

**No. 31364**

---

**MULTILATERAL**

**Agreement relating to the implementation of Part XI of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 (with annex). Adopted by the General Assembly of the United Nations on 28 July 1994**

*Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.  
Registered ex officio on 16 November 1994.*

---

**MULTILATÉRAL**

**Accord relatif à l'application de la Partie XI de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer du 10 décembre 1982 (avec annexe). Adopté par l'Assemblée générale des Nations Unies le 28 juillet 1994**

*Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.  
Enregistré d'office le 16 novembre 1994.*

٣ - تنتخب الجمعية اعضاء اللجنة المالية ويولى الاعتبار الواجب لضرورة التوزيع الجغرافسى العادل وتمثيل المصالح الخاصة. ويتمين أن تكون كل مجموعة من الدول المشار اليها في الفقرة ١٥ (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفرع ٣ من هذا المرفق ممثلة في اللجنة بعضو واحد على الاقل. وريشما تتوفر لدى السلطة أموال غير الاشتراكات المقررة تكفي لتغطية مصروفاتها الادارية، يتمين أن يكون من بين اعضاء اللجنة ممثلون للمساهمين الخصة الذين يقدمون أكبر قدر من الاموال للميزانية الإدارية للسلطة. وبعد ذلك، يكون انتخاب عضو واحد من كل مجموعة على أساس الترشيح المقدم من اعضاء كل مجموعة من المجموعات، دون الاخلال بإمكانية انتخاب اعضاء آخرين من كل مجموعة من هذه المجموعات.

٤ - يشغل اعضاء اللجنة المالية مناصبهم لمدة خمس سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم لمدة اخرى.

٥ - في حالة وفاة أو عجز أو استقالة عضو من اعضاء اللجنة المالية قبل انقضاء مدة عضويته، تنتخب الجمعية عضوا من نفس المجموعة الجغرافية أو مجموعة الدول لما تبقى من هذه المدة.

٦ - يتمين الا يكون لاعضاء اللجنة المالية مصلحة مالية في أي نشاط يتعل بالمسائل التي تقع فيها على اللجنة مسؤولية تقديم توصيات. وعليهم الا يفشوا، حتى بعد انتهاء وظائفهم، أية معلومات سرية وصلت الي علمهم بحكم قيامهم بواجباتهم في السلطة.

٧ - تراعى توصيات اللجنة المالية في القرارات التي تتخذ من جانب الجمعية والمجلس بشأن المسائل التالية:

(أ) مشاريع القواعد والانظمة والاجراءات المالية لاجهزة السلطة والتنظيم المالي والادارة المالية الداخلية للسلطة؛

(ب) تقرير الاشتراكات التي يدفعها الاعضاء للميزانية الادارية للسلطة وفقا للفقرة ٣ (هـ) من المادة ١٦٠ من الاتفاقية؛

(ج) كل المسائل المالية ذات الصلة، بما في ذلك الميزانية السنوية المقترحة التي يبعها الامين العام للسلطة وفقا للمادة ١٧٣ من الاتفاقية، والجوانب المالية لتنفيذ برنامج عمل الامانة؛

(د) الميزانية الإدارية؛

(هـ) الالتزامات المالية للدول الاطراف الناشئة عن تنفيذ هذا الاتفاق والجزء الحادي عشر، فضلا عن الاثار التي تترتب اداريا وفي الميزانية على المقترحات والتوصيات التي تنطوي على نفقات من أموال السلطة؛

(و) القواعد والانظمة والاجراءات المتعلقة بالانضمام للعادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الانشطة في المنطقة والقرارات الواجب اتخاذها بشأنها.

٨ - تتخذ القرارات في اللجنة المالية بشأن المسائل الاجرائية بالغلبية اموات الاعضاء الحاضرين والمموتين. وتتخذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية بتوافق الآراء.

٩ - يعتبر أن ما تقضي به الفقرة ٣ (د) من المادة ١٦٣ من الاتفاقية بإنشاء جهاز فرعي لمعالجة المسائل المالية قد استوفى بإنشاء اللجنة المالية وفقا لهذا الفرع.

الفرع ٨ - الشروط المالية للمعقود

١ - تشكل المبادئ التالية الأساس لوضع القواعد والأنظمة والإجراءات الخاصة بالشروط المالية للمعقود:

(١) يتعين أن يكون نظام المدفوعات التي تقدم للسلطة منصفا للمتعاقدين والسلطة معا وأن يوفر وسائل كافية للوقوف على امتثال المتعاقدين لهذا النظام؛

(ب) يتعين أن تكون معدلات المدفوعات بموجب النظام داخلية في نطاق المعدلات السائدة فيما يتعلق بتعيين نفس المماد أو معادن مماثلة لها من مصادر هرية تلافيا لمنح الممادين من قاع البحار المميقة مزية تنافسية معطنة أو فرض مزار تنافسية عليهم؛

(ج) ينبغي ألا يكون النظام معقدا وألا يفرض تكاليف إدارية ضخمة على السلطة أو المتعاقدين. وينبغي إيلاء الاعتبار لاعتماد نظام للاتاوات أو نظام يجمع بين الاتاوات وتقسيم الأرباح. وإذا تقررت أنظمة بديلة، يكون للمتعاقد الحق في اختيار النظام الذي يطبق على عقده. غير أنه يتعين في أي تغيير يجري لاحقا في الاختيار بين النظم البديلة أن يتم بالاتفاق بين السلطة والمتعاقدين؛

(د) يستحق دفع رسم سنوي ثابت اعتبارا من تاريخ بدء الإنتاج التجاري. ويجوز خصم هذا الرسم من المدفوعات الأخرى المستحقة بموجب النظام المعتمد وفقا للفقرة الفرعية (ج). ويحدد المجلس مقدار هذا الرسم؛

(هـ) يجوز إعادة النظر دوريا في نظام المدفوعات على ضوء تغير الظروف. ويتعين تطبيق أية تغييرات بطريقة غير تمييزية. ولا يجوز تطبيق مثل هذه التغييرات على المعقود القائمة إلا باختيار المتعاقدين. ويتعين في أي تغيير يجري لاحقا في الاختيار بين النظم البديلة أن يتم بالاتفاق بين السلطة والمتعاقدين؛

(و) المنازعات التي تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق القواعد والأنظمة التي توضع على أساس هذه المبادئ تخضع لإجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٣ - لا تنري أحكام الفقرات ٢ إلى ١٠ من المادة ١٣ من المرفق الثالث للاتفاقية.

٣ - فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٢ من المادة ١٣ من المرفق الثالث للاتفاقية، يكون الرسم المستحق الدفع مقابل دراسة طلبات الموافقة على خطة عمل مقصورة على مرحلة واحدة، سواء أكانت مرحلة الاستكشاف أو مرحلة الاستغلال، هو مبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

الفرع ٩ - اللجنة المالية

١ - تنشأ بموجب هذا الاتفاق لجنة مالية. وتتألف اللجنة من ١٥ عضوا تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة المتعلقة بالمسائل المالية. وتسمى الدول الأطراف مرشحين على أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة.

٣ - لا يجوز أن يكون اثنان من أعضاء اللجنة المالية من رعايا دولة طرف واحدة.

- ٣ - قبول أي متعاقد لإعانات ليمت من الاعانات التي قد تجيزها الاتفاقات المشار إليها فسي  
الفقرة ١ (ب) يعتبر انتهاكا للشروط الأساسية للمعقد الذي يشكل خطة عمل للقيام بأنشطة في المنطقة.
- ٤ - يجوز لكل دولة تتوفر لديها أسباب تحملها على الاعتقاد بوقوع مخالفة لمقتضيات الفقرة ١  
(ب) الى (د) أو الفقرة ٣ أن تقوم بتحريك اجراءات تسوية المنازعات بما يتمشى مع الفقرة ١ (و)  
أو (ز).
- ٥ - للدولة الطرف أن تقوم في أي وقت بتوجيه انتباه المجلس الى الأنشطة التي ترى أنها لا  
تتمشى مع مقتضيات الفقرة ١ (ب) الى (د).
- ٦ - تضع السلطة قواعد وأنظمة واجراءات تضمن تنفيذ أحكام هذا الفرع، بما في ذلك ما يتمثل  
بالامر من قواعد وأنظمة واجراءات تحكم الموافقة على خطط العمل.
- ٧ - لا تسري أحكام الفقرات ١ الى ٧ و ٩ من المادة ١٥١ والفقرة ٢ (ف) من المادة ١٦٢ والفقرة  
٢ (ن) من المادة ١٦٥ من الاتفاقية والفقرة ٥ من المادة ٦ والمادة ٧ من مرفقها الثالث.

#### الفرع ٧ - المساعدة الاقتصادية

- ١- يستند الى المبادئ التالية في السياسة التي تضعها السلطة لتقديم المساعدة للبلدان  
النامية التي تتعرض حائل صادراتها أو اقتصاداتها لآثار ضارة بالغة نتيجة لحدوث انخفاض في سعر  
معدن متاشرة، أو في حجم الصادرات من ذلك المعدن، بقدر ما يكون ذلك الانخفاض ناتجا عن الأنشطة فسي  
المنطقة:
- (أ) تنشئ السلطة صندوقا للمساعدة الاقتصادية مستخدمة رميد اموال السلطة الذي يتجاوز  
القدر اللازم منها لتغطية المصروفات الادارية للسلطة. ويحدد المجلس من وقت لآخر، بناء على توصية  
اللجنة المالية، المبلغ الذي يجب لهذا الغرض. ولا تستخدم في انشاء صندوق المساعدة الاقتصادية  
إلا الاموال المتأتية من المدفوعات المقبوضة من المتعاقدين، بما في ذلك السلطة، ومن التبرعات؛
- (ب) تقدم المساعدة من صندوق المساعدة الاقتصادية التابع للسلطة الى الدول النامية  
المنتجة من مصادر بيرية التي يثبت أنها تضررت تضررا بالغا من جراء انتاج معادن من قاع البحار  
المبيق؛
- (ج) تقدم السلطة المساعدة من الصندوق الى الدول النامية المنتجة من مصادر بيرية  
اللاحق بها الضرر، وذلك، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع المؤسسات الانمائية المالية أو الاقليمية  
القائمة التي تتوفر لديها الهياكل الأساسية والدراية الفنية اللازمة لتنفيذ برامج مساعدة من هذا  
القبيل؛
- (د) يحدد نطاق وفترة مثل هذه المساعدة في كل حالة قائمة بذاتها. وفي عمل ذلك يولسى  
الاعتبار الواجب لطبيعة وحجم المشاكل التي تواجهها الدول النامية المنتجة من مصادر بيرية اللاحق  
بها الضرر.
- ٣ - تنفذ الفقرة ١٠ من المادة ١٥١ من الاتفاقية عن طريق تدابير المساعدة الاقتصادية المشار  
إليها في الفقرة ١. وتفسر تبعا لذلك الفقرة ٢ (ل) من المادة ١٦٠ والفقرة ٢ (ن) من المادة ١٦٢  
والفقرة ٢ (د) من المادة ١٦٤ والفقرة الفرعية (و) من المادة ١٧١ والفقرة ٢ (ج) من المادة ١٧٣  
من الاتفاقية.

الفرع ٦ - سياسة الانتاج

١ - تكون سياسة السلطة للانتاج قائمة على المبادئ التالية:

- (أ) تجري تنمية موارد المنطقة وفقا للمبادئ التجارية الطبيعية؛
- (ب) تسري على الأنشطة في المنطقة أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وما يتصل به من مدونات والاتفاقات الخلف لها أو التي تحل محلها؛
- (ج) بصفة خاصة، لا يجوز تقديم اعانات للأنشطة في المنطقة إلا ما يكون مسموحا به منها بموجب الاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب). وتحدد وفقا للاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) كيفية تقديم الاعانات لقرن هذه المبادئ؛
- (د) لا يجوز التمييز بين المعادن المستخرجة من المنطقة ومن مصادر أخرى. ولا يجوز اتاحة الوصول على أساس تفضيلي إلى الأسواق لمثل هذه المعادن أو لواردات السلع الأساسية المنتجة من مثل هذه المعادن، وذلك بوجه خاص:

'١' باستخدام حواجز جمركية أو غير جمركية؛ و

'٣' بإتاحته من جانب الدول الأطراف لمعادن أو ملح أساسية من هذا القبيل تنتجها مؤسساتها الحكومية أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريون يحملون جنسيتها أو يخضعون لسيطرتها أو سيطرة رعاياها؛

(هـ) يتعين أن تبين خطة العمل الخاصة بالاستغلال التي توافق عليها السلطة فيما يتعلق بكل منطقة تعدين الجدول المتوقع للانتاج على أن يشمل المقادير القصوى التقديرية للمعادن التي تنتج كل سنة في إطار خطة العمل المذكورة؛

(و) يطبق ما يلي في تسوية المنازعات التي تنشأ بشأن أحكام الاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب):

'١' إذا كانت الدول الأطراف المعنية أطرافاً في تلك الاتفاقات، يجب أن تلجأ إلى إجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في تلك الاتفاقات؛

'٢' إذا لم تكن واحدة أو أكثر من الدول الأطراف المعنية أطرافاً في تلك الاتفاقات، يجب أن تلجأ إلى إجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاقية؛

(ز) عندما يثبت بمقتضى الاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أن دولة طرفاً قدمت اعانات محظورة أو تسببت في الإضرار بمصالح دولة طرف أخرى ولم تتخذ إجراءات مناسبة من جانب الدولة الطرف أو الدول الأطراف ذات الصلة، جاز لاية دولة طرف أن تطلب إلى المجلس أن يتخذ التدابير المناسبة.

٢ - لا تؤثر المبادئ الواردة في الفقرة ١ على الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في أي حكم من أحكام الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ١ (ب)، أو المنبثقة من الاتفاقات ذات الصلة للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، في مجال العلاقات بين الدول الأطراف التي تكون أطرافاً في تلك الاتفاقات.

(د) ستة أعضاء يجري انتخابهم من بين الدول الاطراف النامية التي تشمل مصالح خاصة. وتشمل المصالح الخاصة التي يتمين تمثيلها الدول ذات الاعداد الكبيرة من السكان، والدول غير الساحلية أو الدول المتضررة جغرافياً، والدول الجزرية، والدول التي هي مستوردة رئيسية لفئات المعادن التي مستخرج من المنطقة، والدول التي هي منتجة محتملة لهذه المعادن، واقل الدول نمواً.

(هـ) ثمانية عشر عضواً ينتخبون وفقاً لمبدأ ضمان التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد في المجلس ككل، على أن يكون لكل منطقة جغرافية عضو واحد على الأقل ينتخب بموجب هذه الفقرة الفرعية. ولهذا الغرض، تكون المناطق الجغرافية هي آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية ودول أخرى.

١٦ - لا تسري أحكام الفقرة ١ من المادة ١٦١ من الاتفاقية.

#### الفرع ٤ - مؤتمر المراجعة

لا تسري الأحكام المتمثلة بمؤتمر المراجعة الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة ١٥٥ من الاتفاقية. وبالرغم مما تنص عليه أحكام الفقرة ٢ من المادة ٢١٤ من الاتفاقية، يجوز للجمعية، بناء على تسمية المجلس، أن تجري مراجعة في أي وقت للمبادئ المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ١٥٥ من الاتفاقية. وتخضع التعديلات المتمثلة بهذا الاتفاق وبالأجزاء الحادي عشر للإجراءات الواردة في المواد ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ من الاتفاقية، بشرط استمرار العمل بالمبادئ والنظام ومآثر الشروط المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ١٥٥ من الاتفاقية وعدم المحام بالحقوق المشار إليها في الفقرة ٥ من تلك المادة.

#### الفرع ٥ - نقل التكنولوجيا

٦- يخضع نقل التكنولوجيا لأغراض الجزء الحادي عشر للمبادئ التالية بالإضافة إلى أحكام المادة ١٤٤ من الاتفاقية:

(أ) تسعى المؤسسة، والدول النامية الراغبة في الحصول على تكنولوجيا التعدين في قاع البحار العميق، إلى الحصول على مثل هذه التكنولوجيا بشروط وأحكام تجارية منصفة ومعقولة من السوق المفتوحة أو عن طريق ترتيبات المشاريع المشتركة؛

(ب) إذا لم يتمكن للمؤسسة أو الدول النامية الحصول على تكنولوجيا التعدين في قاع البحار العميق، يجوز للسلطة أن تطلب إلى كل المتعاقدين أو أي منهم والدولة أو الدول المزمكة لهم التعاون مما في تيسير اكتساب تكنولوجيا التعدين في قاع البحار العميق من جانب المؤسسة أو مشروعها المشترك، أو من جانب دولة أو دول نامية تسعى إلى اكتساب هذه التكنولوجيا بشروط وأحكام تجارية منصفة ومعقولة، بما يتماشى مع توفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية. وتتعهد الدول الاطراف بأن تتعاون بصورة كاملة وفعالة مع السلطة لهذا الغرض وبأن تضمن قيام المتعاقدين الذين زكّتهم بالتعاون أيضاً بصورة تامة مع السلطة؛

(ج) كقاعدة عامة، على الدول الاطراف أن تشجع التعاون التقني والعلمي الدولي فيما يتعلق بالانشطة في المنطقة إما بين الاطراف المعنية أو عن طريق وضع برامج للتدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية وحماية البيئة البحرية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

٣ - لا تسري أحكام المادة ٥ من المرفق الثالث للاتفاقية.

١٠ - كل مجموعة من مجموعات الدول المشار إليها في الفقرة ١٥ (١) إلى (د) يمثلها في المجلس الأعضاء الذين تسميهم تلك المجموعة. وتسمى كل مجموعة عددا من المرشحين لا يزيد على المسدد المساوي لعدد المقاعد اللازم أن تشغله تلك المجموعة. وعندما يتجاوز عدد المرشحين المحتملين في كل مجموعة من المجموعات المشار إليها في الفقرة ١٥ (١) إلى (هـ) عدد المقاعد المتاحة في كل مجموعة من تلك المجموعات، يجري كقاعدة عامة تطبيق مبدأ التناوب. وتحدد الدول الأعضاء في كل مجموعة من تلك المجموعات كيفية تطبيق هذا المبدأ في تلك المجموعات.

١١ - (١) يوافق المجلس على التوصية التي تقدمها اللجنة القانونية والتقنية بالموافقة على خطة عمل ما لم يقرر المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين والمموتين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء الحاضرين والمموتين في كل غرفة من غرف المجلس، عدم الموافقة على خطة العمل. وإذا لم يتخذ المجلس في غضون فترة محددة قرارا بشأن توصية مقدمة بشأن الموافقة على خطة عمل، اعتبر أن المجلس وافق على التوصية في نهاية تلك الفترة. وتكون الفترة المحددة هي ٦٠ يوما في العادة ما لم يقرر المجلس تحديد فترة أطول. وإذا أومت اللجنة بعدم الموافقة على خطة عمل أو لم تقدم توصية بشأنها جاز للمجلس مع ذلك أن يوافق على خطة العمل وفقا لاحكام نظامه الداخلي المنطبقة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية.

(ب) لا تسري أحكام الفقرة ٢ (ي) من المادة ١٦٢ من الاتفاقية.

١٢ - في حالة نشوء نزاع فيما يتمل بعدم الموافقة على خطة عمل، يخال هذا النزاع إلى اجراءات توية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاقية.

١٣ - تتخذ القرارات التي يجري التصويت عليها في اللجنة القانونية والتقنية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والمموتين.

١٤ - يفخر القيمان الفرعيان بآء وجم من الفرع ٤ من الجزء الحادي عشر من الاتفاقية ويجري تطبيقها وفقا لهذا الفرع.

١٥ - يتألف المجلس من ٣٦ عضوا من أعضاء السلطة تنتخبهم الجمعية حسب الترتيب التالي:

(١) أربعة أعضاء يجري انتخابهم من بين الدول الأطراف التي تكون خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تتوافر أحماءات بشأنها إما استهلكت أكثر من ٣ في المائة من قيمة مجموع الاستهلاك العالمي أو كانت لها واردات صافية بلغت أكثر من ٣ في المائة من قيمة مجموع الواردات العالمية من السلع الأساسية المنتجة من فئات المعادن التي تستخرج من المنطقة، على أن يكون من بين الأعضاء الأربعة دولة واحدة من منطقة أوروبا الشرقية يكون اقتصادها هو أكبر اقتصاد في تلك المنطقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والدولة التي يكون اقتصادها في تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية، هو أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي، إذا أرادت مثل هذه الدول أن تكون ممثلة في هذه المجموعة؛

(ب) أربعة أعضاء يجري انتخابهم من بين الدول الأطراف الثماني التي لها أكبر الاستثمارات في التخضير للأنشطة في المنطقة وفي مزاولتها، إما مباشرة أو عن طريق رعاياها؛

(ج) أربعة أعضاء يجري انتخابهم من بين الدول الأطراف التي تعتبره على أساس الانتاج في المناطق الواقعة تحت ولايتها، ممدرة رئيسية صافية لفئات المعادن التي تستخرج من المنطقة، بما فيها على الأقل دولتان ناميتان يكون لمادراتهما من هذه المعادن تأثير كبير على اقتصاديهما؛

٦ - تفسر الفقرة ٤ من المادة ١٧٠ من المرفق الرابع وغير ذلك من أحكام الاتفاقية المتعلقة بالمؤسسة ويجري تطبيقها وفقا لهذا الفرع.

### الفرع ٣ . اتخاذ القرارات

- ١ - تقرر الجمعية بالتعاون مع المجلس السياسات العامة للسلطة.
- ٢ - كقاعدة عامة، تتخذ القرارات في أجهزة السلطة بتوافق الآراء.
- ٣ - إذا استنفدت كل الجهود دون التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، تتخذ القرارات التي يجسري التصويت عليها في الجمعية بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وتتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٨ من المادة ١٥٩ من الاتفاقية.
- ٤ - يستند إلى توصيات المجلس في اتخاذ قرارات الجمعية بشأن أية مسألة يكون للمجلس اختصاص فيها أيضا أو بشأن المسائل الإدارية أو المتعلقة بالميزانية أو المالية. وإذا لم تقبل الجمعية التوصية المقدمة من المجلس بشأن أية مسألة، عليها أن تعيد المسألة إلى المجلس للنظر فيها مرة أخرى. ويعيد المجلس النظر في المسألة على ضوء الآراء التي أعربت عنها الجمعية.
- ٥ - إذا استنفدت كل الجهود دون التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، تتخذ القرارات التي يجسري التصويت عليها في المجلس بشأن المسائل الإجرائية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين، وتتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية، إلا إذا نمت الاتفاقية على اتخاذ القرارات في المجلس بتوافق الآراء، بأغلبية أصوات ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، بشرط ألا تعارض أغلبية في أية غرفة من الغرف المشار إليها في الفقرة ٩ مثل هذه القرارات. وعلى المجلس أن يضمن في اتخاذه لقراراته إلى تعزيز مصالح جميع أعضاء السلطة.
- ٦ - يجوز للمجلس أن يبرمج اتخاذ قرار من أجل تيسير إجراء مزيد من المفاوضات متى بدا أن جميع الجهود لتحقيق توافق آراء لم تنفذ.
- ٧- يستند إلى توصيات اللجنة المالية في اتخاذ قرارات الجمعية أو المجلس التي تترتب عليها آثار مالية أو في الميزانية.
- ٨ - لا تحري أحكام الفقرة ٨ (ب) و (ج) من المادة ١٦١ من الاتفاقية.
- ٩ - (أ) تعامل كل مجموعة من مجموعات الدول التي تنتخب بموجب الفقرة ١٥ من (أ) الس (ج) على أنها تشكل غرفة للأغراض التصويت في المجلس. وتعامل الدول النامية التي تنتخب بموجب الفقرة ١٥ (د) و (هـ) على أنها تشكل غرفة واحدة للأغراض التصويت في المجلس.
- (ب) تقوم الجمعية، قبل انتخاب أعضاء المجلس، بوضع قوائم بالبلدان المستوفية لمعايير العضوية في مجموعات الدول المحددة في الفقرة ١٥ (أ) إلى (د). وإذا استوفت دولة معايير العضوية في أكثر من مجموعة واحدة لا يجوز إلا لمجموعة واحدة أن تقترح انتخابها للمجلس ويتمين إلا تشمل إلا تلك المجموعة وحدها في التصويت في المجلس.



وتكون هذه الوظائف ما يلي:

- (أ) رصد واستعراض الاتجاهات والتطورات المتعلقة بالأنشطة التعدين في قاع البحار العميق، بما في ذلك التحليل المنتظم لاجوال السوق العالمية للمعادن وأعمار المعادن واتجاهاتها واحتمالاتها؛
- (ب) تقييم نتائج اجراء البحث العلمي البحري فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص للبحث المتمثل بالأثر البيئي للأنشطة المنطلع بها في المنطقة؛
- (ج) تقييم البيانات المتاحة فيما يتعلق بالأنشطة التنقيب والاستكشاف بما في ذلك صياغتها مثل هذه الأنشطة؛
- (د) تقييم التطورات التكنولوجية ذات الصلة بالأنشطة في المنطقة، وبخاصة التكنولوجيا المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛
- (هـ) تقييم المعلومات والبيانات المتعلقة بالمناطق المحجوزة للسلطة؛
- (و) تقييم الاماليب المتبقية في عمليات المشاريع المشتركة؛
- (ز) جمع المعلومات عن توافر القوى العاملة المدربة؛
- (ح) دراسة خيارات السياسة التنظيمية لإدارة المؤسسة في مختلف مراحل عملياتها.

٢ - تزاوّل المؤسسة عملياتها الأولية للتعدين في قاع البحار العميق عن طريق المشاريع المشتركة. ولدى الموافقة على خطة عمل لاستكشاف لحيان غير المؤسسة، أو لدى تلقي المجلس لطلب بشأن تشغيل مشروع مشترك مع المؤسسة، على المجلس أن يدرس مسألة ممارسة المؤسسة لوظائفها مستقلة عن أمانة السلطة. وإذا كانت عمليات المشروع المشترك مع المؤسسة متفقة مع المبادئ التجارية الطبيعية، يمدد المجلس توجيهها عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٧٠ من الاتفاقية ينص على مزاولة العمل بصورة مستقلة على ذلك الوجه.

٣ - لا يسري التزام الدول الأطراف بتمويل موقع تعدين واحد للمؤسسة حسب المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ١١ من المرفق الرابع للاتفاقية، ولا يقع على الدول الأطراف التزام بتمويل أي عملية من العمليات في أي موقع تعدين تابع للمؤسسة أو داخل ضمن ترتيباتها الخاصة بالمشاريع المشتركة.

٤ - تنطبق على المؤسسة الالتزامات المنطبقة على المتعاقدين. وبالرغم مما تنص عليه أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٥٢، والفقرة ٥ من المادة ٣ من المرفق الثالث من الاتفاقية، يجب في أية خطة عمل للمؤسسة لدى الموافقة عليها أن تكون في شكل عقد مبرم بين السلطة والمؤسسة.

٥ - المتعاقد الذي يماهم للسلطة بمنطقة معينها كمنطقة محجوزة يكون له حق الأولوية في اختيار الدخول مع المؤسسة في ترتيب لمشروع مشترك لاستكشاف واستغلال تلك المنطقة. وإذا لم تتقدم المؤسسة بطلب بشأن خطة عمل لمزاولة أنشطة في هذه المنطقة المحجوزة في غضون ١٥ سنة من بدء ممارستها لوظائفها مستقلة عن أمانة السلطة أو في غضون ١٥ سنة من تاريخ حجز تلك المنطقة للسلطة، أيهما يحدث لاحقاً، يكون للمتعاقد الذي يماهم بالمنطقة الحق في التقدم بطلب بشأن خطة عمل لتلك المنطقة على أن يعرض بحسن نية ضم المؤسسة كشريك في مشروع مشترك.

١٣ - تفسر الإشارة الواردة في المادة ١٠ من المرفق الثالث للاتفاقية إلى الأداء غير المرضي على أنها تعني أن المتعاقد قد تخلف عن الامتثال لمقتضيات خطة عمل موافق عليها رغم توجيه السلطة للمتعاقد تنبيهات كتابيا أو تنبيهات كتابية بأن يمثل لتلك المقتضيات.

١٤ - تكون للسلطة ميزانيتها الخاصة بها. وحتى نهاية السنة التي تلي السنة التي تبدأ خلالها نفاذ هذا الاتفاق تغطي المروفات الإدارية للسلطة عن طريق ميزانية الأمم المتحدة. وتغطي المروفات الإدارية للسلطة بعد ذلك من اشتراكات تقرر على أعضاءها، بما فيهم أي أعضاء بمقتضى مؤقتة، وفقا للمادتين ١٧١، الفقرة الفرعية (١)، و ١٧٣ من الاتفاقية ولهذا الاتفاق، إلى أن تصبح لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية تلك المروفات. وليس للسلطة أن تمارس الملاحقة المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ١٧٤ من الاتفاقية لاقتراض أموال لتمويل ميزانيتها الإدارية.

١٥ - تقوم السلطة، وفقا للفقرة ٢ (م) ٣ من المادة ١٦٣ من الاتفاقية، بوضع واعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات على أساس المبادئ الواردة في الفروع ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذا المرفق، فضلا عن أية قواعد وأنظمة وإجراءات إضافية تكون لازمة لتيسير الموافقة على خطط عمل للاستكشاف أو الاستغلال وفقا للقرارات الفرعية التالية:

(أ) يجوز للمجلس أن يقوم بهذه العملية كلما رأى أن هناك ضرورة لهذه القواعد أو الأنظمة أو الإجراءات كلها أو لأي منها لمزاولة الأنشطة في المنطقة، أو عندما يستقر لديه أن الاستغلال التجاري أصبح وشيكاً، أو بناء على طلب دولة يعتمزم أي من رعاياها أن يتقدم بطلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال،

(ب) إذا قدمت دولة من الدول المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) طلباً يقوم المجلس، وفقا للفقرة ٢ (م) من المادة ١٦٣ من الاتفاقية، بإكمال اعتماد مثل هذه القواعد والأنظمة والإجراءات في غضون سنتين من ذلك الطلب،

(ج) إذا لم يكمل المجلس وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالاستغلال في غضون المدة المقررة وكان البت في طلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال لا زال معلقاً، فعليه رغم ذلك أن ينظر في خطة العمل المذكورة وأن يوافق عليها بمدة مؤقتة على أساس أحكام الاتفاقية وأية قواعد وأنظمة وإجراءات يكون المجلس قد اعتمدها بمدة مؤقتة، أو على أساس القواعد الواردة في الاتفاقية والشروط والمبادئ الواردة في هذا المرفق فضلا عن مبدأ عدم التمييز فيما بين المتعاقدين.

١٦ - تأخذ السلطة في اعتبارها لدى اعتمادها لقواعد وأنظمة وإجراءات وفقا للجزء الحادي عشر ولهذا الاتفاق ما يرد في تقارير وتوصيات اللجنة التحضيرية من مشاريع قواعد وأنظمة وإجراءات وأية توصيات متعلقة بأحكام الجزء الحادي عشر.

١٧ - تفسر الأحكام ذات الصلة الواردة في الفرع ٤ من الجزء الحادي عشر من الاتفاقية ويجري تطبيقها وفقا لهذا الاتفاق.

### الفرع ٢ - المؤسسة

١ - تؤدي أمانة السلطة وظائف المؤسسة إلى أن تبدأ العمل مستقلة عن الأمانة. ويمين الأيمن العام للسلطة من بين موظفي السلطة مديرا عاما مؤقتا للإشراف على أداء الأمانة لهذه الوظائف.

١١ - بالرغم مما تنص عليه أحكام الفقرة ٩، تنتهي ملاحية أية خطة عمل للاستكشاف موافق عليها وتكون مزكاة من دولة واحدة على الأقل تقوم بتطبيق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة إذا توقفت هذه الدولة عن التطبيق المؤقت لهذا الاتفاق ولم تصبح عضوا بصفة مؤقتة وفقا للفقرة ١٢ أو لم تصبح دولة طرفا.

١٢ - لدى بدء نفاذ هذا الاتفاق، يجوز للدول والكيانات المشار إليها في المادة ٢ من هذا الاتفاق وتكون مطبقة له بصفة مؤقتة وفقا للمادة ٧ ولا يكون نافذ المفعول بالنسبة لها أن تواصل العضوية في السلطة بصفة مؤقتة ريثما يصبح نافذا بالنسبة لتلك الدول والكيانات، وفقا للفقرات الفرعية التالية:

(١) إذا بدأ نفاذ هذا الاتفاق قبل ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان لهذه الدول والكيانات الحق في أن تواصل المشاركة في السلطة كاعضاء مؤقتين لدى قيام مثل هذه الدولة أو هذا الكيان بإشعار وديع الاتفاق بانعقاد نيته على المشاركة في السلطة كعضو مؤقت. وتنتهي مثل هذه العضوية إما في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أو لدى بدء نفاذ هذا الاتفاق والاتفاقية بالنسبة لمثل هذا العضو، أيهما أسبق. ويجوز للمجلس أن يقوم، بناء على طلب الدولة المعنية أو الكيان المعني، بتحديد مثل هذه العضوية بحد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لفترة أو فترات أخرى لا يزيد مجموعها على سنتين، على أن يطمئن المجلس إلى أن الدولة المعنية أو الكيان المعني يبذل جهودا عن حسن نية للانضمام طرفا إلى الاتفاق والاتفاقية؛

(ب) إذا بدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، يجوز لمثل هذه الدول والكيانات أن تطلب إلى المجلس الموافقة على مواصلة العضوية في السلطة بصفة مؤقتة لفترة أو فترات لا يمتد طولها إلى ما يتجاوز ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويوافق المجلس على مثل هذه العضوية اعتبارا من تاريخ الطلب إذا اطمأن إلى أن الدولة أو الكيان يبذل جهودا عن حسن نية للانضمام طرفا إلى الاتفاق والاتفاقية؛

(ج) تطبق الدول والكيانات التي هي أعضاء في السلطة بصفة مؤقتة وفقا للفقرة الفرعية (١) أو (ب) بنود الجزء الحادي عشر وهذا الاتفاق وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية أو الداخلية ومخيماتها السنوية للميزانية وتكون لها نفس حقوق والتزامات الاعضاء الآخرين، بما في ذلك:

'١' الالتزام بالمساهمة في الميزانية الادارية للسلطة وفقا لجدول الاشتراكات المقررة؛

'٢' الحق في تزكية طلب للموافقة على خطة عمل للاستكشاف. وفي حالة الكيانات التي تكون عناصرها أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين يحملون جنسية أكثر من دولة واحدة، لا يوافق على خطة عمل للاستكشاف ما لم تكن جميع الدول التي تتألف تلك الكيانات من أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين دولا أطرافا أو أعضاء بصفة مؤقتة؛

(د) بالرغم مما تنص عليه أحكام الفقرة ٩، فإن خطة العمل الموافقة عليها في شكل عقد للاستكشاف وتكون قد زكيت عملا بالفقرة الفرعية (ج) '٢' من دولة كانت عضوا بصفة مؤقتة تنتهي ملاحيتها إذا توقفت مثل هذه العضوية ولم تصبح الدولة أو الكيان دولة طرفا؛

(هـ) تنهي العضوية المؤقتة لمثل هذا العضو إذا تخلد عن دفع الاشتراكات المقررة عليه أو تخلد على نحو آخر عن الوفاء بالتزاماته وفقا لهذه الفقرة.

المقررة في نظام المستثمرين الرواد، تصدرها اللجنة التحضيرية وفقا للفقرة ١١ (١) من القرار الثاني. ويعتبر أن خطة العمل التي من هذا القبيل قد حازت الموافقة. ويجب أن تكون خطة العمل الموافق عليها على هذا النحو في شكل عقد يبرم بين السلطة والمستثمر الرائد المجلد وفقا للجزء الحادي عشر ولهذا الاتفاق. ويعتبر الرسم البالغ ٢٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الذي يدفع عملا بالفقرة ٧ (١) من القرار الثاني هو الرسم المتعلق بمرحلة الاستكشاف عملا بالفقرة ٢ من الفرع ٨ من هذا المرفق. وتفسر الفقرة ١١ من الفرع ٣ من هذا المرفق ويجري تطبيقها وفقا لذلك؛

٣' وفقا لمبدأ عدم التمييز، يتعين أن يتضمن العقد الذي يبرم مع دولة أو كيان، أو أي عنصر لذلك الكيان، من الدول والكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) 'أ'، ترتيبات تكون مماثلة للترتيبات المتفق عليها مع أي مستثمر رائد من مجال مشار إليه في الفقرة الفرعية (١) 'ب'، ولمت أقل منها مزايا. وإذا منحت ترتيبات أكثر مزايا لأي من الدول أو الكيانات، أو أي عنصر لتلك الكيانات، المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) 'أ'، على المجلد أن يضع ترتيبات مماثلة ولمت أقل مزايا فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المقررة للمستثمرين الرواد المحليين المشار إليهم في الفقرة الفرعية (١) 'ب'، على ألا تفسر هذه الترتيبات مصالح السلطة أو تضر بها.

٤' يجوز أن تكون الدولة المزكية لطلب متعلق بخطة عمل حسب الأحكام الواردة في الفقرة الفرعية (١) 'أ' أو 'ب' دولة طرفاء، أو دولة تطبيق هذا الاتفاق بمدة مؤقتة وفقا للمادة ٧، أو دولة عضوا في السلطة بمدة مؤقتة وفقا للفقرة ١١٢

٥' تفسر الفقرة ٨ (ج) من القرار الثاني ويجري تطبيقها وفقا للفقرة الفرعية (١) '٤'.

(ب) تكون الموافقة على خطة عمل لاستكشاف وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٥٢ من الاتفاقية.

٧ - يتعين أن يكون طلب الموافقة على خطة عمل محوبا بتقدير للأثار البيئية التي يحتمل أن تنجم عن الأنشطة المقترحة ويومد لبرنامج للدراسات الاوثانوغرافية ودراسات خطوط الاساس البيئية وفقا للقواعد والأنظمة والإجراءات التي تعتمدها السلطة.

٨ - الطلب الذي يقدم للموافقة على خطة عمل لاستكشاف تجري دراسته وفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ١١ من الفرع ٣ من هذا المرفق، مع خضوع ذلك للفقرة ٦ (١) 'أ' أو 'ب'.

٩ - يوافق على خطة عمل لاستكشاف لفترة ١٥ سنة. ولدى انقضاء مدة خطة عمل للاستكشاف، على المتعاقد أن يقدم طلبا بشأن خطة عمل للاستغلال ما لم يكن المتعاقد قد قام بذلك بالفعل أو حصل على تمديد لخطة العمل الخاصة بالاستكشاف. ويجوز للمتعاقدين طلب مثل هذه التمديدات لفتترات لا يتجاوز كل منها خمس سنوات. ويوافق على هذه التمديدات إذا كان المتعاقد قد بذل عن حسن نية جهودا للانتقال لمقتضيات خطة العمل ولكنه لم يتمكن لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقد من إكمال الأعمال التحضيرية اللازمة للانتقال إلى مرحلة الاستغلال أو إذا لم تبرر الأحوال الاقتصادية السائدة الانتقال إلى مرحلة الاستغلال.

١٠ - تمييز منطقة محجوزة للسلطة وفقا للمادة ٨ من المرفق الثالث للاتفاقية يجب أن يتم في صدد الموافقة على طلب بشأن خطة عمل لاستكشاف أو الموافقة على طلب بشأن خطة عمل لاستكشاف والاستغلال.

(و) اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لمزاولة الأنشطة في المنطقة في جميع مراحل تطورها. ورغم ما تنص عليه أحكام الفقرة (٣) (ب) و (ج) من المادة ١٧ من المرفق الثالث للاتفاقية، يتعين أن تأخذ مثل تلك القواعد والأنظمة والإجراءات في الاعتبار بنود هذا الاتفاق، وطول أمد التأخير في التعمدين التجاري في قاع البحار العميق والسرعة المحتملة للأنشطة في المنطقة؛

(ز) اعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات تتضمن المعايير المطبقة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛

(ح) تمييز وتشجيع إجراء البحث العلمي البحري فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، وجمع ونشر نتائج ذلك البحث والتحليل، متى توفرت، مع إيلاء اهتمام خاص للبحث المتمثل بالآثار البيئية للأنشطة المخططة بها في المنطقة؛

(ط) اكتساب المعارف العلمية ورصد ما يقع في التكنولوجيا البحرية من تطورات تتمثل بالأنشطة في المنطقة، وبخامة التكنولوجيا المتصلة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛

(ي) تقييم البيانات المتاحة فيما يتعلق بالتنقيب والاستكشاف؛

(ك) القيام في حينه بوضع قواعد وأنظمة وإجراءات للاستغلال، بما في ذلك ما تعلق منها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

٦ - (١) ينظر المجلس في طلب الموافقة على خطة عمل لاستكشاف عقب تلقي توصية بشأن الطلب من اللجنة القانونية والتقنية. ويتبع في دراسة الطلب الذي يقدم للموافقة على خطة عمل لاستكشاف ما تقضي به أحكام الاتفاقية، بما فيها مرفقها الثالث، وهذا الاتفاق، ومع مراعاة ما يلي:

١١ كل خطة عمل لاستكشاف تقدم باسم دولة أو كيان، أو أي منمر لذلك الكيان، من الدول والكيانات المشار إليها في الفقرة ١ (١) ٢ أو ٣ من القرار الثاني لا يكون مستثمرا رائدا مجلاء، ويكون قد اضطلع فعلا بأنشطة كبيرة في المنطقة قبل بدء نفاذ الاتفاقية، أو باسم خلفه في المصلحة، تعتبر مستوفية للشروط المالية والتقنية اللازمة للموافقة على خطة عمل إذا وشتت الدولة أو الدول المزكية أن مقدم الطلب قد أنفق مبلغا يعادل ما لا يقل عن ٣٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في أنشطة للبحث والاستكشاف وأنه أنفق ما لا يقل عن نسبة ١٠ في المائة من ذلك المبلغ في تحديد موقع المنطقة المشار إليها في خطة العمل ومسحها وتقييمها. ويوافق المجلس على خطة العمل في شكل عقد إذا كانت مستوفية في غير ذلك لمقتضيات الاتفاقية ولاية قواعد وأنظمة وإجراءات اعتمدت عملاً بها. وتفسر أحكام الفقرة ١١ من الفرع ٢ من هذا المرفق ويجري تطبيقها وفقاً لذلك؛

٣١ بالرغم مما تنص عليه أحكام الفقرة ٨ (٢) من القرار الثاني، يجوز لمستثمر رائد مسجل أن يطلب الموافقة على خطة عمل لاستكشاف في غضون ٣٦ شهراً من بدء نفاذ الاتفاقية. ويجب أن تتألف خطة العمل الخاصة بالاستكشاف من الوثائق والتقارير وماتر البيانات المقدمة إلى اللجنة التحضيرية قبل التسجيل وبعده على السواء وأن تكون محوطة بشهادة امتثال، على هيئة تقرير يبين وقائع حالة الوفاء بالالتزامات

## المرفق

## الفرع ١ - التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف والرتبتيات المؤسسية

١ - السلطة الدولية لقاع البحار (يشار إليها فيما بعد باسم "السلطة") هي المنظمة التي تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية عن طريقها، وفقا لنظام المنطقة المنشأ في الجزء الحادي عشر وهذا الاتفاق، بتنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة، وذلك خاصة بنية ادارة موارد المنطقة. وتكون ملاحيات ووظائف السلطة هي تلك التي تمنحها إياها الاتفاقية صراحة. ويكون للسلطة من الملاحيات المأرضة، المنجبة مع الاتفاقية، ما تنطوي عليه ضمنا ممارسة تلك الملاحيات والوظائف وما هو لازم لممارستها فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة.

٢ - للتقليل الى أدنى حد من التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف، يتعين أن يكون كل ما يجري إنشاؤه من أجهزة ومن هيئات فرعية بموجب الاتفاقية وهذا الاتفاق فعالا من حيث التكاليف. وينطبق هذا المبدأ أيضا على تواتر الاجتماعات ومدتها وتحديد مواعيدها.

٣ - تنشأ الأجهزة والهيئات الفرعية للسلطة وتمارس أعمالها على مراحل، مع مراعاة الاحتياجات الوظيفية للأجهزة والهيئات الفرعية المعنية، لكي ينهض كل منها بمسؤولياته على الوجه الفعال في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة.

٤ - تفضل الجمعية والمجلس والامانة واللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية بالمرحلة الاولى من وظائف السلطة لدى بدء نفاذ الاتفاقية. وتقوم اللجنة القانونية والتقنية بوظائف لجنة التخطيط الاقتصادي الى أن يقرر المجلس ما يخالف ذلك أو لحين الموافقة على أول خطة عمل للاستقلال.

٥ - تركز السلطة على ما يلي في الفترة ما بين بدء نفاذ الاتفاقية والموافقة على أول خطة عمل للاستقلال:

(أ) دراسة طلبات الموافقة على خطط عمل للاستكشاف وفقا للجزء الحادي عشر وهذا الاتفاق؛

(ب) تنفيذ قرارات اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللحكمة الدولية لقانون البحار (يشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة التحضيرية") المتمثلة بالمستثمرين السرواد المحليين ودولهم الموثقة، بما في ذلك حقوقهم والتزاماتهم، وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣٠٨ من الاتفاقية والفقرة ١٣ من القرار الثاني؛

(ج) رصد الامتثال لخطط العمل الخاصة بالاستكشاف الموافق عليها في شكل عقود؛

(د) رصد واستعراض الاتجاهات والتطورات المتعلقة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميق، بما في ذلك إجراء تحليل منتظم لأحوال السوق العالمية للمعادن ولأسعار المعادن واتجاهاتها واحتمالاتها؛

(هـ) دراسة الأثر الممكن لإنتاج المعادن من المنطقة على اقتصادات الدول النامية المنتجة لتلك المعادن من مصادر بحرية التي يحتمل أن تكون الأشد تأثرا بنية التخفيف الى أقصى حد من المعايير التي تواجهها ومساعدتها على التكيف الاقتصادي اللازم، على أن تؤخذ في الاعتبار الأعمال التي تنجزها اللجنة التحضيرية في هذا الشأن؛

(ج) الدول والكيانات التي تقبل تطبيقه بمقتة بإشعار الوديع بذلك كتابة،

(د) الدول التي تنضم الى هذا الاتفاق.

٢ - تطبق كل هذه الدول والكيانات هذا الاتفاق بمقتة وفقا لقوانينها وانظمتها الوطنية أو الداخلية، اعتبارا من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أو من تاريخ التوقيع، أو الاشعار بالقبول أو الموافقة أو الانضمام، إذا كان لاحقا.

٣ - ينتهي التطبيق المؤقت لهذا الاتفاق بحلول تاريخ بدء نفاذه. وفي كل الاحوال ينتهي التطبيق المؤقت يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إذا لم يستوف في ذلك التاريخ الشرط الوارد في الفقرة ١ من المادة ٦ والقاضي بقبول الالتزام بهذا الاتفاق من جانب ما لا يقل عن سبع دول (يجب أن تكون خمس منها على الاقل دولا متقدمة النمو) من الدول المشار اليها في الفقرة ١ (أ) من القرار الثاني.

#### المادة ٨

##### الدول الاطراف

١ - لاغراض هذا الاتفاق، يراد بمصطلح "الدول الاطراف" الدول التي قبلت الالتزام بهذا الاتفاق والتي يكون هذا الاتفاق نافذا بالنسبة اليها.

٢ - ينطبق هذا الاتفاق، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الكيانات المشار اليها في الفقرة ١ (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة ٣٠٥ من الاتفاقية والتي تصح أطرافا في هذا الاتفاق وفقا للشروط ذات العلة بكل منها، ضمن هذا النطاق يشير مصطلح "الدول الاطراف" الى تلك الكيانات.

#### المادة ٩

##### الوديع

يكون الامين العام للأمم المتحدة هو الوديع لهذا الاتفاق.

#### المادة ١٠

##### النموذج ذات الحجية

يودع اصل هذا الاتفاق، الذي تتساوى نصوصه باللغات الاسبانية والانكليزية والروسية والمصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى الامين العام للأمم المتحدة.

وإثباتا لذلك، قام المفوضون الموقمون أدناه، المخولون حسب الأصول، بتوقيع هذا الاتفاق.

حرر في نيويورك، في هذا اليوم ٢٠٠٠. من شهر تموز/يوليه عام الف وتسعمائة وأربعة وتسعين.

[For the signatures, see p. 132 of this volume — Pour les signatures, voir p. 132 du présent volume.]

## المادة ٥

الإجراء المبسط

١ - كل دولة أو كيان أودع قبل تاريخ اعتماد هذا الاتفاق مكا للتمديق على الاتفاقية أو لتشبيتها رسمياً أو الانضمام إليها ويكون وقع على هذا الاتفاق وفقاً للفقرة ٣ (ج) من المادة ٤ يعتبر أنه أثبت قبوله الالتزام بهذا الاتفاق بعد ١٣ شهراً من تاريخ اعتماده، ما لم تقم هذه الدولة أو هذا الكيان بإشعار الوديع كتابة قبل ذلك التاريخ بعدم الرغبة في الاستفادة من الإجراء المبسط المبين في هذه المادة.

٢ - في حال توجيه مثل هذا الإشعار يتبع في إثبات قبول الالتزام بهذا الاتفاق ما تقتضيه به الفقرة ٣ (ب) من المادة ٤.

## المادة ٦

بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد ٣٠ يوماً من التاريخ الذي تكون ٤٠ دولة قد أثبتت فيه قبولها الالتزام وفقاً للمادتين ٤ و ٥، على أن يكون من بين هذه الدول سبع دول على الأقل من الدول الممار إليها في الفقرة ١ (أ) من القرار الثاني لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (يشار إليه فيما بعد باسم "القرار الثاني")، وأن تكون خمس من تلك الدول على الأقل من الدول المتقدمة النمو. وإذا استوفيت قبل ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ هذه الشروط لبدء النفاذ، يبدأ نفاذ هذا الاتفاق يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢ - بالنسبة لكل دولة أو كيان يجب قبول الالتزام بهذا الاتفاق بعد استيفاء الشروط المبينة في الفقرة ١، يبدأ نفاذ الاتفاق في اليوم الثلاثين التالي لتاريخ إثبات هذه الدولة أو هذا الكيان قبول الالتزام.

## المادة ٧

التطبيق المؤقت

١ - إذا حل يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ولم يبدأ نفاذ هذا الاتفاق، يجري تطبيقه بصفة مؤقتة ريثما يبدأ نفاذه من جانب:

(أ) الدول التي قبلت اعتماده في الجمعية العامة للأمم المتحدة، باستثناء أي دولة من هذه الدول تشير الوديع كتابة قبل ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إما بأنها لن تطبق الاتفاق على هذا النحو وإما بأنها لن تقبل هذا التطبيق إلا بعد القيام في وقت لاحق بالتوقيع أو توجيه إشعار كتابي؛

(ب) الدول والكيانات التي توقع على هذا الاتفاق، باستثناء أي من هذه الدول والكيانات يشير الوديع كتابة وقت التوقيع بأنه لن يطبق الاتفاق على هذا النحو؛



٢ - تنطبق المواد من ٢٠٩ إلى ٢١٩ من الاتفاقية على هذا الاتفاق نفس انطباقها على الاتفاقية.

#### المادة ٢

##### التوقيع

يبقى الباب مفتوحا في مقر الأمم المتحدة للتوقيع على هذا الاتفاق من جانب الدول والكيانات المشار إليها في الفقرة ١ (١) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة ٢٠٥ من الاتفاقية وذلك لفترة ١٢ شهرا من تاريخ اعتماده.

#### المادة ٤

##### قبول الالتزام

- ١ - بعد اعتماد هذا الاتفاق، يشكل كل من التوقيع على الاتفاقية أو تشيبتها رسميا أو للانضمام إليها قبولاً أيضا للالتزام بهذا الاتفاق.
- ٢ - لا يجوز لأي دولة أو كيان إثبات قبوله للالتزام بهذا الاتفاق ما لم يكن اثبت قبيل ذلك، أو ما لم يثبت في الوقت ذاته، قبوله للالتزام بالاتفاقية.
- ٣ - يجوز لأي دولة أو كيان تشير إليه المادة ٢ الإعراب عن قبول الالتزام بهذا الاتفاق عن طريق :
  - (أ) التوقيع مع عدم خضوعه للتصديق أو التشيبت الرسمي أو الإجراء المبين في المادة ١٥،
  - (ب) أو التوقيع مع خضوعه للتصديق أو التشيبت الرسمي، على أن يعقبه التصديق أو التشيبت الرسمي؛
  - (ج) أو التوقيع مع خضوعه للإجراء المبين في المادة ١٥؛
  - (د) أو الانضمام.
- ٤ - يتعين أن يكون التشيبت الرسمي من جانب الكيانات المشار إليها في الفقرة ١ (و) من المادة ٢٠٥ من الاتفاقية متفقا مع المرفق التاسع للاتفاقية.
- ٥ - تودع وثائق التصديق أو التشيبت الرسمي أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

## [ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة  
لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

إن الدول الأطراف في هذا الاتفاق،

إذ تلتم بالمصاهرة الهامة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (يشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") في صون السلم وتحقيق العدالة والتقدم لشعوب العالم جمعاء،

وإذ تعيد تأكيد أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه، خارج حدود الولاية الوطنية (يشار إليها فيما بعد باسم "المنطقة")، فضلا عن موارد المنطقة، هي تراث مشترك للإنسانية،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الاتفاقية في حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والقلق المتزايد بشأن البيئة العالمية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن نتائج المشاورات غير الرسمية فيما بين الدول التي عقدت في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ بشأن المسائل المتعلقة بالجزء الحادي عشر والاحكام ذات الصلة من الاتفاقية (يشار إليه فيما بعد باسم "الجزء الحادي عشر")،

وإذ تلاحظ التغييرات السياسية والاقتصادية، ومنها اتباع نهج ذات توجه سوقي، التي تؤثر على تنفيذ الجزء الحادي عشر،

ورغبة منها في تيسير المشاركة العالمية في الاتفاقية،

وإذ ترى أن إبرام اتفاق يتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر هو خير وسيلة لبلوغ هذا الهدف،

قد اتفقت على ما يلي :

#### المادة ١

##### تنفيذ الجزء الحادي عشر

- ١ - تتعهد الدول الأطراف في هذا الاتفاق بأن تنفذ الجزء الحادي عشر وفقا لهذا الاتفاق.
- ٢ - يشكل مرفق هذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه.

#### المادة ٢

##### العلاقة بين هذا الاتفاق والجزء الحادي عشر

- ١ - يجري تفسير وتطبيق أحكام هذا الاتفاق والجزء الحادي عشر مشفوعين أحدهما بالآخر بوصفهما مكا واحدا . وفي حال وجود أي تعارض بين هذا الاتفاق والجزء الحادي عشر تكون العبارة بأحكام هذا الاتفاق.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

关于执行1982年12月10日  
《联合国海洋法公约》第十一部分的协定

本协定的缔约国,

认识到1982年12月10日《联合国海洋法公约》(以下称“公约”)对于维护和平、正义和全世界人民的进步的重要贡献,

重申国家管辖范围以外的海床和洋底及其底土(以下称“‘区域’”)以及“区域”的资源为人类的共同继承财产,

考虑到公约对保护和保全海洋环境的重要性,以及人们对全球环境的日益关切,

审议了联合国秘书长关于各国从1990至1994年就公约第十一部分及有关规定(以下称“第十一部分”)所涉及的未解决问题进行非正式协商的结果的报告,

注意到影响第十一部分的执行的各種政治和经济上的变化,包括各种面向市场的做法,

希望促使公约得到普遍参加,

认为一项关于执行第十一部分的协定是达到此一目标的最佳方式,

兹协议如下:

第 1 条

第十一部分的执行

1. 本协定的缔约国承诺依照本协定执行第十一部分。
2. 附件为本协定的组成部分。

## 第 2 条

### 本协定与第十一部分的关系

1. 本协定和第十一部分的规定应作为单一文书来解释和适用。本协定和第十一部分如有任何不一致的情况,应以本协定的规定为准。
2. 公约第三〇九至第三一九条应如适用于公约一样适用于本协定。

## 第 3 条

### 签字

本协定应从通过之日起十二个月内,在联合国总部一直开放供公约第三〇五条第1款(a)、(c)、(d)、(e)和(f)项所述的国家和实体签字。

## 第 4 条

### 同意接受拘束

1. 本协定通过后,任何批准、正式确认或加入公约的文书应亦即表示同意接受本协定的拘束。
2. 任何国家或实体除非先前已确立或亦同时确立其同意接受公约的拘束,否则不可以确立其同意接受本协定的拘束。
3. 第3条所述的国家或实体可通过下列方式表明其同意接受本协定的拘束:
  - (a) 不须经过批准、正式确认或第5条所规定程序的签字;
  - (b) 须经批准或正式确认的签字,随后加以批准或正式确认;
  - (c) 按照第5条所规定程序作出的签字;或
  - (d) 加入。
4. 公约第三〇五条第1款(f)项所述实体的正式确认应依照公约附件九的规定进行。
5. 批准书、正式确认书或加入书应交存于联合国秘书长。

## 第 5 条

### 简化程序

1. 一个国家或实体如在本协定通过之日前已交存了批准、正式确认或加入公约的文书,并已按照第4条第3款(c)项的规定签署了本协定,即应视为已确立其同意在本协定通过之日起十二个月后接受其拘束,除非该国或实体在该日之前书面通知保管者,表示不想利用本条所规定的简化程序。

2. 如作出了上述通知,则应依照第4条第3款(b)项的规定确立同意接受本协定的拘束。

## 第 6 条

### 生效

1. 本协定应在已有四十个国家依照第4和第5条的规定确立其同意接受拘束之日后三十天生效,但须在这些国家之中包括至少七个是第三次联合国海洋法会议决议二(以下称“决议二”)第1(a)段所述的国家,且其中至少有五个是发达国家。如果使协定生效的这些条件在1994年11月16日之前已得到满足,则本协定应于1994年11月16日生效。

2. 对于在第1款所订要求得到满足后确立其同意接受本协定拘束的每个国家或实体,本协定应在其确立同意接受拘束之日后第三天生效。

## 第 7 条

### 临时适用

1. 本协定如到1994年11月16日尚未生效,则在其生效之前,由下述国家和实体予以临时适用:

- (a) 在联合国大会中同意通过本协定的国家,但在1994年11月16日之前书面通知保管者其将不临时适用本协定,或者仅在以后作

了签字或书面通知之后才同意临时适用本协定的任何国家除外；

- (b) 签署本协定的国家和实体，但在签字时书面通知保管者其将不临时适用本协定的任何国家或实体除外；
- (c) 书面通知保管者表示同意临时适用本协定的国家和实体；
- (d) 加入本协定的国家。

2. 所有上述国家和实体应依照其本国或其内部的法律和规章，从1994年11月16日或签字、通知同意或加入之日(如果较迟的话)起，临时适用本协定。

3. 临时适用应于本协定生效之日终止。但无论如何，如到1998年11月16日，第6条第1款关于至少须有七个决议二第1(a)段所述的国家(其中至少五个须为发达国家)同意接受本协定拘束的要求尚未得到满足，则临时适用应于该日终止。

## 第 8 条

### 缔约国

1. 为本协定的目的，“缔约国”指已同意接受本协定拘束且本协定对其生效的国家。

2. 本协定比照适用于公约第三〇五条第1款(c)、(d)、(e)和(f)项所述并已按照与其各自有关的条件成为本协定缔约方的实体；在这种情况下，“缔约国”也指这些实体。

## 第 9 条

### 保管者

联合国秘书长应为本协定的保管者。

## 第 10 条

### 有效文本

本协定的原本应交存于联合国秘书长，其阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力。

为此，下列全权代表，经正式授权，在本协定上签字，以资证明。

一九九四年七月28订于纽约。

[*For the signatures, see p. 132 of this volume — Pour les signatures voir p. 132 du présent volume.*]

## 附件

### 第1节 缔约国的费用和体制安排

1. 国际海底管理局(以下称“管理局”)是公约缔约国按照第十一部分和本协定为“区域”确立的制度组织和控制“区域”内活动,特别是管理“区域”资源的组织。管理局应具有公约明示授予的权力和职务。管理局应有为行使关于“区域”内活动的权力和职务所包含的和必要的并符合公约的各项附带权力。

2. 为尽量减少各缔约国的费用,根据公约和本协定所设立的所有机关和附属机构都应具有成本效益。这个原则也应适用于会议的次数、会期长短和时间安排。

3. 考虑到各有关机关和附属机构在职务上的需要,管理局各机关和附属机构的设立和运作应采取渐进的方式,以便能在“区域”内活动的各个发展阶段有效地履行各自的职责。

4. 管理局在公约生效后初期的职务应由大会、理事会、秘书处、法律和技术委员会和财务委员会执行。经济规划委员会的职务应由法律和技术委员会执行,直至理事会另作决定,或直至第一项开发工作计划获得核准时为止。

5. 在公约生效至第一项开发工作计划获得核准之间的期间,管理局应集中于:

- (a) 按照第十一部分和本协定的规定,处理请求核准勘探工作计划的申请;
- (b) 按照公约第三〇八条第5款和决议二第13段,执行国际海底管理局和国际海洋法法庭筹备委员会(以下称“筹备委员会”)所作出的关于已登记的先驱投资者及其证明国、包括它们的权利和义务的决定;
- (c) 监测以合同形式核准的勘探工作计划的履行;
- (d) 监测和审查深海底采矿活动方面的趋势和发展,包括定期分析世界金属市场情况和金属价格、趋势和前景;



- (e) 研究“区域”内矿物生产对可能受到最严重影响的这些矿物的发展中陆上生产国经济可能产生的影响，以期尽量减轻它们的困难和协助它们进行经济调整，其中考虑到筹备委员会在这方面所做的工作；
  - (f) 随着“区域”内活动的开展，制定为进行这些活动所需要的规则、规章和程序。虽有公约附件三第十七条第2款(b)和(c)项的规定，这些规则、规章和程序仍应考虑到本协定的条款、商业性深海底采矿的长期推延和“区域”内活动的可能进度；
  - (g) 制定保护和保全海洋环境的包含适用标准的规则、规章和程序；
  - (h) 促进和鼓励进行关于“区域”内活动的海洋科学研究，以及收集和传播关于这些研究和分析的可以得到的结果，特别强调关于“区域”内活动的环境影响的研究；
  - (i) 取得与“区域”内活动有关的科学知识和监测这方面的海洋技术的发展情况，特别是与保护和保全海洋环境有关的技术；
  - (j) 评估可以得到的关于探矿和勘探的数据；
  - (k) 适时地拟订关于开发、包括与保护和保全海洋环境有关的规则、规章和程序。
6. (a) 请求核准勘探工作计划的申请，应由理事会在收到法律和技术委员会就该项申请作出的建议后加以审议。请求核准勘探工作计划的申请应根据公约(包括其附件三)和本协定的规定并依照以下各分段来处理：
- (一) 以决议二第1(a)(一)或(二)段所述的国家或实体或此种实体的任何组成部分(但非已登记的先驱投资者)的名义、或以其利益继承者的名义提出的勘探工作计划，若其在公约生效前已在“区域”内进行大量活动，而且其一个或一个以上担保国证明申请者至少已将相当于三千万美元的数额用来进行研究和勘探活动，并且至少已将该数额的百分之十用

来勘定、调查和评价工作计划内所指的区域，即应视为已符合核准工作计划所需具备的财政和技术条件。如果该工作计划在其他方面都符合公约的要求和按照公约制定的任何规则、规章和程序，理事会应以合同形式予以核准。本附件第3节第11段的规定应相应地加以解释和适用，

- ② 虽有决议二第8(a)段的规定，一个已登记的先驱投资者仍可在公约生效后三十六个月内请求核准勘探工作计划。勘探工作计划应包括在登记前后提交筹备委员会的文件、报告和其他数据，并应随附筹备委员会依照决议二第11(a)段发出的符合规定证明书，即一份说明先驱投资者制度下各项义务履行情况的实际情况报告。这样的工作计划应视为得到核准。这样核准的工作计划应依照第十一部分和本协定，采取管理局与已登记的先驱投资者签订的合同的形式。按照决议二第7(a)段缴付的二十五万美元规费，应视为本附件第8节第3段所规定的勘探阶段的规费。本附件第3节第11段应相应地加以解释和适用，
- ③ 根据不歧视的原则，同(a)①分段中所述的国家或实体或此种实体的任何组成部分订立的合同，应类似而且不低于同(a)②分段中所述的任何已登记的先驱投资者议定的安排。如果给予(a)①分段中所述的国家、实体或此种实体的任何组成部分较有利的安排，理事会应对(a)②分段中所述的已登记的先驱投资者所承担的权利和义务作出类似和一样有利的安排，但这些安排须不影响或损害管理局的利益，
- ④ 依照(a)①或②分段的规定为申请工作计划作担保的国家，可以是缔约国，或是根据第7条临时适用本协定的国家，或是根据第12段作为管理局临时成员的国家，

(五) 决议二第8(c)段应根据(a)段分段加以解释和适用。

(b) 勘探工作计划应按照公约第一五三条第3款的规定加以核准。

7. 请求核准工作计划的申请,应按照管理局所制定的规则、规章和程序,附上对所提议的活动可能造成的环境影响的评估,和关于海洋学和基线环境研究方案的说明。

8. 请求核准勘探工作计划的申请,在符合第6(a)(一)或(二)段的情况下,应按照本附件第3节第11段所规定的程序来处理。

9. 核准的勘探工作计划应为期十五年。勘探工作计划期满时,承包者应申请一项开发工作计划,除非承包者在此之前已经这样做,或者该项勘探工作计划已获延期。承包者可以申请每次不超过五年的延期。如果承包者作出了真诚努力遵照工作计划的要求去做,但因承包者无法控制的原因而未能完成进入开发阶段的必要筹备工作,或者如果当时的经济情况使其没有足够理由进入开发阶段,请求延期的申请应予核准。

10. 按照公约附件三第八条指定保留区域给管理局,应与核准勘探工作计划的申请或核准勘探和开发工作计划的申请一起进行。

11. 虽有第9段的规定,对于由至少一个临时适用本协定的国家担保的已获核准的勘探工作计划,如果该国停止临时适用本协定,又没有根据第12段成为临时成员,也没有成为缔约国,则该项工作计划应予终止。

12. 本协定生效后,本协定第3条所述的国家和实体如果已在按照第7条的规定临时适用本协定,而协定尚未对其生效,则在协定对其生效之前,这些国家和实体仍可依照以下各分段的规定,继续作为管理局的临时成员:

(a) 如果本协定在1996年11月16日之前生效,这些国家和实体应有权通过向本协定的保管者作出通知,表示该国或该实体有意作为临时成员参加,而继续作为管理局临时成员参加。这种成员资格应于1996年11月16日或在本协定和公约对该成员生效之时(以较早者为准)终止。理事会经有关国家或实体请求,可将这种成员资格在1996年11月16日之后再延期一次或若干次,总共

不得超过两年，但须理事会确信有关国家或实体一直在作出真诚努力成为协定和公约的缔约方，

- (b) 如果本协定在1996年11月15日之后生效，这些国家和实体可请求理事会给予它们在1998年11月16日之前一段或若干段期间内继续作为管理局临时成员的资格。如果理事会确信该国或该实体一直在作出真诚努力成为协定和公约的缔约方，就应给予它这种成员资格，有效期从它提出请求之日开始，
- (c) 按照(a)或(b)分段作为管理局临时成员的国家或实体，应依照其本国或其内部的法律、规章和年度预算拨款，适用第十一部分和本协定的条款，并应具有与其他成员相同的权利和义务，包括：
- (一) 按照会费分摊比额表向管理局的行政预算缴付会费的义务；
  - (二) 为请求核准勘探工作计划的申请作担保的权利。对于其组成部分是具有超过一个国籍的自然人或法人的实体，除非构成这些实体的自然人或法人所属的所有国家是缔约国或临时成员，否则其勘探工作计划应不予核准；
- (d) 虽有第9段的规定，如果一个作为临时成员的国家或实体的这种成员资格停止，而该国或该实体又未成为缔约国，则由该国根据(c)(二)分段作担保并以合同形式获得核准的勘探工作计划应予终止；
- (e) 如果这种成员不缴付分摊会费，或在其他方面未依照本段履行其义务，其临时成员资格应予终止。

13. 公约附件三第十条所提到的工作成绩不令人满意，应解释为是指虽经管理局一次或多次向承包者发出书面警告，要求它遵守已核准的工作计划中的要求，但承包者仍不履行。

14. 管理局应有其自己的预算。到本协定生效之年以后那一年的年底为止，管理局的行政开支应由联合国预算支付。其后，管理局的行政开支应根据公约第一七一条(a)项和第一七三条及本协定的规定，由其成员、包括任何临时成员缴付的分摊会费支付，直到管理局从其他来源得到足够的资金来支付这

些开支为止。管理局应不行使公约第一七四条第1款所述的权力来借款充作行政预算经费。

15. 管理局应按照公约第一六二条第2款(o)项(2)目,并依照以下各分段的规定,拟订和通过以本附件第2、第5、第6、第7和第8节内各项原则为根据的规则、规章和程序,以及为便利勘探或开发工作计划的核准所需要的任何其他规则、规章和程序:

- (a) 理事会可随时在它认为为了在“区域”内进行活动而需要所有或任何这些规则、规章和程序的时候,或在它判定商业性开发即将开始时,或经一个其国民打算申请核准开发工作计划的国家的请求,着手进行拟订工作;
- (b) 如果(a)分段内所述的国家提出请求,理事会应按照公约第一六二条第2款(o)项,在请求提出后两年内完成这些规则、规章和程序的制定;
- (c) 如果理事会未在规定时间内完成关于开发的规则、规章和程序的拟订工作,而已经有开发工作计划的申请在等待核准,理事会仍应根据公约中的规定和理事会可能已暂时制定的任何规则、规章和程序,或根据公约内所载的准则和本附件内的条款和原则以及对承包者不歧视的原则,审议和暂时核准该工作计划。

16. 管理局在根据第十一部分和本协定制定规则、规章和程序时,应考虑到筹备委员会的报告和建议中所载的与第十一部分的规定有关的规则、规章和程序草案及任何建议。

17. 公约第十一部分第四节的有关规定应根据本协定加以解释和适用。

## 第2节 企业部

1. 管理局秘书处应履行企业部的职务,直至其开始独立于秘书处而运作为止。管理局秘书长应从管理局工作人员中任命一名临时总干事来监督秘书处履行这些职务。

这些职务应为：

- (a) 监测和审查深海底采矿活动方面的趋势和发展，包括定期分析世界金属市场情况和金属价格、趋势和前景；
- (b) 评估就“区域”内活动进行海洋科学研究的结果，特别强调关于“区域”内活动的环境影响的研究；
- (c) 评估可以得到的关于探矿和勘探的数据，包括这些活动的准则；
- (d) 评估与“区域”内活动有关的技术发展情况，特别是与保护和保全海洋环境有关的技术；
- (e) 评价关于保留给管理局的各个区域的资料和数据；
- (f) 评估联合企业经营的各种做法；
- (g) 收集关于有多少受过培训的人力资源资料；
- (h) 研究企业部在各个不同业务阶段的行政管理上各种可供选择的  
管理政策。

2. 企业部初期的深海底采矿业务应以联合企业的方式进行。当企业部以外的一个实体所提出的开发工作计划获得核准时，或当理事会收到同企业部经营联合企业的申请时，理事会即应着手审议企业部独立于管理局秘书处而运作的问题。如果同企业部合办的联合企业经营符合健全的商业原则，理事会应根据公约第一七〇条第2款发出指示，允许企业部进行独立运作。

3. 公约附件四第十一条第3款所规定缔约国向企业部一个矿址提供资金的义务应不予适用；缔约国应无任何义务向企业部或在其联合企业安排下的任何矿址的任何业务提供资金。

4. 适用于承包者的义务应适用于企业部。虽有公约第一五三条第3款和附件三第三条第5款的规定，企业部工作计划的核准应采取由管理局和企业部订立合同的形式。

5. 将某一个区域作为保留区域提供给管理局的承包者，对于与企业部订立勘探和开发该区域的联合企业安排有第一选择权。如果企业部在独立于管理局秘书处开始执行其职务后的十五年内，或在将一个区域保留给管理局之日起的十五年内（以较晚者为准），没有提交在该保留区域进行活动的工作计划申

请,则提供该区域的承包者应有权申请该区域的工作计划,但它须真诚地提供机会让企业部参加为联合企业的合伙人。

6. 公约第一七〇条第4款、附件四和关于企业部的其他规定,应根据本节加以解释和适用。

### 第3节 决策

1. 管理局的一般政策应由大会会同理事会制订。

2. 作为一般规则,管理局各机关的决策应当采取协商一致方式。

3. 如果为了以协商一致方式作出决定已经竭尽一切努力,大会进行表决时,关于程序问题的决定应以出席并参加表决的成员过半数作出,关于实质问题的决定应按照公约第一五九条第8款的规定,以出席并参加表决的成员三分之二多数作出。

4. 对于也属于理事会主管范围的任何事项,或对于任何行政、预算或财务事项,大会应根据理事会的建议作出决定。大会若是不接受理事会关于任一事项的建议,应交回理事会进一步审议。理事会应参照大会所表示的意见重新审议该事项。

5. 如果为了以协商一致方式作出决定已经竭尽一切努力,理事会进行表决时,关于程序问题的决定应以出席并参加表决的成员过半数作出,关于实质问题的决定,除公约规定由理事会协商一致决定者外,应以出席并参加表决的成员三分之二多数作出,但须第9段所述的任一分组没有过半数反对该项决定。理事会在作决定时,应设法促进管理局所有成员的利益。

6. 如果看来还没有竭尽一切努力就某一问题达成协商一致,理事会可延迟作决定,以便利进一步的谈判。

7. 大会或理事会所作具有财政或预算影响的决定应以财务委员会的建议为根据。

8. 公约第一六一一条第8款(b)和(c)项的规定应不适用。

9. (a) 为在理事会进行表决的目的，按照第15(a)至(c)段选出的每一组国家应视为一分组。为在理事会进行表决的目的，按照第15(d)和(e)段选出的发展中国家应视为单一分组。

(b) 大会在选举理事会成员之前，应订出符合第15(a)至(d)段各组国家成员标准的国家名单。一个国家如果符合不止一组的成员标准，只能由其中一组提名参加理事会选举，并且在理事会表决时只应代表该组国家。

10. 第15(a)至(d)段的每一组国家应由该组提名的成员作为在理事会内的代表。每一组应只提名数目与按规定该组应占的席位相等的候选人。当第15(a)至(e)段所述每一组的可能候选人数目超过各该组可以占有的席位数目时，作为一般规则，应适用轮换原则。每一组的成员国应决定如何在本组内适用此项原则。

11. (a) 理事会应核准法律和技术委员会关于核准某项工作计划的建议，除非理事会以出席并参加表决的成员三分之二多数，包括理事会每一分组出席并参加表决的成员过半数，决定不核准该项工作计划。如果理事会没有在规定的期间内就核准工作计划的建议作出决定，该建议应在该段期间终了时被视为已得到理事会核准。规定的期间通常为六十天，除非理事会决定另订一个更长的期限。如果委员会建议不核准某项工作计划，或没有提出建议，理事会仍可按照其就实质问题作决策的议事规则核准该项工作计划。

(b) 公约第一六二条第2款(j)项的规定应不适用。

12. 如果由于不核准工作计划而引起争端，应将争端提交公约所规定的解决争端程序。

13. 法律和技术委员会表决作决定时，应以出席并参加表决的成员过半数作出。

14. 公约第十一部分第四节B和C分节应根据本节加以解释和适用。

15. 理事会应由大会按照下列次序选出的三十六个管理局成员组成：



- (a) 四个成员来自在有统计资料的最近五年中，对于可从“区域”取得的各类矿物所产的商品，其消费量以价值计超过世界总消费量百分之二，或者净进口量以价值计超过世界总进口量百分之二的那些缔约国，但此四个成员中应包括一个东欧区域经济实力以国内总产值计最大的国家和在公约生效之日经济实力以国内总产值计最大的国家，如果这些国家愿意代表这一组的话；
- (b) 四个成员来自直接或通过其国民对“区域”内活动的准备和进行作出了最大投资的八个缔约国；
- (c) 四个成员来自缔约国中因在其管辖区域内的生产而为可从“区域”取得的各类矿物的主要净出口国，其中至少应有两个是出口这些矿物对其经济有重大关系的发展中国家；
- (d) 六个成员来自发展中国家缔约国，代表特别利益。所代表的特别利益应包括人口众多的国家、内陆国或地理不利国、岛屿国、可从“区域”取得的各类矿物的主要进口国、这些矿物的潜在生产国以及最不发达国家的利益；
- (e) 十八个成员按照确保理事会的席位作为一个整体做到公平地域分配的原则选出，但每一地理区域至少应有一名根据本分段选出的成员。为此目的，地理区域应为非洲、亚洲、东欧、拉丁美洲和加勒比及西欧和其他国家。

16. 公约第一六一条第1款的规定应不适用。

#### 第4节 审查会议

公约第一五五条第1、第3和第4款有关审查会议的规定应不适用。虽有公约第三一四条第2款的规定，大会可根据理事会的建议，随时审查公约第一五五条第1款所述的事项。对本协定和第十一部分的修正应依照公约第三一四、第三一五和第三一六条所载的程序，但公约第一五五条第2款所述的原则、制度和其他规定应予维持，该条第5款所述的权利应不受影响。

### 第5节 技术转让

1. 除公约第一四四条的规定外,为第十一部分的目的而进行的技术转让还应遵照下列原则:

- (a) 企业部和希望获得深海底采矿技术的发展中国家应设法按公平合理的商业条件,从公开市场或通过联合企业安排获取这种技术;
- (b) 如果企业部或发展中国家无法获得深海底采矿技术,管理局可以请所有或任何承包者及其一个或多个担保国提供合作,以便利企业部或其联合企业、或希望取得深海底采矿技术的发展中国家按公平合理的商业条件,在与知识产权的有效保护相符的情况下取得这种技术。缔约国承诺为此目的与管理局充分而有效地合作,并确保它们所担保的承包者也与管理局充分合作;
- (c) 作为一般规则,缔约国应促进有关各方在“区域”内活动上进行国际技术和科学合作,或通过制订海洋科学和技术及海洋环境的保护和保全方面的培训、技术援助和科学合作方案来促进这种合作。

2. 公约附件三第五条的规定应不适用。

### 第6节 生产政策

1. 管理局的生产政策应以下列原则为根据:

- (a) “区域”的资源应按照健全的商业原则进行开发;
- (b) 《关税和贸易总协定》、其有关守则和后续协定或替代协定的规定,应对“区域”内的活动适用;
- (c) 特别是,除了(b)分段所述的协定许可的情况外,“区域”内的活动不应获得补贴。为这些原则的目的,补贴应依照(b)分段所述的协定加以定义;

- (d) 对于从“区域”和从其他来源取得的矿物，不应有区别待遇。对于此种矿物或用此种矿物生产的进口商品，不应给予进入市场的优惠，特别是：
- (一) 不应运用关税或非关税壁垒；并且
  - (二) 缔约国不应对本国国营企业、或具有其国籍或受它们或其国民控制的自然人或法人所生产的此种矿物或商品给予这种优惠；
- (e) 管理局核准的每一采矿区域的开发工作计划，应指明预计的生产进程，其中应包括按该工作计划估计每年生产的矿物最高产量；
- (f) 对于与(b)分段所述协定的规定有关的争端，应适用以下办法予以解决：
- (一) 如果有关的缔约国都是上述协定的缔约方，应利用上述协定的争端解决程序；
  - (二) 如果一个或多个有关的缔约国不是上述协定的缔约方，应利用公约所规定的争端解决程序；
- (g) 如果按照(b)分段所述的协定判定某一缔约国违禁提供了补贴，或补贴对另一缔约国的利益造成了损害，而有关的一个或多个缔约国并未采取适当步骤，则缔约国可请求理事会采取适当措施。

2. 在作为第1(b)段所述的协定以及有关的自由贸易和关税同盟协定缔约方的缔约国之间的关系上，第1段所载的原则应不影响那些协定的任何条款所规定的权利和义务。

3. 承包者接受第1(b)段所述的协定许可范围以外的补贴，即违反了构成在“区域”内进行活动的工作计划的合同的基本条款。

4. 任何缔约国如果有理由相信第1(b)至(d)段或第3段的规定遭到破坏，可按照第1(f)或(g)段提起解决争端的程序。

5. 缔约国可在任何时候提请理事会注意它认为与第1(b)至(d)段不符的活动。

6. 管理局应拟订规则、规章和程序,以确保本节的规定得到执行,其中包括关于工作计划核准的有关规则、规章和程序。

7. 公约第一五一条第1至第7款和第9款、第一六二条第2款(q)项、第一六五条第2款(n)项以及附件三第六条第5款和第七条应不适用。

### 第7节 经济援助

1. 管理局向其出口收益或经济因某一受影响矿物的价格或该矿物的出口量降低而遭受严重不良影响(但以此种降低是由于“区域”内活动造成的为限)的发展中国家提供援助的政策应以下列原则为根据:

- (a) 管理局应从其经费中超出管理局行政开支所需的部分拨款设立一个经济援助基金。为此目的拨出的款额,应由理事会不时地根据财务委员会的建议订定。只有从承包者(包括企业部)收到的付款和自愿捐款才可用来设立经济援助基金;
- (b) 经确定其经济因深海底矿物生产而受到严重影响的发展中陆上生产国应从管理局的经济援助基金得到援助;
- (c) 管理局用该基金向受影响的发展中陆上生产国提供援助时,应斟酌情况,同现有的具有执行此种援助方案的基础结构和专门知识的全球性或区域性发展机构合作;
- (d) 此种援助的范围和期限应在个案基础上作出决定。作决定时,应适当地考虑到受影响的发展中陆上生产国所面临问题的性质和严重程度。

2. 公约第一五一条第10款应以第1段所述的经济援助措施加以执行。公约第一六〇条第2款(1)项、第一六二条第2款(n)项、第一六四条第2款(d)项、第一七一条(f)项和第一七三条第2款(c)项应相应地加以解释。

### 第8节 合同的财政条款

1. 制订有关合同财政条款的规则、规章和程序应以下列原则为根据：
  - (a) 向管理局缴费的制度应公平对待承包者和管理局双方，并提供适当方法来确定承包者是否遵守此一制度；
  - (b) 此一制度下的缴费率应不超过相同或类似矿物的陆上采矿缴费率的一般范围，以避免给予深海底采矿者人为的竞争优势或使其处于竞争劣势；
  - (c) 此一制度不应该复杂，且不应该使管理局或承包者承担庞大的行政费用。应该考虑采用特许权使用费制度或结合特许权使用费与盈利分享的制度。如果决定采用几种不同的制度，则承包者有权选择适用于其合同的制度。不过，以后如要改变在几种不同制度之间的选择，应由管理局和承包者协议作出；
  - (d) 自商业生产开始之日起应缴付固定年费。此一年费可以用来抵免按照(c)分段所采用制度应缴付的其他款项。年费数额应由理事会确定；
  - (e) 缴费制度可视情况的变化定期加以修订。任何修改应不歧视地适用。对于已有的合同，这种修改只有承包者自行选择方可适用。以后如要改变在几种不同制度之间的选择，应由管理局和承包者协议作出；
  - (f) 关于根据这些原则制定的规则和规章在解释或适用上的争端，应按照公约所规定的争端解决程序处理。
2. 公约附件三第十三条第3至第10款的规定应不适用。
3. 关于公约附件三第十三条第2款的执行，当工作计划只限于勘探阶段或开发阶段两者中之一时，申请核准的规费应为二十五万美元。

### 第9节 财务委员会

1. 兹设立财务委员会。此委员会应由财务方面具有适当资格的十五名委员组成。缔约国应提名具备最高标准的能力和正直的候选人。

2. 财务委员会应无任何两名委员为同一缔约国的国民。

3. 财务委员会的委员应由大会选举,选举时应适当顾及公平地域分配和特殊利益得到代表的需要。本附件第3节第15(a)、(b)、(c)和(d)段所述的每一组国家在委员会内至少应有一名委员作为代表。在管理局除了分摊会费以外有足够资金应付其行政开支之前,委员会的委员应包括向管理局行政预算缴付最高款额的五个国家的代表。其后,应根据每一组的成员所作的提名,从每一组选举一名委员,但不妨碍从每一组再选其他委员的可能性。

4. 财务委员会委员的任期应为五年,连选可连任一次。

5. 财务委员会委员若在任期届满以前死亡、丧失行为能力或辞职,大会应从同一地理区域或同一组国家中选出一名委员任满所余任期。

6. 财务委员会委员不应在同委员会有职责作出建议的事项有关的任何活动中有财务上的利益。各委员不应泄露因其在管理局任职而得悉的任何秘密资料,即使在职务终止以后,也应如此。

7. 大会和理事会关于下列问题的决定应考虑到财务委员会的建议:

- (a) 管理局各机关的财务规则、规章和程序草案,以及管理局的财务管理和内部财务行政;
- (b) 按照公约第一六〇条第2款(e)项决定各成员对管理局的行政预算应缴的会费;
- (c) 所有有关的财务事项,包括管理局秘书长按照公约第一七二条编制的年度概算,和秘书处工作方案的执行所涉及的财务方面的问题;
- (d) 行政预算;
- (e) 缔约国因本协定和第十一部分的执行而承担的财政义务,以及涉及到管理局经费开支的提案和建议所涉的行政和预算问题;
- (f) 公平分配从“区域”内活动取得的财政及其他经济利益的规则、规章和程序,以及为此而作的决定。

8. 财务委员会关于程序问题的决定应以出席并参加表决的成员过半数作出。关于实质问题的决定应以协商一致方式作出。

9. 在按照本节设立财务委员会之后,公约第一六二条第2款(y)项设立附属机关来处理财务事项的规定应视为已得到遵行。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

## СОГЛАШЕНИЕ ОБ ОСУЩЕСТВЛЕНИИ ЧАСТИ XI КОНВЕНЦИИ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ ПО МОРСКОМУ ПРАВУ ОТ 10 ДЕКАБРЯ 1982 ГОДА

Государства - участники настоящего Соглашения,

признавая важный вклад Конвенции Организации Объединенных Наций по морскому праву от 10 декабря 1982 года (именуемой в дальнейшем "Конвенция") в обеспечение мира, справедливости и прогресса для всех народов мира,

подтверждая, что дно морей и океанов и его недра за пределами национальной юрисдикции (именуемые в дальнейшем "Район"), а также ресурсы Района являются общим наследием человечества,

сознавая важность Конвенции для защиты и сохранения морской среды и растущую озабоченность состоянием окружающей среды планеты,

рассмотрев доклад Генерального секретаря Организации Объединенных Наций об итогах проводившихся с 1990 по 1994 год неофициальных межгосударственных консультаций по нерешенным вопросам, касающимся Части XI и смежных положений Конвенции (именуемых в дальнейшем "Часть XI"),

отмечая политические и экономические перемены, включая ориентированные на рынок подходы, сказавшиеся на осуществлении Части XI,

желая содействовать всеобщему участию в Конвенции,

считая, что наиболее оптимальным путем достижения этой цели было бы соглашение об осуществлении Части XI,

согласились о нижеследующем:

### Статья 1

#### Осуществление Части XI

1. Государства - участники настоящего Соглашения обязуются осуществлять Часть XI согласно с настоящим Соглашением.
2. Приложение составляет неотъемлемую часть настоящего Соглашения.



## Статья 2

### Соотношение между настоящим Соглашением и Частью XI

1. Положения настоящего Соглашения и Части XI толкуются и применяются совместно, как единый акт. В случае какого-либо несоответствия между настоящим Соглашением и Частью XI преимущественную силу имеют положения настоящего Соглашения.
2. Статьи 309–319 Конвенции применяются к настоящему Соглашению так же, как они применяются к Конвенции.

## Статья 3

### Подписание

Настоящее Соглашение остается открытым для подписания в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций государствами и субъектами права, перечисленными в пункте 1a, c, d, e и f статьи 305 Конвенции, в течение 12 месяцев с даты его принятия.

## Статья 4

### Согласие на обязательность

1. После принятия настоящего Соглашения любой документ о ратификации Конвенции, ее официальном подтверждении или присоединении к ней является одновременно и выражением согласия на обязательность настоящего Соглашения.
2. Никакое государство или субъект права не может выразить согласие на обязательность для него настоящего Соглашения, не выразив до этого или не выразив одновременно с этим согласия на обязательность для себя Конвенции.
3. Государство или субъект права, о которых говорится в статье 3, может выразить согласие на обязательность для него настоящего Соглашения путем:
  - a) подписания без условия ратификации, официального подтверждения или применения процедуры, изложенной в статье 5;
  - b) подписания при условии ратификации или официального подтверждения, после чего следует ратификация или официальное подтверждение;
  - c) подписания в соответствии с процедурой, изложенной в статье 5; либо
  - d) присоединения.

4. Официальное подтверждение субъектами права, упомянутыми в пункте 1f статьи 305 Конвенции, производится в соответствии с Приложением IX Конвенции.

5. Документы о ратификации, официальном подтверждении или присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

#### Статья 5

##### Упрощенная процедура

1. Государство или субъект права, которые сдали на хранение документ о ратификации Конвенции, ее официальном подтверждении или присоединении к ней до даты принятия настоящего Соглашения и которые подписали настоящее Соглашение в соответствии с пунктом 3с статьи 4, спустя 12 месяцев после даты принятия Соглашения считаются выразившими согласие на его для себя обязательность, если только данное государство или субъект права письменно не уведомляет депозитария до этой даты о том, что не прибегает к упрощенной процедуре, изложенной в настоящей статье.

2. В случае подачи такого уведомления согласие на обязательность настоящего Соглашения выражается в соответствии с пунктом 3b статьи 4.

#### Статья 6

##### Вступление в силу

1. Настоящее Соглашение вступает в силу через 30 дней после той даты, когда наберется 40 государств, выразивших согласие на его для себя обязательность в соответствии со статьями 4 и 5, если в их число входит по крайней мере семь государств из числа упомянутых в пункте 1a резолюции II Третьей Конференции Организации Объединенных Наций по морскому праву (именуемой в дальнейшем "резолюция II") и если по крайней мере пять из них являются развитыми государствами. Если эти условия для вступления в силу будут выполнены до 16 ноября 1994 года, настоящее Соглашение вступает в силу 16 ноября 1994 года.

2. Для каждого государства или субъекта права, выразившего согласие на обязательность для него настоящего Соглашения после того, как выполнены требования, изложенные в пункте 1, настоящее Соглашение вступает в силу на 30-й день после даты выражения такого согласия.

#### Статья 7

##### Временное применение

1. Если настоящее Соглашение не вступит в силу 16 ноября 1994 года, то до его вступления в силу оно подлежит временному применению:

- a) государствами, согласившимися на его принятие на Генеральной Ассамблее Организации Объединенных Наций, за исключением тех

из них, которые до 16 ноября 1994 года письменно уведомляют депозитария о том, что они не будут применять Соглашение в таком порядке или что они согласятся на такое применение только по последующем подписании или письменном уведомлении;

- b) государствами и субъектами права, которые подписали настоящее Соглашение, за исключением тех из них, которые письменно уведомляют депозитария в момент подписания о том, что они не будут применять Соглашение в таком порядке;
- c) государствами и субъектами права, которые соглашались на его временное применение путем письменного уведомления депозитария;
- d) государствами, которые присоединяются к настоящему Соглашению.

2. Начиная с 16 ноября 1994 года или же - если она приходится позднее - с даты подписания, уведомления о согласии или присоединения все такие государства и субъекты права применяют настоящее Соглашение временно, в соответствии со своими национальными или внутренними законами и правилами.

3. Временное применение прекращается с даты вступления настоящего Соглашения в силу. В любом случае временное применение прекращается 16 ноября 1998 года, если к этой дате не выполняется изложенное в пункте 1 статьи 6 требование о том, чтобы согласие на обязательность для себя настоящего Соглашения дали по крайней мере семь государств (из которых по крайней мере пять должны быть развитыми государствами) из числа упомянутых в пункте 1а резолюции II.

## Статья 8

### Государства-участники

1. Для целей настоящего Соглашения "государства-участники" означает государства, которые согласились на обязательность для себя настоящего Соглашения и для которых настоящее Соглашение находится в силе.

2. Настоящее Соглашение применяется *mutatis mutandis* к перечисленным в пункте 1с, d, e и f статьи 305 Конвенции субъектам права, которые становятся участниками настоящего Соглашения на действующих в отношении каждого из них условиях, и в этом смысле под "государствами-участниками" подразумеваются такие субъекты.

## Статья 9

### Депозитарий

Депозитарием настоящего Соглашения является Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций.

Статья 10Аутентичные тексты

Подлинник настоящего Соглашения, тексты которого на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся представители, должным образом на то уполномоченные, подписали настоящее Соглашение.

СОВЕРШЕНО В НЬЮ-ЙОРКЕ 2.5 июля одна тысяча девятьсот девяносто четвертого года.

*[For the signatures, see p. 132 of this volume — Pour les signatures, voir p. 132 du présent volume.]*

## ПРИЛОЖЕНИЕ

## РАЗДЕЛ 1. РАСХОДЫ ДЛЯ ГОСУДАРСТВ-УЧАСТНИКОВ И ОРГАНИЗАЦИОННЫЕ ПРОЦЕДУРЫ

1. Международный орган по морскому дну (именуемый в дальнейшем "Орган") является организацией, через посредство которой государства - участники Конвенции в соответствии с режимом Района, установленным в Части XI и настоящем Соглашении, организуют и контролируют деятельность в Районе, особенно в целях управления его ресурсами. Орган обладает полномочиями и функциями, которые четко предоставлены ему согласно Конвенции. Орган имеет такие подразумеваемые полномочия, соответствующие Конвенции, которые вытекают из этих полномочий и функций, связанных с деятельностью в Районе, и необходимы для их осуществления.

2. В интересах сведения к минимуму расходов для государств-членов все органы и вспомогательные подразделения, учреждаемые согласно Конвенции и настоящему Соглашению, работают экономично. Этим принципом регламентируется также частота, продолжительность и график заседаний.

3. Формирование и функционирование органов и вспомогательных подразделений Органа происходит на основе постепенного подхода, при котором учитываются функциональные потребности соответствующих органов и вспомогательных подразделений, так чтобы они могли эффективно выполнять свои функции на различных этапах развития деятельности в Районе.

4. Функции Органа в начальный период после вступления Конвенции в силу осуществляются Ассамблеей, Советом, Секретариатом, Юридической и технической комиссией и Финансовым комитетом. Функции Экономической плановой комиссии выполняются Юридической и технической комиссией, до тех пор пока Совет не примет иного решения или пока не будет утвержден первый план работы по разработке.

5. В период между вступлением Конвенции в силу и утверждением первого плана работы по разработке Орган сосредоточивается на следующем:

- a) рассмотрение заявок на утверждение планов работы по разведке в соответствии с Частью XI и настоящим Соглашением;
- b) осуществление решений Подготовительной комиссии для Международного органа по морскому дну и Международного трибунала по морскому праву (именуемой в дальнейшем "Подготовительная комиссия"), касающихся зарегистрированных первоначальных вкладчиков и их удостоверяющих государств, в том числе их прав и обязательств, в соответствии с пунктом 5 статьи 308 Конвенции и пунктом 13 резолюции II;
- c) мониторинг соблюдения планов работы по разведке, утвержденных в форме контрактов;

- d) мониторинг и обзор тенденций и событий, относящихся к глубоководной добычной деятельности на морском дне, включая регулярный анализ конъюнктуры на мировом рынке металлов, а также цен на металлы, соответствующих тенденций и перспектив;
  - e) изучение потенциального воздействия добычи полезных ископаемых в Районе на экономику развивающихся государств - производителей этих полезных ископаемых на суше, которые, вероятно, могут серьезнее всех пострадать, с целью сведения до минимума их трудностей и оказания им помощи в приспособлении экономики - с учетом работы, проделанной в этом отношении Подготовительной комиссией;
  - f) принятие норм, правил и процедур, необходимых для проведения деятельности в Районе по мере ее развития. Несмотря на положения пункта 2b и c статьи 17 Приложения III Конвенции, в таких нормах, правилах и процедурах учитываются положения настоящего Соглашения, продолжительная задержка с началом промышленной глубоководной разработки морского дна и вероятные темпы деятельности в Районе;
  - g) принятие норм, правил и процедур, включающих применимые стандарты защиты и сохранения морской среды;
  - h) поощрение и содействие проведению морских научных исследований применительно к деятельности в Районе, а также сбор и распространение результатов таких исследований и анализов, когда они становятся доступными, с уделением особого внимания исследованиям, посвященным экологическому воздействию деятельности в Районе;
  - i) накопление научных знаний и мониторинг развития морской технологии, применимой к деятельности в Районе, в частности технологии, имеющей отношение к защите и сохранению морской среды;
  - j) оценка имеющихся данных, касающихся поиска и разведки;
  - k) своевременная выработка норм, правил и процедур в отношении разработки, в том числе касающихся защиты и сохранения морской среды.
6. a) Заявка на утверждение плана работы по разведке рассматривается Советом по получении от Юридической и технической комиссии рекомендации по этой заявке. Рассмотрение заявки на утверждение плана работы по разведке производится в соответствии с попожениями Конвенции, включая ее Приложение III, и настоящего Соглашения с соблюдением следующего:
- i) план работы по разведке, представленный от имени указываемых в пункте 1a (ii) или (iii) резолюции II

государства либо субъекта права или какого-либо компонента такого субъекта, которые не являются зарегистрированными первоначальными вкладчиками и которые до вступления Конвенции в силу уже провели в Районе значительный объем деятельности, либо от имени их правопреемников, считается удовлетворяющим финансовым и техническим условиям, необходимым для утверждения плана работы, если поручившееся государство (государства) удостоверяет, что заявитель израсходовал на исследовательскую и разведочную деятельность сумму, эквивалентную по меньшей мере 30 млн. долл. США, причем не менее 10 процентов этой суммы - на установление местонахождения, съемку и оценку района, указанного в плане работы. Если план работы удовлетворяет во всех прочих отношениях требованиям Конвенции и тем или иным нормам, правилам и процедурам, которые приняты в соответствии с ней, он утверждается Советом в форме контракта. Положения пункта 11 раздела 3 настоящего Приложения толкуются и применяются соответствующим образом;

- ii) несмотря на положения пункта 8а резолюции II, зарегистрированный первоначальный вкладчик может в 36-месячный срок с даты вступления Конвенции в силу подать просьбу об утверждении плана работы по разведке. Такой план работы по разведке состоит из документов, докладов и других данных, представленных Подготовительной комиссией как до, так и после регистрации, и сопровождается выдаваемым Подготовительной комиссией в соответствии с пунктом 11а резолюции II удостоверением о соблюдении обязательств, которое состоит из доклада о фактическом положении с выполнением обязательств, вытекающих из режима первоначальных вкладчиков. Такой план работы считается утвержденным. Такой утвержденный план работы имеет форму контракта, заключенного между Органом и зарегистрированным первоначальным вкладчиком в соответствии с Частью XI и настоящим Соглашением. Сбор в размере 250 000 долл. США, уплаченный согласно пункту 7а резолюции II, рассматривается в качестве сбора, относящегося к этапу разведки в соответствии с пунктом 3 раздела 8 настоящего Приложения. Пункт 11 раздела 3 настоящего Приложения толкуется и применяется соответствующим образом;
- iii) в соответствии с принципом недискриминации контракт с указанными в подпункте а (i) государством либо субъектом права или каким-либо компонентом такого субъекта предусматривает договоренности, сходные с теми и не менее льготные чем те, которые заключаются с тем или иным указанным в подпункте а (ii) зарегистрированным первоначальным вкладчиком. Если те или иные из указанных в подпункте а (i) государств, субъектов права или каких-либо компонентов таких субъектов достигают более льготных договоренностей, Совет обеспечивает сходные и не менее

льготные договоренности в отношении прав и обязанностей, приобретаемых зарегистрированными первоначальными вкладчиками, указанными в подпункте a (ii), при условии что такие договоренности не затрагивают интересы Органа и не наносят им ущерба;

iv) государством, выступающим поручителем в отношении заявки на план работы на основании положений подпункта a (i) или (ii), может являться государство-участник, либо государство, применяющее настоящее Соглашение временно согласно статье 7, либо государство, являющееся членом Органа на временной основе согласно пункту 12;

v) пункт 8с резолюции II толкуется и применяется в соответствии с подпунктом a (iv);

b) утверждение плана работы по разведке производится в соответствии с пунктом 3 статьи 153 Конвенции.

7. Заявка на утверждение плана работы сопровождается оценкой потенциального экологического воздействия предлагаемой деятельности и описанием программы океанографических и фоновых экологических исследований в соответствии с нормами, правилами и процедурами, принятыми Органом.

8. С соблюдением пункта 6а (i) или (ii) заявка на утверждение плана работы по разведке рассматривается в соответствии с процедурами, изложенными в пункте 11 раздела 3 настоящего Приложения.

9. План работы по разведке утверждается на 15-летний срок. По истечении плана работы по разведке подрядчик подает заявку на план работы по разработке, за исключением случаев, когда подрядчик уже сделал это или добился продления плана работы по разведке. Подрядчики могут ходатайствовать о таких продлениях на сроки не более чем по пять лет. Такие продления утверждаются, если подрядчик добросовестно пытался соблюсти требования плана работы, однако в силу неподвластных ему обстоятельств не смог завершить необходимую подготовительную работу для перехода к этапу разработки, либо если такой переход не оправдывается сложившейся экономической конъюнктурой.

10. Обозначение резервируемого за Органом района, производимое в соответствии со статьей 8 Приложения III Конвенции, приурочивается к утверждению заявки на план работы по разведке или утверждению заявки на план работы по разведке и разработке.

11. Несмотря на положения пункта 9, утвержденный план работы по разведке, поручителем в отношении которого выступает хотя бы одно государство, временно применяющее настоящее Соглашение, прекращает свое действие, если такое государство перестает временно применять настоящее Соглашение, не становясь при этом членом на временной основе согласно пункту 12 или государством-участником.



12. По вступлении настоящего Соглашения в силу указываемые в статье 3 настоящего Соглашения государства и субъекты права, которые применяли его временно согласно статье 7 и для которых оно не вступило в силу, могут оставаться членами Органа на временной основе, пока оно не вступит в силу для таких государств и субъектов права, в соответствии с нижеследующими подпунктами:

- a) если настоящее Соглашение вступает в силу до 16 ноября 1996 года, такие государства и субъекты права могут продолжать участвовать в качестве членов Органа на временной основе, уведомив депозитария Соглашения о своем намерении участвовать в качестве члена на временной основе. Такое членство истекает либо 16 ноября 1996 года, либо со вступлением в силу настоящего Соглашения и Конвенции для такого члена - в зависимости от того, что происходит раньше. По просьбе соответствующего государства или субъекта права Совет может продлить такое членство на дополнительный срок (сроки) после 16 ноября 1996 года не свыше в общей сложности двух лет, если Совет удостоверится, что соответствующее государство или субъект права добросовестно прилагали усилия к тому, чтобы стать участником Соглашения и Конвенции;
- b) если настоящее Соглашение вступает в силу после 15 ноября 1996 года, такие государства и субъекты права могут просить Совет о сохранении ими членства в Органе на временной основе на срок (сроки) вплоть до 16 ноября 1998 года. Совет может предоставить такое членство с даты запроса, если он удостоверится, что государство или субъект права добросовестно прилагали усилия к тому, чтобы стать участником Соглашения и Конвенции;
- c) государства и субъекты права, являющиеся членами Органа на временной основе в соответствии с подпунктами *a* или *b*, применяют положения Части XI и настоящего Соглашения в соответствии со своими национальными или внутренними законами, правилами и ежегодными бюджетными ассигнованиями и имеют те же права и обязанности, что и другие члены, включая:
  - i) обязанность выплачивать взносы в административный бюджет Органа в соответствии со шкалой установленных взносов;
  - ii) право выступать поручителем в отношении заявки на утверждение плана работы по разведке. В случае субъектов права, компоненты которых являются физическими или юридическими лицами, имеющими гражданство более чем одного государства, план работы по разведке утверждается только в том случае, если все государства, чьи физические или юридические лица входят в состав таких субъектов, являются государствами-участниками или членами на временной основе;

- d) несмотря на положения пункта 9, утвержденный план работы в форме контракта на разведку, поручителем в отношении которого выступает в соответствии с подпунктом с (ii) государство, являющееся членом на временной основе, прекращает свое действие, если прекращается такое членство, а государство или субъект права не становится государством-участником;
- e) если член не выплачивал установленных ему взносов или каким-либо иным образом не соблюдал своих обязанностей согласно настоящему пункту, его членство на временной основе прекращается.

13. Содержащаяся в статье 10 Приложения III Конвенции ссылка на неудовлетворительное производство работ понимается как означающая, что подрядчик не соблюдал требований утвержденного плана работы, несмотря на письменное предупреждение (предупреждения) Органа подрядчику о необходимости их соблюдения.

14. Орган имеет собственный бюджет. До конца года, следующего за годом вступления настоящего Соглашения в силу, административные расходы Органа покрываются за счет бюджета Организации Объединенных Наций. После этого административные расходы Органа покрываются за счет взносов, устанавливаемых его членам, включая любых членов на временной основе, в соответствии с подпунктом а статьи 171 и статьей 173 Конвенции и настоящим Соглашением, до тех пор пока Орган не станет располагать достаточными средствами на покрытие этих расходов из других источников. Орган не осуществляет упомянутого в пункте 1 статьи 174 Конвенции права заимствовать средства для финансирования своего административного бюджета.

15. В соответствии с пунктом 2o (ii) статьи 162 Конвенции Орган вырабатывает и принимает нормы, правила и процедуры, основывающиеся на принципах, которые изложены в разделах 2, 5, 6, 7 и 8 настоящего Приложения, а также любые дополнительные нормы, правила и процедуры, необходимые для облегчения утверждения планов работы по разведке или разработке, в соответствии с нижеследующими подпунктами:

- a) Совет может обратиться к составлению тех или иных норм, правил или процедур в любой момент, когда он сочтет, что это необходимо для проведения деятельности в Районе, либо когда он определит, что вскоре начнется промышленная разработка, либо по просьбе государства, физическое или юридическое лицо которого намеревается подать заявку на утверждение плана работы по разработке;
- b) если поступает просьба от государства, упомянутого в подпункте а, Совет согласно пункту 2o статьи 162 Конвенции завершает принятие таких норм, правил и процедур в двухлетний срок с момента представления просьбы;

- с) если Совет не завершил в предписанный срок выработку норм, правил и процедур, относящихся к разработке, а ему поступает заявка на утверждение плана работы по разработке, он все же рассматривает и временно утверждает такой план работы, основываясь на положениях Конвенции и любых нормах, правилах и процедурах, которые могли быть приняты Советом временно, либо основываясь на нормах, содержащихся в Конвенции, и положениях и принципах, содержащихся в настоящем Приложении, а также на принципе недискриминации между подрядчиками.

16. При принятии норм, правил и процедур в соответствии с Частью XI и настоящим Соглашением Орган учитывает проекты норм, правил и процедур и любые рекомендации относительно положений Части XI, содержащиеся в докладах и рекомендациях Подготовительной комиссии.

17. Соответствующие положения раздела 4 Части XI Конвенции толкуются и применяются сообразно с настоящим Соглашением.

## РАЗДЕЛ 2. ПРЕДПРИЯТИЕ

1. Функции Предприятия выполняются Секретариатом Органа, до тех пор пока оно не начнет функционировать независимо от Секретариата. Генеральный секретарь Органа назначает из числа сотрудников Органа временного Генерального директора, который курирует выполнение этих функций Секретариатом.

Этими функциями являются:

- a) мониторинг и обзор тенденций и событий, относящихся к глубоководной добычной деятельности на морском дне, включая регулярный анализ конъюнктуры на мировом рынке металлов, а также цен на металлы, соответствующих тенденций и перспектив;
- b) оценка результатов проводимых морских научных исследований применительно к деятельности в Районе, и прежде всего исследований, посвященных экологическому воздействию деятельности в Районе;
- c) оценка имеющихся данных, касающихся поиска и разведки, включая критерии такой деятельности;
- d) оценка технических достижений, применимых к деятельности в Районе, в частности технологии, имеющей отношение к защите и сохранению морской среды;
- e) оценка информации и данных о районах, зарезервированных за Органом;
- f) оценка подходов к организации совместных предприятий;
- g) сбор информации о наличии квалифицированных кадров;

- h) изучение вариантов управленческой политики для руководства Предприятием на различных этапах его функционирования.

2. Первоначально Предприятие занимается глубоководной разработкой морского дна посредством организации совместных предприятий. По утверждению плана работы по разработке не для Предприятия, а для иного субъекта права или по получении Советом заявки на деятельность в рамках совместного с Предприятием предприятия Совет рассматривает вопрос о функционировании Предприятия независимо от Секретариата Органа. Если деятельность совместного с Предприятием предприятия отвечает разумным коммерческим принципам, Совет издает на основании пункта 2 статьи 170 Конвенции директиву, предусматривающую такое независимое функционирование.

3. Предусмотренное в пункте 3 статьи 11 Приложения IV Конвенции обязательство государств-участников финансировать Предприятию один участок добычи не применяется, а государства-участники не несут никаких обязательств по финансированию каких-либо операций на том или ином участке добычи Предприятия или в рамках организуемых им совместных предприятий.

4. Обязательства, которые действуют в отношении подрядчиков, действуют и в отношении Предприятия. Несмотря на положения пункта 3 статьи 153 и пункта 5 статьи 3 Приложения III Конвенции, план работы для Предприятия по его утверждению имеет форму контракта, заключенного между Органом и Предприятием.

5. Контрактор, который выделил Органу определенный участок в виде зарезервированного района, обладает преимущественным правом на организацию с Предприятием совместного предприятия для разведки и разработки этого района. Если в течение 15 лет с момента начала своего независимого от Секретариата Органа функционирования или же - в зависимости от того, что наступит позднее - в течение 15 лет с даты, когда этот район резервируется за Органом, Предприятие не подает заявку на план работы по осуществлению деятельности в таком зарезервированном районе, контрактор, выделивший этот район, вправе подать заявку на план работы в этом районе, при том условии, что он добросовестно предлагает Предприятию партнерство в совместном предприятии.

6. Пункт 4 статьи 170 Приложения IV и другие положения Конвенции, касающиеся Предприятия, толкуются и применяются в соответствии с настоящим разделом.

### РАЗДЕЛ 3. ПРИНЯТИЕ РЕШЕНИЙ

1. Общая политика Органа устанавливается Ассамблеей в сотрудничестве с Советом.
2. Как общее правило, решения в органах Органа принимаются консенсусом.

3. Если все усилия достичь решения консенсусом исчерпаны, решения в Ассамблее принимаются путем голосования: по вопросам процедуры – большинством присутствующих и участвующих в голосовании государств, а по вопросам существа – большинством в две трети присутствующих и участвующих в голосовании членов, как это предусматривается в пункте 8 статьи 159 Конвенции.

4. Решения Ассамблеи по любому вопросу, которым компетентен заниматься также и Совет, либо по любому административному, бюджетному или финансовому вопросу выносятся на основе рекомендаций Совета. Если Ассамблея не принимает рекомендацию Совета по какому-либо вопросу, она возвращает этот вопрос Совету на дальнейшее рассмотрение. Совет пересматривает этот вопрос в свете мнений, высказанных Ассамблеей.

5. Если все усилия достичь решения консенсусом исчерпаны, решения в Совете принимаются путем голосования: по вопросам процедуры – большинством присутствующих и участвующих в голосовании членов, а по вопросам существа, за исключением случаев, когда Конвенция предусматривает принятие решений в Совете консенсусом, – большинством в две трети присутствующих и участвующих в голосовании членов, при условии, что против таких решений не выступает большинство в какой-либо из камер, упомянутых в пункте 9. При принятии решений Совет стремится действовать в интересах всех членов Органа.

6. В любом случае, когда представляется, что исчерпаны не все усилия по достижению консенсуса в каком-либо вопросе, Совет может отложить принятие решения с целью содействовать дальнейшим переговорам.

7. Решения Ассамблеи или Совета, имеющие финансовые или бюджетные последствия, принимаются на основе рекомендаций Финансового комитета.

8. Положения пункта 8b и c статьи 161 Конвенции не применяются.

9. а) Каждая группа государств, избираемая согласно пункту 15a-c, рассматривается при голосовании в Совете в качестве камеры. Развивающиеся государства, избираемые согласно пункту 15d и e, рассматриваются при голосовании в Совете в качестве одной камеры.

b) До выборов членов Совета Ассамблея составляет списки стран, которые отвечают критериям членства в группах государств, упомянутых в пункте 15a-d. Если государство отвечает критериям членства сразу в нескольких группах, то на выборах в Совет оно может выдвигаться только одной группой и при голосовании в Совете оно представляет только эту группу.

10. Каждая из групп государств, упомянутых в пункте 15a-d, представлена в Совете теми членами, которых она выдвинула. Каждая из групп выдвигает ровно столько кандидатов, сколько мест ей требуется заполнить. Когда число потенциальных кандидатов по каждой из групп, перечисленных в пункте 15a-e, превышает количество мест, имеющихся соответственно для

каждой из этих групп, в порядке общего правила применяется принцип ротации. Государства, входящие в каждую из этих групп, определяют, как данный принцип применяется в этих группах.

11. а) Совет утверждает рекомендацию Юридической и технической комиссии об утверждении плана работы, если только большинством в две трети присутствующих и участвующих в голосовании его членов, включая большинство членов, присутствующих и участвующих в голосовании в каждой из камер Совета, он не постановляет отклонить план работы. Если Совет не выносит решения по рекомендации об утверждении плана работы в предписанный срок, то по истечении этого срока рекомендация считается утвержденной Советом. Предписанный срок составляет обычно 60 дней, если только Совет не постановляет предусмотреть более длительный срок. Если Комиссия рекомендует отклонить план работы или не выносит рекомендацию, Совет может все же утвердить план работы в соответствии со своими правилами процедуры, регулирующими порядок принятия решений по вопросам существа.

б) Положения пункта 2j статьи 162 Конвенции не применяются.

12. Когда возникает спор по поводу отклонения плана работы, такой спор передается на рассмотрение в рамках предусмотренных в Конвенции процедур урегулирования споров.

13. Решения, выносимые в Юридической и технической комиссии на голосование, принимаются большинством присутствующих и участвующих в голосовании членов.

14. Подразделы В и С раздела 4 Части XI Конвенции толкуются и применяются в соответствии с настоящим разделом.

15. Совет состоит из 36 членов Органа, избираемых Ассамблеей следующим образом:

а) четыре члена избираются из числа тех государств-участников, которые в течение последних пяти лет, за которые имеются статистические данные, либо потребляли более 2 процентов от общего мирового потребления, либо имели чистый импорт в размере более 2 процентов от общего мирового импорта сырьевых товаров, произведенных из тех категорий полезных ископаемых, которые будут добываться в Районе, при условии что в число этих четырех членов входят одно из государств восточноевропейского региона, имеющее крупнейшую по валовому внутреннему продукту экономику в этом регионе, и государство, которое на дату вступления Конвенции в силу имеет крупнейшую по валовому внутреннему продукту экономику, если такие государства пожелают быть представленными в данной группе;

б) четыре члена избираются из числа восьми государств-участников, которые либо непосредственно, либо через своих граждан

произвели наибольшие капиталовложения в подготовку и проведение деятельности в Районе;

- c) четыре члена избираются из числа государств-участников, которые благодаря добыче в районах, находящихся под их юрисдикцией, являются крупными нетто-экспортерами тех категорий полезных ископаемых, которые будут добываться в Районе, в том числе не менее двух развивающихся государств, для экономики которых экспорт таких полезных ископаемых имеет существенное значение;
- d) шесть членов избираются из числа развивающихся государств-участников, представляющих особые интересы. Особые интересы, которые должны быть представлены, включают интересы государств с большой численностью населения, государств, не имеющих выхода к морю или находящихся в географически неблагоприятном положении, островных государств, государств, являющихся крупными импортерами тех категорий полезных ископаемых, которые будут добываться в Районе, государств, которые являются потенциальными производителями таких полезных ископаемых, и наименее развитых государств;
- e) восемнадцать членов избираются в соответствии с принципом обеспечения справедливого географического распределения мест в Совете в целом, при условии что на основании настоящего подпункта от каждого географического региона избирается не менее одного члена. Географическими регионами для этой цели являются Африка, Азия, Восточная Европа, Латинская Америка и Карибский бассейн, Западная Европа и другие страны.

16. Положения пункта 1 статьи 161 Конвенции не применяются.

#### РАЗДЕЛ 4. КОНФЕРЕНЦИЯ ПО ОБЗОРУ

Положения пунктов 1, 3 и 4 статьи 155 Конвенции, касающиеся Конференции по обзору, не применяются. Несмотря на положения пункта 2 статьи 314 Конвенции, Ассамблея по рекомендации Совета может в любое время произвести обзор вопросов, упомянутых в пункте 1 статьи 155 Конвенции. Поправки, касающиеся настоящего Соглашения и Части XI, регламентируются процедурами, изложенными в статьях 314, 315 и 316 Конвенции, при том что сохраняются принципы, режим и другие условия, указываемые в пункте 2 статьи 155 Конвенции, и не затрагиваются права, о которых говорится в пункте 5 названной статьи.

#### РАЗДЕЛ 5. ПЕРЕДАЧА ТЕХНОЛОГИИ

1. Наряду с положениями статьи 144 Конвенции передача технологии по смыслу Части XI регулируется следующими принципами:

а) предприятие, а также развивающиеся государства, желающие приобрести технологию глубоководной разработки морского дна, стремятся приобрести такую технологию на справедливых и разумных коммерческих условиях на открытом рынке или через посредство совместных предприятий;

б) если предприятие или развивающиеся государства не в состоянии приобрести технологию глубоководной разработки морского дна, то орган может попросить всех или кого-либо из контракторов, а также подручившееся за них государство (государства) сотрудничать с ним в том, чтобы облегчить приобретение технологии глубоководной разработки морского дна предприятием или организованным им совместным предприятием либо развивающимся государством (государствами), стремящимся приобрести такую технологию на справедливых и разумных коммерческих условиях, согласно с эффективной защитой прав интеллектуальной собственности. Государства-участники обязуются всемерно и эффективно сотрудничать с органом в этих целях и обеспечивать, чтобы контракторы, за которых они поручились, также всемерно сотрудничали с органом;

с) как общее правило, государства-участники развивают международное техническое и научное сотрудничество в связи с деятельностью в Районе либо между заинтересованными сторонами, либо путем разработки программ профессиональной подготовки, технической помощи и научно-сотрудничества в областях морской науки и техники и защиты и сохранения морской среды.

2. Положение статьи 5 Приложения III Конвенции не применяются.

РАЗДЕЛ 6. ПОЛИТИКА В ОБЛАСТИ ПРОИЗВОДСТВА

1. Политика Органа в области производства основывается на следующих принципах:

а) освоение ресурсов Района осуществляется в соответствии с разумными коммерческими принципами;

б) применительно к деятельности в Районе действуют положения Генерального соглашения по тарифам и торговле, его соответствующих кодексов и заключенных на его основании или заменяющих его соглашений;

с) в частности, субсидирование деятельности в Районе не допускается, за исключением тех случаев, когда оно может быть разрешено в соответствии с соглашениями, упомянутыми в подпункте б. Понятие субсидирования по смыслу настоящих принципов определяется положениями упомянутых в подпункте б соглашений;



- d) исключается дискриминация между полезными ископаемыми, добываемыми в Районе и из других источников. Такие полезные ископаемые или произведенные из них на импорт сырьевые товары не получают преференциального доступа на рынки, в частности:
- i) за счет тарифных или нетарифных барьеров; и
  - ii) за счет предоставления государствами-участниками преференциального доступа таким полезным ископаемым или сырьевым товарам, которые производятся их государственными предприятиями либо физическими или юридическими лицами, имеющими их гражданство либо контролируемые ими или их гражданами;
- e) в плане работы по разработке, утверждаемом Органом в отношении каждого участка добычи, указывается предполагаемый график производства, включающий расчетные максимальные объемы полезных ископаемых, которые будут добываться в год по плану работы;
- f) при урегулировании споров в отношении положений соглашения, упомянутых в подпункте b, применяется нижеследующее:
- i) когда соответствующие государства-участники являются сторонами таких соглашений, они обращаются к процедурам урегулирования споров, предусмотренным в этих соглашениях;
  - ii) когда одно или более из соответствующих государств-участников не является сторонами таких соглашений, они обращаются к процедурам урегулирования споров, предусмотренным в Конвенции;
- g) в обстоятельствах, когда на основании названных в подпункте b соглашений выносится определение о том, что государство-участник занималось субсидированием, которое запрещено или отрицательно сказалось на интересах другого государства-участника, а соответствующим государством-участником (государствами-участниками) не было принято надлежащих мер, государство-участник может просить Совет принять надлежащие меры.

2. Принципы, изложенные в пункте 1, не затрагивают права и обязанности, вытекающие из каких-либо положений соглашений, упомянутых в пункте 1b, равно как и соответствующих соглашений о свободной торговле и таможенных союзах, в отношениях между государствами-участниками, являющимися сторонами таких соглашений.

3. Получение контрактором субсидий помимо тех, которые разрешены соглашениями, упомянутыми в пункте 1b, представляет собой нарушение основополагающих условий контракта, образующего план работы на проведение деятельности в Районе.

4. Любое государство-участник, у которого есть основания полагать, что имело место нарушение требований пунктов 1b-d или 3, может обратиться к процедурам урегулирования споров в соответствии с пунктом 1f или g.

5. Государство-участник может в любое время обратить внимание Совета на деятельность, которая, по его мнению, не соотносится с требованиями пункта 1b-d.

6. Орган разрабатывает нормы, правила и процедуры, которые обеспечивают осуществление положений настоящего раздела, включая соответствующие нормы, правила и процедуры, регулирующие утверждение планов работы.

7. Положения пунктов 1-7 и 9 статьи 151, пункта 2q статьи 162, пункта 2n статьи 165 и пункта 5 статьи 6 и статьи 7 Приложения III Конвенции не применяются.

#### РАЗДЕЛ 7. ЭКОНОМИЧЕСКАЯ ПОМОЩЬ

1. Политика Органа по оказанию помощи развивающимся странам, для экспортных поступлений или экономики которых создались серьезные отрицательные последствия в результате снижения цены на соответствующий вид полезных ископаемых или уменьшения объема экспорта такого вида полезных ископаемых в той мере, в какой такое снижение или уменьшение вызвано деятельностью в Районе, основывается на следующих принципах:

- a) из той доли своих средств, которая превышает средства, необходимые для покрытия его административных расходов, Орган учреждает фонд экономической помощи. Объем средств, выделяемых на эти цели, периодически определяется Советом по рекомендации Финансового комитета. Для учреждения фонда экономической помощи используются только средства, поступающие в виде платежей контракторов, включая Предприятие, и добровольных взносов;
- b) помощь по линии фонда экономической помощи Органа получают развивающиеся государства - производители на суше, экономика которых, как устанавливается, серьезно пострадала в результате глубоководной добычи полезных ископаемых морского дна;
- c) помощь из средств фонда пострадавшим развивающимся государствам-производителям на суше предоставляется Органом в соответствующих случаях в сотрудничестве с существующими всемирными или региональными учреждениями по вопросам развития, которые обладают инфраструктурой и опытом для реализации таких программ помощи;
- d) объем и продолжительность такой помощи определяются в каждом отдельном случае. При этом должным образом учитываются характер и масштабность проблем, с которыми сталкиваются пострадавшие развивающиеся государства - производители на суше.

2. Пункт 10 статьи 151 Конвенции реализуется в виде мер экономической помощи, указанных в пункте 1. Пункт 21 статьи 160, пункт 2n статьи 162, пункт 2d статьи 164, подпункт f статьи 171 и пункт 2c статьи 173 Конвенции толкуются соответствующим образом.

#### РАЗДЕЛ 8. ФИНАНСОВЫЕ УСЛОВИЯ КОНТРАКТОВ

1. При установлении норм, правил и процедур, регулирующих финансовые условия контрактов, за основу берутся следующие принципы:

- a) система выплат Органу является справедливой как для контрактора, так и для Органа и предусматривает надлежащие средства определения того, соблюдает ли контрактор такую систему;
- b) ставки выплат по этой системе должны быть в пределах тех ставок, которые существуют в области добычи тех же или сходных полезных ископаемых на суше, с тем чтобы избежать искусственного повышения или снижения конкурентоспособности разработчиков глубоководных районов морского дна;
- c) система не должна быть сложной и влечь за собой значительные административные расходы для Органа или для контрактора. Следует рассмотреть вопрос о принятии системы платы за право разработки недр или сочетания такой системы с системой участия в прибылях. Если принимается решение в пользу альтернативных систем, контрактор имеет право выбрать систему, применимую в отношении его контракта. Однако любое последующее изменение в выборе между альтернативными системами производится по соглашению между Органом и контрактором;
- d) годовой фиксированный сбор подлежит выплате начиная с даты начала промышленного производства. Этот сбор может зачитываться в счет других платежей, причитающихся по системе, которая принимается в соответствии с подпунктом c. Размер сбора устанавливается Советом;
- e) система выплат может периодически пересматриваться с учетом изменения обстановки. Любые изменения применяются в недискриминационном порядке. К действующим контрактам такие изменения могут применяться только по выбору контрактора. Любое последующее изменение в выборе между альтернативными системами производится по соглашению между Органом и контрактором;
- f) споры относительно толкования или применения норм и правил, основанных на настоящих принципах, подпадают под действие процедур урегулирования споров, предусмотренных в Конвенции.

2. Положения пунктов 3-10 статьи 13 Приложения III Конвенции не применяются.

3. Что касается осуществления пункта 2 статьи 13 Приложения III Конвенции, то сбор за рассмотрение заявок на утверждение плана работы, ограничивающегося одним этапом (либо этапом разведки, либо этапом разработки), составляет 250 000 долл. США.

#### РАЗДЕЛ 9. ФИНАНСОВЫЙ КОМИТЕТ

1. Настоящим учреждается Финансовый комитет. В состав Комитета входит 15 членов, обладающих надлежащей квалификацией в финансовых вопросах. Государства-участники выдвигают кандидатов, обладающих высоким уровнем компетентности и добросовестности.

2. Среди членов Финансового комитета не должно быть двух граждан одного и того же государства-участника.

3. Члены Финансового комитета избираются Ассамблеей, и при этом должным образом учитывается необходимость справедливого географического распределения и представительства особых интересов. Каждая из групп государств, перечисленных в пункте 15а, б, с и д раздела 3 настоящего Приложения, представлена в Комитете по крайней мере одним членом. До тех пор пока Орган не станет располагать достаточными средствами на покрытие своих административных расходов не из установленных взносов, в число членов Комитета включаются представители пяти государств с наибольшими финансовыми взносами в административный бюджет Органа. Впоследствии выборы одного члена от каждой группы проводятся на основе выдвижения кандидатур членами соответствующей группы, что не исключает возможности выборов дополнительных членов от каждой группы.

4. Члены Финансового комитета пребывают в должности в течение пяти лет. Они могут быть переизбраны на новый срок.

5. В случае смерти, потери трудоспособности или ухода члена Финансового комитета в отставку до истечения срока его полномочий Ассамблея избирает на оставшийся срок полномочий члена Комитета, представляющего тот же географический регион или ту же группу государств.

6. Члены Финансового комитета не должны иметь финансовой заинтересованности в какой-либо деятельности, связанной с вопросами, по которым Комитету поручено выносить рекомендации. Даже после прекращения своих функций они не разглашают никакой конфиденциальной информации, которая стала им известна в силу их обязанностей, выполняемых в Органе.

7. Рекомендации Финансового комитета учитываются Ассамблеей и Советом при принятии решений по следующим вопросам:

- а) проекты финансовых норм, правил и процедур органов Органа, а также управление финансами и внутреннее финансовое функционирование Органа;
- б) установление взносов членов в административный бюджет Органа в соответствии с пунктом 2е статьи 160 Конвенции;

- c) все актуальные финансовые вопросы, включая предлагаемый годовой бюджет, подготавливаемый Генеральным секретарем Органа в соответствии со статьей 172 Конвенции, и финансовые аспекты осуществления программ работы Секретариата;
- d) административный бюджет;
- e) финансовые обязательства государств-участников, вытекающие из осуществления настоящего Соглашения и Части XI, а также административно-бюджетные последствия предложений и рекомендаций, предусматривающих расходование средств Органа;
- f) нормы, правила и процедуры справедливого распределения финансовых и других экономических выгод, получаемых от деятельности в Районе, и выносимые на их основе решения.

8. Решения по вопросам процедуры принимаются в Финансовом комитете большинством присутствующих и участвующих в голосовании членов. Решения по вопросам существа принимаются консенсусом.

9. С учреждением в соответствии с настоящим разделом Финансового комитета требования пункта 2у статьи 162 Конвенции об учреждении вспомогательного органа, который занимался бы финансовыми вопросами, считаются выполненными.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

ACUERDO RELATIVO A LA APLICACIÓN DE LA PARTE XI DE LA  
CONVENCIÓN DE LAS NACIONES UNIDAS SOBRE EL DERE-  
CHO DEL MAR DE 10 DE DICIEMBRE DE 1982

Los Estados Partes en este Acuerdo,

Reconociendo la importante contribución de la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar de 10 de diciembre de 1982 (en adelante, "la Convención") al mantenimiento de la paz, la justicia y el progreso de todos los pueblos del mundo,

Reafirmando que los fondos marinos y oceánicos y su subsuelo, fuera de los límites de la jurisdicción nacional (en adelante, "la Zona"), así como sus recursos, son patrimonio común de la humanidad,

Conscientes de la importancia que reviste la Convención para la protección y preservación del medio marino y de la creciente preocupación por el medio ambiente mundial,

Habiendo examinado el informe del Secretario General de las Naciones Unidas sobre los resultados de las consultas officiosas entre Estados celebradas desde 1990 hasta 1994 sobre las cuestiones pendientes relativas a la Parte XI y disposiciones conexas de la Convención (en adelante, "la Parte XI"),

Observando los cambios políticos y económicos, entre ellos, los sistemas orientados al mercado, que afectan la aplicación de la Parte XI,

Deseando facilitar la participación universal en la Convención,

Considerando que un acuerdo relativo a la aplicación de la Parte XI sería el mejor medio de lograr ese objetivo,

Han acordado lo siguiente:

Artículo 1

Aplicación de la Parte XI

1. Los Estados Partes en este Acuerdo se comprometen a aplicar la Parte XI de conformidad con este Acuerdo.

2. El anexo forma parte integrante de este Acuerdo.

## Artículo 2

### Relación entre este Acuerdo y la Parte XI

1. Las disposiciones de este Acuerdo y de la Parte XI deberán ser interpretadas y aplicadas en forma conjunta como un solo instrumento. En caso de haber discrepancia entre este Acuerdo y la Parte XI, prevalecerán las disposiciones de este Acuerdo.

2. Los artículos 309 a 319 de la Convención se aplicarán a este Acuerdo en la misma forma en que se aplican a la Convención.

## Artículo 3

### Firma

Este Acuerdo estará abierto a la firma de los Estados y las entidades mencionados en los apartados a), c), d), e) y f) del párrafo 1 del artículo 305 de la Convención, en la Sede de las Naciones Unidas, durante 12 meses contados desde la fecha de su adopción.

## Artículo 4

### Consentimiento en obligarse

1. Después de la adopción de este Acuerdo, todo instrumento de ratificación o de confirmación formal de la Convención o de adhesión a ella constituirá también consentimiento en obligarse por el Acuerdo.

2. Ningún Estado o entidad podrá manifestar su consentimiento en obligarse por este Acuerdo a menos que haya manifestado previamente o manifieste al mismo tiempo su consentimiento en obligarse por la Convención.

3. Los Estados o entidades mencionados en el artículo 3 podrán manifestar su consentimiento en obligarse por este Acuerdo mediante:

- a) Firma no sujeta a ratificación, confirmación formal o al procedimiento establecido en el artículo 5;
- b) Firma sujeta a ratificación o confirmación formal, seguida de ratificación o confirmación formal;
- c) Firma sujeta al procedimiento establecido en el artículo 5; o
- d) Adhesión.

4. La confirmación formal por las entidades mencionadas en el inciso f) del párrafo 1 del artículo 305 de la Convención se hará de conformidad con el anexo IX de la Convención.

5. Los instrumentos de ratificación, confirmación formal o adhesión se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

#### Artículo 5

##### Procedimiento simplificado

1. Se considerará que los Estados o entidades que hayan depositado, antes de la fecha de adopción de este Acuerdo, un instrumento de ratificación o confirmación formal de la Convención o de adhesión a ella y que hayan firmado este Acuerdo de conformidad con lo dispuesto en el apartado c) del párrafo 3 del artículo 4, han manifestado su consentimiento en obligarse por este Acuerdo 12 meses después de la fecha de su adopción, a menos que tales Estados o entidades notifiquen al depositario por escrito antes de esa fecha que no se acogerán al procedimiento simplificado establecido en este artículo.

2. En el caso de tal notificación, se manifestará el consentimiento en obligarse por este Acuerdo con arreglo a lo dispuesto en el apartado b) del párrafo 3 del artículo 4.

#### Artículo 6

##### Entrada en vigor

1. Este Acuerdo entrará en vigor 30 días después de la fecha en que 40 Estados hayan manifestado su consentimiento en obligarse de conformidad con los artículos 4 y 5, siempre que entre ellos figuren al menos siete de los Estados mencionados en el apartado a) del párrafo 1 de la resolución II de la Tercera Conferencia de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar (en adelante, la "resolución II"), de los cuales al menos cinco deberán ser Estados desarrollados. Si las condiciones para la entrada en vigor se cumplen antes del 16 de noviembre de 1994, este Acuerdo entrará en vigor el 16 de noviembre de 1994.

2. Respecto de cada Estado o entidad que manifieste su consentimiento en obligarse por este Acuerdo después de que se hayan cumplido los requisitos establecidos en el párrafo 1, este Acuerdo entrará en vigor al trigésimo día siguiente a la fecha en que haya manifestado su consentimiento en obligarse.

#### Artículo 7

##### Aplicación provisional

1. Si este Acuerdo no ha entrado en vigor el 16 de noviembre de 1994, será aplicado provisionalmente hasta su entrada en vigor por:



a) Los Estados que hayan consentido en su adopción en la Asamblea General de las Naciones Unidas, salvo aquellos que antes del 16 de noviembre de 1994 notifiquen al depositario por escrito que no aplicarán en esa forma el Acuerdo o que consentirán en tal aplicación únicamente previa firma o notificación por escrito;

b) Los Estados y entidades que firmen este Acuerdo, salvo aquellos que notifiquen al depositario por escrito en el momento de la firma que no aplicarán en esa forma el Acuerdo;

c) Los Estados y entidades que consientan en su aplicación provisional mediante notificación por escrito de su consentimiento al depositario;

d) Los Estados que se adhieran a este Acuerdo.

2. Todos esos Estados y entidades aplicarán este Acuerdo provisionalmente de conformidad con sus leyes y reglamentos nacionales o internos, con efecto a partir del 16 de noviembre de 1994 o a partir de la fecha de la firma, la notificación del consentimiento o la adhesión, si ésta fuese posterior.

3. La aplicación provisional terminará en la fecha de entrada en vigor de este Acuerdo. En todo caso, la aplicación provisional terminará el 16 de noviembre de 1998 si en esa fecha no se ha cumplido el requisito establecido en el párrafo 1 del artículo 6 de que hayan consentido en obligarse por este Acuerdo al menos siete de los Estados mencionados en el apartado a) del párrafo 1 de la resolución II (de los cuales al menos cinco deberán ser Estados desarrollados).

#### Artículo 8

##### Estados Partes

1. Para los efectos de este Acuerdo, por "Estados Partes" se entiende los Estados que hayan consentido en obligarse por este Acuerdo y para los cuales el Acuerdo esté en vigor.

2. Este Acuerdo se aplicará mutatis mutandis a las entidades mencionadas en los apartados c), d), e) y f) del párrafo 1 del artículo 305 de la Convención que lleguen a ser partes en el Acuerdo de conformidad con los requisitos pertinentes a cada una de ellas, y en esa medida, el término "Estados Partes" se refiere a esas entidades.

#### Artículo 9

##### Depositario

El Secretario General de las Naciones Unidas será el depositario de este Acuerdo.

Artículo 10

Textos auténticos

El original de este Acuerdo, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, será depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los Plenipotenciarios infrascritos, debidamente autorizados para ello, han firmado este Acuerdo.

HECHO EN NUEVA YORK, el día 28 de julio de mil novecientos noventa y cuatro.

*[For the signatures, see p. 132 of this volume — Pour les signatures, voir p. 132 du présent volume.]*

## ANEXO

Sección 1. Costos para los Estados Partes  
y arreglos institucionales

1. La Autoridad Internacional de los Fondos Marinos (en adelante, "la Autoridad") es la organización por conducto de la cual los Estados Partes en la Convención, de conformidad con el régimen establecido para la Zona en la Parte XI y en este Acuerdo, organizarán y controlarán las actividades en la Zona, particularmente con miras a la administración de los recursos de la Zona. La Autoridad tendrá las facultades y funciones que expresamente se le confieren por la Convención. Tendrá también las facultades accesorias, compatibles con la Convención, que resulten implícitas y necesarias para el ejercicio de aquellas facultades y funciones con respecto a las actividades en la Zona.

2. Con el objeto de reducir al mínimo los costos para los Estados Partes, todos los órganos y órganos subsidiarios que se establezcan en virtud de la Convención y de este Acuerdo realizarán sus actividades en forma eficaz en función de los costos. Este principio se aplicará también a la frecuencia, la duración y la programación de las reuniones.

3. El establecimiento y funcionamiento de los órganos y órganos subsidiarios de la Autoridad se basarán en un criterio evolutivo, teniendo en cuenta las necesidades funcionales de los órganos y órganos subsidiarios en cuestión, con el fin de que puedan cumplir eficazmente sus respectivas responsabilidades en las diversas etapas del desarrollo de las actividades en la Zona.

4. Las funciones iniciales de la Autoridad al entrar en vigor la Convención serán desempeñadas por la Asamblea, el Consejo, la Secretaría, la Comisión Jurídica y Técnica y el Comité de Finanzas. Las funciones de la Comisión de Planificación Económica serán desempeñadas por la Comisión Jurídica y Técnica hasta el momento en que el Consejo decida otra cosa o hasta que se apruebe el primer plan de trabajo para explotación.

5. Entre la entrada en vigor de la Convención y la aprobación del primer plan de trabajo para explotación, la Autoridad se ocupará principalmente de:

a) La tramitación de solicitudes de aprobación de planes de trabajo para exploración de conformidad con la Parte XI y este Acuerdo;

b) La aplicación de las decisiones de la Comisión Preparatoria de la Autoridad Internacional de los Fondos Marinos y del Tribunal Internacional del Derecho del Mar (en adelante, "la Comisión Preparatoria") relativas a los primeros inversionistas inscritos y sus Estados certificadores, incluidos sus derechos y obligaciones, de conformidad con el párrafo 5 del artículo 308 de la Convención y con el párrafo 13 de la resolución II;

c) La vigilancia del cumplimiento de los planes de trabajo para exploración aprobados en forma de contratos;

d) El seguimiento y examen de las tendencias y los acontecimientos relativos a las actividades de explotación minera de los fondos marinos, incluido el análisis periódico de las condiciones del mercado mundial de metales, y los precios, tendencias y perspectivas de los metales;

e) El estudio de las posibles consecuencias de la producción minera de la Zona para la economía de los Estados en desarrollo productores terrestres de esos minerales que puedan resultar más gravemente afectados, a fin de minimizar sus dificultades y de prestarles ayuda para su reajuste económico, teniendo en cuenta la labor realizada a este respecto por la Comisión Preparatoria;

f) La aprobación de las normas, reglamentos y procedimientos necesarios para la realización de las actividades en la Zona a medida que éstas avancen. No obstante lo dispuesto en los apartados b) y c) del párrafo 2 del artículo 17 del anexo III de la Convención, tales normas, reglamentos y procedimientos tendrán en cuenta las disposiciones de este Acuerdo, el retraso prolongado de la explotación minera comercial de los fondos marinos y el ritmo probable de las actividades que se realicen en la Zona;

g) La aprobación de normas, reglamentos y procedimientos en que se incorporen los estándares aplicables sobre protección y preservación del medio marino;

h) La promoción y el estímulo de la realización de investigaciones científicas marinas con respecto a las actividades realizadas en la Zona y la compilación y difusión de los resultados de esas investigaciones y análisis, cuando se disponga de ellos, haciendo especial hincapié en las investigaciones relativas a los efectos ambientales de las actividades realizadas en la Zona;

i) La adquisición de conocimientos científicos y el seguimiento del desarrollo de la tecnología marina pertinente a las actividades en la Zona, en particular la tecnología relacionada con la protección y preservación del medio marino;

j) La evaluación de los datos disponibles con respecto a la prospección y exploración;

k) La elaboración en el momento oportuno de normas, reglamentos y procedimientos para la explotación, entre ellos, los relativos a la protección y preservación del medio marino.

6. a) El Consejo considerará una solicitud de aprobación de un plan de trabajo para exploración después de recibir una recomendación de la Comisión Jurídica y Técnica acerca de la solicitud. La tramitación de una solicitud de aprobación de un plan de trabajo para exploración se hará de conformidad con las disposiciones de la Convención, incluidas las de su anexo III, y de este Acuerdo, y con sujeción a las disposiciones siguientes:

- i) Se considerará que un plan de trabajo para exploración presentado en nombre de un Estado o una entidad, o un componente de una entidad, de los mencionados en los incisos ii) o iii) del apartado a) del párrafo 1 de la resolución II, que no sea un primer inversionista inscrito y que ya hubiere realizado actividades sustanciales en la Zona antes de la entrada en vigor de la Convención, o del sucesor en sus intereses, ha cumplido los requisitos financieros y técnicos necesarios para la aprobación del plan de trabajo si el Estado o los Estados patrocinantes certifican que el solicitante ha gastado una suma equivalente a por lo menos 30 millones de dólares de los EE.UU. en actividades de investigación y exploración y ha destinado no menos del 10% de esa suma a la localización, el estudio y la evaluación del área mencionada en el plan de trabajo. Si por lo demás el plan de trabajo cumple los requisitos de la Convención y de las normas, reglamentos y procedimientos adoptados de conformidad con ella, será aprobado por el Consejo en forma de contrato. Las disposiciones del párrafo 11 de la sección III del presente anexo se interpretarán y aplicarán en consecuencia;
- ii) No obstante lo dispuesto en el apartado a) del párrafo 8 de la resolución II, un primer inversionista inscrito podrá solicitar la aprobación de un plan de trabajo para exploración en un plazo de 36 meses contados a partir de la entrada en vigor de la Convención. El plan de trabajo para exploración comprenderá los documentos, informes y demás datos que se presenten a la Comisión Preparatoria antes y después de la inscripción, e irá acompañado de un certificado de cumplimiento, consistente en un informe fáctico en que se describa la forma en que se ha dado cumplimiento a las obligaciones comprendidas en el régimen de los primeros inversionistas, expedido por la Comisión Preparatoria de conformidad con lo dispuesto en el apartado a) del párrafo 11 de la resolución II. Dicho plan de trabajo se considerará aprobado. El plan de trabajo aprobado tendrá la forma de un contrato concertado entre la Autoridad y el primer inversionista registrado de conformidad con lo dispuesto en la Parte XI y en este Acuerdo. Se considerará que el canon de 250.000 dólares de los EE.UU., pagado de conformidad con lo dispuesto en el apartado a) del párrafo 7 de la resolución II, constituye el canon correspondiente a la etapa de exploración con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 3 de la sección 8 del presente anexo. El párrafo 11 de la sección 3 del presente anexo se interpretará y aplicará en consecuencia;
- iii) De conformidad con el principio de no discriminación, en todo contrato celebrado con un Estado o una entidad o un componente de una entidad de los mencionados en el inciso i) del apartado a), se incluirán condiciones similares y no menos favorables a las convenidas con cualquier primer inversionista inscrito de los mencionados en el inciso ii) del apartado a). Si se estipulan condiciones más favorables para cualquiera de los Estados, las entidades o los componentes de entidades

mencionados en el inciso i) del apartado a), el Consejo estipulará condiciones similares y no menos favorables con respecto a los derechos y obligaciones asumidos por los primeros inversionistas inscritos mencionados en el inciso ii) del apartado a), siempre y cuando esas condiciones no afecten ni perjudiquen los intereses de la Autoridad;

- iv) El Estado que patrocina una solicitud de aprobación de un plan de trabajo con arreglo a las disposiciones de los incisos i) o ii) del apartado a), podrá ser un Estado Parte o un Estado que sea miembro de la Autoridad con carácter provisional, de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 12;
- v) El apartado c) del párrafo 8 de la resolución II se interpretará y aplicará de conformidad con lo establecido en el inciso iv) del apartado a);

b) La aprobación de los planes de trabajo para exploración se hará de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 3 del artículo 153 de la Convención.

7. Toda solicitud de aprobación de un plan de trabajo irá acompañada de una evaluación de los posibles efectos sobre el medio ambiente de las actividades propuestas y de una descripción de un programa de estudios oceanográficos y estudios de referencia sobre el medio ambiente de conformidad con las normas, reglamentos y procedimientos aprobados por la Autoridad.

8. Toda solicitud de aprobación de planes de trabajo para exploración, con sujeción a las disposiciones de los incisos i) o ii) del apartado a) del párrafo 6, se tramitará de conformidad con los procedimientos establecidos en el párrafo 11 de la sección 3 de este anexo.

9. Los planes de trabajo para exploración se aprobarán por un período de 15 años. Al expirar el plan de trabajo para exploración, el contratista solicitará la aprobación de un plan de trabajo para explotación, a menos que ya lo haya hecho o que haya obtenido prórroga del plan de trabajo para exploración. Los contratistas podrán solicitar prórrogas por plazos no superiores a cinco años cada vez. Las prórrogas se aprobarán si el contratista se ha esforzado de buena fe por cumplir los requisitos del plan de trabajo, pero por razones ajenas a su voluntad, no ha podido completar el trabajo preparatorio necesario para pasar a la etapa de explotación, o si las circunstancias económicas imperantes no justifican que se pase a la etapa de explotación.

10. La designación de un área reservada para la Autoridad conforme a lo dispuesto en el artículo 8 del anexo III de la Convención, se efectuará en relación con la aprobación de un plan de trabajo para exploración o con la aprobación de un plan de trabajo para exploración y explotación.

11. No obstante lo dispuesto en el párrafo 9, todo plan de trabajo para exploración aprobado, que esté patrocinado por lo menos por uno de los Estados que estén aplicando provisionalmente este Acuerdo, quedará sin efecto si ese Estado cesa de aplicar provisionalmente el Acuerdo y no ha llegado a ser miembro provisional conforme a lo dispuesto en el párrafo 12, o no ha llegado a ser Estado Parte.

12. Al entrar en vigor este Acuerdo, los Estados y las entidades mencionados en el artículo 3 del Acuerdo que lo hayan estado aplicando provisionalmente de conformidad con el artículo 7 y para los cuales el Acuerdo no esté en vigor, podrán seguir siendo miembros provisionales de la Autoridad hasta que el Acuerdo entre en vigor con respecto a ellos, de conformidad con las disposiciones siguientes:

a) Si este Acuerdo entrare en vigor antes del 16 de noviembre de 1996, dichos Estados y entidades tendrán derecho a continuar participando como miembros provisionales de la Autoridad una vez que hayan notificado al depositario del Acuerdo su intención de participar como miembros provisionales. La participación como miembro provisional terminará el 16 de noviembre de 1996 o en la fecha de entrada en vigor de este Acuerdo y de la Convención para tales miembros, si ésta fuese anterior a aquélla. El Consejo, a petición del Estado o la entidad interesados, podrá prorrogar dicha participación más allá del 16 de noviembre de 1996 por uno o más períodos no superiores a dos años en total, a condición de que el Consejo se cerciore de que el Estado o la entidad interesados han estado intentando de buena fe llegar a ser partes en el Acuerdo y en la Convención;

b) Si este Acuerdo entrare en vigor después del 15 de noviembre de 1996, dichos Estados y entidades podrán pedir al Consejo que les permita continuar siendo miembros provisionales de la Autoridad por uno o más períodos que no vayan más allá del 16 de noviembre de 1998. El Consejo otorgará dicha calidad de miembro provisional con efecto a partir de la fecha de la solicitud, si le consta que el Estado o entidad ha intentado de buena fe llegar a ser parte en el Acuerdo y en la Convención;

c) Los Estados y entidades que sean miembros provisionales de la Autoridad de conformidad con lo dispuesto en los apartados a) o b), aplicarán las disposiciones de la Parte XI y este Acuerdo de conformidad con sus leyes, reglamentos y consignaciones presupuestarias anuales nacionales o internas, y tendrán los mismos derechos y obligaciones que los demás miembros, entre otros:

- i) La obligación de contribuir al presupuesto administrativo de la Autoridad conforme a la escala de cuotas;
- ii) El derecho a patrocinar solicitudes de aprobación de planes de trabajo para exploración. En el caso de entidades cuyos componentes sean personas naturales o jurídicas que posean la nacionalidad de más de un Estado, los planes de trabajo para exploración no se aprobarán a menos que todos los Estados cuyas personas naturales o jurídicas compongan esas entidades sean Estados Partes o miembros provisionales;

d) No obstante lo dispuesto en el párrafo 9, todo plan de trabajo aprobado en forma de contrato de exploración que haya sido patrocinado conforme a lo dispuesto en el inciso ii) del apartado c) por un Estado que era miembro provisional, quedará sin efecto si el Estado o entidad dejare de ser miembro provisional y no hubiere llegado a ser Estado Parte;

e) Si un miembro provisional no ha pagado sus cuotas o ha dejado de cumplir en alguna otra forma sus obligaciones conforme a lo dispuesto en este párrafo, se pondrá término a su calidad de miembro provisional.

13. La referencia al cumplimiento no satisfactorio que figura en el artículo 10 del anexo III de la Convención se interpretará en el sentido de que el contratista no ha cumplido los requisitos de un plan de trabajo aprobado a pesar de que la Autoridad le ha dirigido una o más advertencias escritas acerca de su cumplimiento.

14. La Autoridad tendrá su propio presupuesto. Hasta el final del año siguiente al año en que este Acuerdo entre en vigor, los gastos administrativos de la Autoridad se sufragarán con cargo al presupuesto de las Naciones Unidas. A partir de entonces, los gastos administrativos de la Autoridad se sufragarán mediante las cuotas de sus miembros, incluidos los miembros provisionales, de conformidad con lo dispuesto en el apartado a) del artículo 171 y el artículo 173 de la Convención y en este Acuerdo, hasta que la Autoridad tenga fondos suficientes procedentes de otras fuentes para sufragar esos gastos. La Autoridad no ejercerá la facultad mencionada en el párrafo 1 del artículo 174 de la Convención con el fin de contratar préstamos para financiar su presupuesto administrativo.

15. La Autoridad elaborará y aprobará, con arreglo a lo dispuesto en el inciso ii) del apartado o) del párrafo 2 del artículo 162 de la Convención, normas, reglamentos y procedimientos basados en los principios contenidos en las secciones 2, 5, 6, 7 y 8 de este anexo, así como las demás normas, reglamentos y procedimientos que sean necesarios para facilitar la aprobación de los planes de trabajo para exploración o explotación, de conformidad con las disposiciones siguientes:

a) El Consejo podrá emprender la elaboración de tales normas, reglamentos o procedimientos en el momento en que estime que son necesarios para la realización de actividades en la Zona o cuando determine que la explotación comercial es inminente, o a petición de un Estado uno de cuyos nacionales se proponga solicitar la aprobación de un plan de trabajo para explotación;

b) Si un Estado de los mencionados en el apartado a) pide que se adopten esas normas, reglamentos y procedimientos, el Consejo lo hará dentro de los dos años siguientes a la petición, de conformidad con lo dispuesto en el apartado o) del párrafo 2 del artículo 162 de la Convención;

c) Si el Consejo no ha finalizado la elaboración de las normas, reglamentos y procedimientos relacionados con la explotación en el plazo prescrito, y está pendiente la aprobación de una solicitud de plan de



trabajo para explotación, procederá de todos modos a considerar y aprobar provisionalmente ese plan de trabajo sobre la base de las disposiciones de la Convención y de todas las normas, reglamentos y procedimientos que el Consejo haya aprobado provisionalmente, o sobre la base de las normas contenidas en la Convención y de los términos y principios contenidos en el presente anexo, así como del principio de no discriminación entre contratistas.

16. Los proyectos de normas, reglamentos y procedimientos y todas las recomendaciones relativas a las disposiciones de la Parte XI que figuren en los informes y recomendaciones de la Comisión Preparatoria, serán tomados en cuenta por la Autoridad al adoptar normas, reglamentos y procedimientos de conformidad con lo dispuesto en la Parte XI y en este Acuerdo.

17. Las disposiciones pertinentes de la sección 4 de la Parte XI de la Convención se interpretarán y aplicarán de conformidad con este Acuerdo.

## Sección 2. La Empresa

1. La Secretaría de la Autoridad desempeñará las funciones de la Empresa hasta que ésta comience a operar independientemente de la Secretaría. El Secretario General de la Autoridad nombrará de entre el personal de la Autoridad un Director General interino que supervisará la realización de esas funciones por la Secretaría.

Esas funciones serán las siguientes:

- a) Seguimiento y análisis de las tendencias y acontecimientos relacionados con las actividades de explotación minera de los fondos marinos, incluido el análisis periódico de las condiciones del mercado mundial de metales, y los precios, tendencias y perspectivas de los metales;
- b) Evaluación de los resultados de las investigaciones científicas marinas llevadas a cabo con respecto a las actividades realizadas en la Zona, y especialmente los de las investigaciones relacionadas con el impacto ambiental de las actividades realizadas en la Zona;
- c) Evaluación de los datos disponibles con respecto a la prospección y la exploración, incluidos los principios aplicables a esas actividades;
- d) Evaluación de los adelantos tecnológicos de importancia para las actividades realizadas en la Zona, en particular la tecnología relativa a la protección y preservación del medio marino;
- e) Evaluación de la información y los datos relativos a las áreas reservadas para la Autoridad;
- f) Evaluación de las pautas que deben seguirse en las operaciones de empresa conjunta;

g) Reunión de información acerca de la disponibilidad de mano de obra calificada;

h) Estudio de las distintas políticas de gestión aplicables a la administración de la Empresa en diferentes etapas de sus operaciones.

2. La Empresa llevará a cabo sus actividades iniciales de explotación minera de los fondos marinos por medio de empresas conjuntas. Al aprobarse un plan de trabajo para explotación para una entidad distinta de la Empresa, o al recibir el Consejo una solicitud de constitución de empresa conjunta con la Empresa, el Consejo se ocupará de la cuestión del funcionamiento de la Empresa independientemente de la Secretaría de la Autoridad. Si las operaciones realizadas en régimen de empresa conjunta con la Empresa se basan en principios comerciales sólidos, el Consejo emitirá una directriz de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 2 del artículo 170 de la Convención, por la que establecerá dicho funcionamiento independiente.

3. La obligación de los Estados Partes de financiar las actividades de la Empresa en un sitio minero prevista en el párrafo 3 del artículo 11 del anexo IV de la Convención no será aplicable, y los Estados Partes no estarán obligados a financiar ninguna de las operaciones que se lleven a cabo en los sitios mineros de la Empresa ni las que se lleven a cabo conforme a sus arreglos de empresa conjunta.

4. Las obligaciones aplicables a los contratistas se aplicarán a la Empresa. No obstante lo dispuesto en el párrafo 3 del artículo 153 y en el párrafo 5 del artículo 3 del anexo III de la Convención, un plan de trabajo para la Empresa tendrá, una vez aprobado, la forma de un contrato concertado entre la Autoridad y la Empresa.

5. Un contratista que haya aportado un área determinada a la Autoridad como área reservada tiene derecho de opción preferente a concertar un arreglo de empresa conjunta con la Empresa para la exploración y explotación de esa área. Si la Empresa no presenta una solicitud de aprobación de un plan de trabajo para la realización de actividades respecto de esa área reservada dentro de los 15 años siguientes a la iniciación de sus funciones independientemente de la Secretaría de la Autoridad, o dentro de los 15 años siguientes a la fecha en que se haya reservado esa área para la Autoridad, si esa fecha es posterior, el contratista que haya aportado el área tendrá derecho a solicitar la aprobación de un plan de trabajo respecto de ésta a condición de que ofrezca de buena fe incluir a la Empresa como socio en una empresa conjunta.

6. El párrafo 4 del artículo 170, el anexo IV y las demás disposiciones de la Convención relativas a la Empresa se interpretarán y aplicarán con arreglo a lo estipulado en esta sección.

### Sección 3. Adopción de decisiones

1. La Asamblea, en colaboración con el Consejo, determinará la política general de la Autoridad.

2. Como norma general, las decisiones de los órganos de la Autoridad se deberán adoptar por consenso.

3. Si todos los intentos de adoptar una decisión por consenso se hubieren agotado, las decisiones sobre cuestiones de procedimiento adoptadas por votación en la Asamblea lo serán por mayoría de los Estados presentes y votantes, y las decisiones sobre cuestiones de fondo se adoptarán por mayoría de dos tercios de los Estados presentes y votantes, con arreglo a lo dispuesto en el párrafo 8 del artículo 159 de la Convención.

4. Las decisiones de la Asamblea sobre cualquier asunto respecto del cual también tenga competencia el Consejo, o sobre cualquier asunto administrativo, presupuestario o financiero, se basarán en las recomendaciones del Consejo. Si la Asamblea no aceptare la recomendación del Consejo sobre algún asunto, devolverá éste al Consejo para que lo examine nuevamente. El Consejo reexaminará el asunto teniendo presentes las opiniones expresadas por la Asamblea.

5. Si todos los intentos de adoptar una decisión por consenso se hubieren agotado, las decisiones sobre cuestiones de procedimiento adoptadas por votación en el Consejo lo serán por mayoría de los miembros presentes y votantes, y las decisiones sobre cuestiones de fondo, salvo en los casos en que la Convención disponga que se adopten por consenso en el Consejo, lo serán por mayoría de dos tercios de los miembros presentes y votantes, a menos que se oponga a tales decisiones la mayoría en cualquiera de las cámaras mencionadas en el párrafo 9. Al adoptar decisiones, el Consejo procurará promover los intereses de todos los miembros de la Autoridad.

6. El Consejo podrá aplazar la adopción de una decisión a fin de facilitar la celebración de nuevas negociaciones cada vez que parezca que no se han agotado todos los intentos por llegar a un consenso respecto de algún asunto.

7. Las decisiones adoptadas por la Asamblea o el Consejo que tengan consecuencias financieras o presupuestarias se basarán en las recomendaciones del Comité de Finanzas.

8. Las disposiciones de los apartados b) y c) del párrafo 8 del artículo 161 de la Convención no serán aplicables.

9. a) Cada grupo de Estados elegido conforme a lo dispuesto en los incisos a) a c) del párrafo 15 será tratado como una cámara para los efectos de la votación en el Consejo. Los Estados en desarrollo elegidos conforme a lo dispuesto en los incisos d) y e) del párrafo 15 serán tratados como una cámara única para los efectos de la votación en el Consejo.

b) Antes de elegir a los miembros del Consejo, la Asamblea confeccionará listas de países que reúnen las condiciones necesarias para formar parte de los grupos de Estados a que se refieren los incisos a) a d) del párrafo 15. Si un Estado reúne las condiciones necesarias para

formar parte de más de un grupo, sólo podrá ser propuesto por uno de ellos como candidato a miembro del Consejo y representará únicamente a ese grupo en la votación en el Consejo.

10. Cada grupo de Estados señalado en los apartados a) a d) del párrafo 15 estará representado en el Consejo por los miembros designados por ese grupo. Cada grupo designará sólo tantos candidatos como número de puestos deba ocupar ese grupo. Cuando el número de posibles candidatos de cada uno de los grupos mencionados en los apartados a) a e) del párrafo 15 sea superior al número de puestos disponibles en cada uno de los grupos respectivos, por regla general se aplicará el principio de rotación. Los Estados miembros de cada uno de los grupos determinarán la forma en que se aplicará este principio a esos grupos.

11. a) El Consejo aprobará la recomendación de aprobación de un plan de trabajo formulada por la Comisión Jurídica y Técnica, a menos que el Consejo, por mayoría de dos tercios de sus miembros presentes y votantes, que comprenderá la mayoría de los miembros presentes y votantes en cada una de las cámaras del Consejo, decida rechazar el plan de trabajo. Si el Consejo no adoptare una decisión acerca de una recomendación de aprobación de un plan de trabajo dentro del plazo prescrito, se considerará que la recomendación ha sido aprobada por el Consejo al cumplirse ese plazo. El plazo prescrito normalmente será de 60 días, a menos que el Consejo decida fijar un plazo mayor. Si la Comisión recomienda que se rechace un plan de trabajo o no hace una recomendación, el Consejo podrá aprobar de todos modos el plan de trabajo de conformidad con su reglamento relativo a la adopción de decisiones sobre cuestiones de fondo.

b) Las disposiciones del apartado j) del párrafo 2 del artículo 162 de la Convención no serán aplicables.

12. Toda controversia que pudiera producirse con respecto al rechazo de un plan de trabajo, será sometida al procedimiento de solución de controversias establecido en la Convención.

13. La adopción de decisiones mediante votación en la Comisión Jurídica y Técnica se hará por mayoría de los miembros presentes y votantes.

14. Las subsecciones B y C de la sección 4 de la Parte XI de la Convención se interpretarán y aplicarán de conformidad con la presente sección.

15. El Consejo estará integrado por 36 miembros de la Autoridad elegidos por la Asamblea en el orden siguiente:

a) Cuatro miembros escogidos entre los Estados Partes que, durante los últimos cinco años respecto de los cuales se disponga de estadísticas, hayan absorbido más del 2% en términos de valor del consumo mundial total o hayan efectuado importaciones netas de más del 2% en términos de valor de las importaciones mundiales totales de los productos básicos obtenidos a partir de las categorías de minerales que hayan de

extraerse de la Zona, a condición de que entre esos cuatro miembros se incluya a un Estado de la región de Europa oriental que tenga la economía más importante de esa región en términos de producto interno bruto, y al Estado que, a la fecha de la entrada en vigor de la Convención, tenga la economía más importante en términos de producto interno bruto, si esos Estados desean estar representados en este grupo;

b) Cuatro miembros escogidos entre los ocho Estados Partes que, directamente o por medio de sus nacionales, hayan hecho las mayores inversiones en la preparación y realización de actividades en la Zona;

c) Cuatro miembros escogidos entre los Estados Partes que, sobre la base de la producción de las áreas que se encuentran bajo su jurisdicción, sean grandes exportadores netos de las categorías de minerales que han de extraerse de la Zona, incluidos por lo menos dos Estados en desarrollo cuyas exportaciones de esos minerales tengan importancia considerable para su economía;

d) Seis miembros escogidos entre los Estados Partes en desarrollo, que representen intereses especiales. Los intereses especiales que han de estar representados incluirán los de los Estados con gran población, los Estados sin litoral o en situación geográfica desventajosa, los Estados insulares, los Estados que sean grandes importadores de las categorías de minerales que han de extraerse de la Zona, los Estados que sean productores potenciales de tales minerales y los Estados en desarrollo menos adelantados;

e) Dieciocho miembros escogidos de conformidad con el principio de asegurar una distribución geográfica equitativa de los puestos del Consejo en su totalidad, a condición de que cada región geográfica cuente por lo menos con un miembro elegido en virtud de este apartado. A tal efecto se considerarán regiones geográficas África, América Latina y el Caribe, Asia, Europa occidental y otros Estados, y Europa oriental.

16. Las disposiciones del párrafo 1 del artículo 161 de la Convención no serán aplicables.

#### Sección 4. Conferencia de Revisión

Las disposiciones relativas a la Conferencia de Revisión de los párrafos 1, 3 y 4 del artículo 155 de la Convención no serán aplicables. No obstante las disposiciones del párrafo 2 del artículo 314 de la Convención, la Asamblea, por recomendación del Consejo, podrá efectuar en cualquier momento una revisión de los asuntos indicados en el párrafo 1 del artículo 155 de la Convención. Las enmiendas relativas a este Acuerdo y a la Parte XI estarán sujetas a los procedimientos previstos en los artículos 314, 315 y 316 de la Convención, a condición de que se mantengan los principios, el régimen y las demás disposiciones mencionadas en el párrafo 2 del artículo 155 de la Convención y de que los derechos mencionados en el párrafo 5 de ese artículo no resulten afectados.

### Sección 5. Transferencia de tecnología

1. Además de regirse por las disposiciones del artículo 144 de la Convención, la transferencia de tecnología se regirá, para los efectos de la Parte XI, por los principios siguientes:

a) La Empresa y los Estados en desarrollo que deseen obtener tecnología para la explotación minera de los fondos marinos, procurarán obtener esa tecnología según modalidades y condiciones comerciales equitativas y razonables en el mercado abierto, o bien mediante arreglos de empresa conjunta;

b) Si la Empresa o los Estados en desarrollo no pudieran obtener tecnología para la explotación minera de los fondos marinos, la Autoridad podrá pedir a todos o a cualquiera de los contratistas y al Estado o los Estados patrocinantes respectivos a que cooperen con ella para facilitar la adquisición de tecnología para la explotación minera de los fondos marinos por la Empresa o por su empresa conjunta, o por uno o varios Estados en desarrollo que deseen adquirir esa tecnología según modalidades y condiciones comerciales equitativas y razonables, compatibles con la protección eficaz de los derechos de propiedad intelectual. Los Estados Partes se comprometen a cooperar plena y efectivamente con la Autoridad en ese sentido y a velar por que los contratistas por ellos patrocinados también cooperen plenamente con la Autoridad;

c) Por regla general, los Estados Partes promoverán la cooperación internacional científica y técnica respecto de las actividades en la Zona, ya sea entre las Partes interesadas o mediante la creación de programas de capacitación, asistencia técnica y cooperación científica en materia de ciencia y tecnología marina, y de protección y preservación del medio marino.

2. Las disposiciones del artículo 5 del anexo III de la Convención no serán aplicables.

### Sección 6. Política de producción

1. La política de producción de la Autoridad se basará en los principios siguientes:

a) El aprovechamiento de los recursos de la Zona se hará conforme a principios comerciales sólidos;

b) Las disposiciones del Acuerdo General sobre Aranceles Aduaneros y Comercio, sus correspondientes códigos y los acuerdos que le sucedan o reemplacen, se aplicarán con respecto a las actividades en la Zona;

c) En particular, no se otorgarán subsidios a las actividades realizadas en la Zona salvo en la medida en que lo permitan los acuerdos indicados en el apartado b). El otorgamiento de subsidios para los

efectos de estos principios se definirá según los acuerdos indicados en el apartado b);

d) No se discriminará entre los minerales extraídos de la Zona y de otras fuentes. No habrá acceso preferente a los mercados para esos minerales, ni para las importaciones de productos básicos elaborados a partir de ellos, en particular:

- i) Mediante la aplicación de barreras arancelarias o no arancelarias;
- ii) El que den los Estados Partes a dichos minerales o a los productos básicos elaborados a partir de esos minerales por sus empresas estatales, o por personas naturales o jurídicas que tengan su nacionalidad o estén controladas por ellos o por sus nacionales;

e) El plan de trabajo para explotación aprobado por la Autoridad respecto de cada área de explotación minera indicará el calendario de producción previsto, en el que se incluirán las cantidades máximas estimadas de minerales que se producirían por año de conformidad con el plan de trabajo;

f) Las reglas que siguen se aplicarán a la solución de las controversias relativas a las disposiciones de los acuerdos mencionados en el apartado b):

- i) Si los Estados Partes afectados son partes en dichos acuerdos, podrán recurrir a los procedimientos de solución de controversias previstos en esos acuerdos;
- ii) Si uno o más de los Estados Partes afectados no son partes en dichos acuerdos, podrán recurrir a los procedimientos de solución de controversias establecidos en la Convención;

g) En los casos en que se determine, a tenor de los acuerdos mencionados en el apartado b), que un Estado Parte ha otorgado subsidios que están prohibidos o que han redundado en perjuicio de los intereses de otro Estado Parte, y que el Estado Parte o los Estados Partes en cuestión no han adoptado las medidas adecuadas, un Estado Parte podrá pedir al Consejo que adopte tales medidas.

2. Los principios contenidos en el párrafo 1 no afectarán a los derechos y obligaciones previstos en las disposiciones de los acuerdos señalados en el apartado b) del párrafo 1, ni a los acuerdos de libre comercio y de unión aduanera correspondientes, en las relaciones entre Estados Partes que sean partes en esos acuerdos.

3. La aceptación por un contratista de subsidios distintos de los permitidos en virtud de los acuerdos señalados en el apartado b) del párrafo 1 constituirá una violación de los términos fundamentales del contrato por el que se establezca un plan de trabajo para la realización de actividades en la Zona.

4. Todo Estado Parte que tenga razones para creer que ha habido una infracción de los requisitos de los apartados b) a d) del párrafo 1 o del párrafo 3, podrá iniciar un procedimiento de solución de controversias de conformidad con lo dispuesto en los apartados f) o g) del párrafo 1.

5. Un Estado Parte podrá en cualquier momento señalar a la atención del Consejo aquellas actividades que en su opinión sean incompatibles con los requisitos establecidos en los incisos b) a d) del párrafo 1.

6. La Autoridad elaborará normas, reglamentos y procedimientos que garanticen el cumplimiento de las disposiciones de esta sección, entre ellos, normas, reglamentos y procedimientos pertinentes que gobiernen la aprobación de los planes de trabajo.

7. Las disposiciones de los párrafos 1 a 7 y 9 del artículo 151, del apartado q) del párrafo 2 del artículo 162, del apartado n) del párrafo 2 del artículo 165, y del párrafo 5 del artículo 6 y del artículo 7 del anexo III de la Convención, no serán aplicables.

#### Sección 7. Asistencia económica

1. La política de la Autoridad de prestar asistencia a los países en desarrollo cuyos ingresos de exportación o cuya economía sufran serios perjuicios como consecuencia de una disminución del precio o del volumen exportado de un mineral, en la medida en que tal disminución se deba a actividades en la Zona, se basará en los principios siguientes:

a) La Autoridad establecerá un fondo de asistencia económica con cargo a aquella parte de los fondos de la Autoridad que exceda los necesarios para cubrir los gastos administrativos de ésta. La cantidad que se destine a este objeto será determinada periódicamente por el Consejo, por recomendación del Comité de Finanzas. Sólo se destinarán al establecimiento del fondo de asistencia económica fondos procedentes de pagos recibidos de los contratistas, incluida la Empresa, y contribuciones voluntarias;

b) Los Estados en desarrollo productores terrestres cuya economía se haya determinado que ha resultado gravemente afectada por la producción de minerales de los fondos marinos recibirán asistencia con cargo al fondo de asistencia económica de la Autoridad;

c) La Autoridad prestará asistencia con cargo al fondo a los Estados en desarrollo productores terrestres afectados, cuando corresponda, en cooperación con las instituciones mundiales o regionales de desarrollo existentes que tengan la infraestructura y los conocimientos técnicos necesarios para ejecutar esos programas de asistencia;

d) El alcance y la duración de esa asistencia se determinarán en cada caso en particular. Al hacerlo, se tomarán debidamente en



consideración el carácter y la magnitud de los problemas con que se han encontrado los Estados en desarrollo productores terrestres que hayan resultado afectados.

2. Lo dispuesto en el párrafo 10 del artículo 151 de la Convención se cumplirá por medio de las medidas de asistencia económica indicadas en el párrafo 1. El apartado 1) del párrafo 2 del artículo 160, el apartado n) del párrafo 2 del artículo 162, el apartado d) del párrafo 2 del artículo 164, el apartado f) del artículo 171 y el apartado c) del párrafo 2 del artículo 173 de la Convención serán interpretados en consecuencia.

#### Sección 8. Disposiciones financieras de los contratos

1. Los principios que a continuación se enuncian servirán de base para establecer las normas, los reglamentos y los procedimientos relativos a las disposiciones financieras de los contratos:

a) El sistema de pagos a la Autoridad será equitativo tanto para el contratista como para la Autoridad y proporcionará los medios adecuados para determinar si el contratista se ha atendido al sistema;

b) Las cuantías de los pagos hechos conforme al sistema serán semejantes a las usuales respecto de la producción terrestre del mismo mineral o de minerales semejantes a fin de evitar que se otorgue a los productores de minerales de los fondos marinos una ventaja competitiva artificial o que se les imponga una desventaja competitiva;

c) El sistema no deberá ser complicado y no deberá imponer gastos administrativos importantes a la Autoridad ni al contratista. Deberá considerarse la posibilidad de adoptar un sistema de regalías o un sistema combinado de regalías y participación en los beneficios. Si se decide establecer distintos sistemas, el contratista tendrá el derecho de elegir el sistema aplicable a su contrato. No obstante, todo cambio posterior en cuanto al sistema elegido se hará mediante acuerdo entre la Autoridad y el contratista;

d) Se pagará un canon fijo anual desde la fecha de iniciación de la producción comercial. Ese canon se podrá deducir de los demás pagos que se deban conforme al sistema que se adopte en virtud del apartado c). El Consejo fijará el monto de ese canon;

e) El sistema de pagos podrá revisarse periódicamente atendiendo a los cambios de las circunstancias. Toda modificación se aplicará de manera no discriminatoria. Tales modificaciones podrán aplicarse a los contratos existentes sólo a elección del contratista. Todo cambio posterior en cuanto al sistema elegido se hará mediante acuerdo entre la Autoridad y el contratista;

f) Las controversias relativas a la interpretación o aplicación de las normas y los reglamentos basados en estos principios se someterán a los procedimientos de solución de controversias previstos en la Convención.

2. Las disposiciones de los párrafos 3 a 10 del artículo 13 del anexo III de la Convención no serán aplicables.

3. Por lo que respecta a la aplicación del párrafo 2 del artículo 13 del anexo III de la Convención, el canon correspondiente a la tramitación de solicitudes de aprobación de un plan de trabajo limitado a una sola etapa, sea ésta la etapa de exploración o la etapa de explotación, será de 250.000 dólares de los EE.UU.

#### Sección 9. El Comité de Finanzas

1. Se establece un Comité de Finanzas. El Comité estará integrado por 15 miembros con las debidas calificaciones para ocuparse de asuntos financieros. Los Estados Partes propondrán como candidatos a personas de competencia e integridad máximas.

2. No podrán ser miembros del Comité de Finanzas dos personas que sean nacionales del mismo Estado Parte.

3. Los miembros del Comité de Finanzas serán elegidos por la Asamblea y se tendrá debidamente en cuenta la necesidad de una distribución geográfica equitativa y la representación de intereses especiales. Cada grupo de Estados a que se refieren los apartados a), b), c), y d) del párrafo 15 de la sección 3 de este anexo estará representado en el Comité por un miembro por lo menos. Hasta que la Autoridad tenga fondos suficientes, al margen de las cuotas, para sufragar sus gastos administrativos, se incluirá entre los miembros del Comité a los cinco mayores contribuyentes financieros al presupuesto administrativo de la Autoridad. De allí en adelante, la elección de un miembro de cada grupo se hará sobre la base de los candidatos propuestos por los miembros del grupo respectivo, sin perjuicio de la posibilidad de que se elija a otros miembros de cada grupo.

4. Los miembros del Comité de Finanzas desempeñarán su cargo durante cinco años y podrán ser reelegidos por un nuevo período.

5. En caso de fallecimiento, incapacidad o renuncia de un miembro del Comité de Finanzas antes de que expire su mandato, la Asamblea elegirá a una persona de la misma región geográfica o del mismo grupo de Estados para que ejerza el cargo durante el resto del mandato.

6. Los miembros del Comité de Finanzas no tendrán interés financiero en ninguna actividad relacionada con los asuntos respecto de los cuales corresponda al Comité formular recomendaciones. No revelarán, ni siquiera después de la expiración de su mandato, ninguna información confidencial que obre en su conocimiento en razón de sus funciones respecto de la Autoridad.

7. Las decisiones de la Asamblea y el Consejo respecto de las cuestiones siguientes se adoptarán tomando en cuenta las recomendaciones del Comité de Finanzas:

- a) Los proyectos de normas, reglamentos y procedimientos financieros de los órganos de la Autoridad y la gestión financiera y administración financiera interna de la Autoridad;
- b) La determinación de las cuotas de los miembros para el presupuesto administrativo de la Autoridad conforme a lo previsto en el apartado e) del párrafo 2 del artículo 160 de la Convención;
- c) Todos los asuntos financieros pertinentes, incluidos el proyecto de presupuesto anual preparado por el Secretario General de conformidad con el artículo 172 de la Convención y los aspectos financieros de la ejecución de los programas de trabajo de la Secretaría;
- d) El presupuesto administrativo;
- e) Las obligaciones financieras de los Estados Partes derivadas de la aplicación de este Acuerdo y de la Parte XI así como las consecuencias administrativas y presupuestarias de las propuestas y recomendaciones que impliquen gastos con cargo a los fondos de la Autoridad;
- f) Las normas, reglamentos y procedimientos relativos a la distribución equitativa de los beneficios financieros y otros beneficios económicos derivados de las actividades en la Zona y las decisiones que hayan de adoptarse al respecto.

8. El Comité de Finanzas adoptará las decisiones relativas a cuestiones de procedimiento por mayoría de los miembros presentes y votantes. Las decisiones sobre cuestiones de fondo se adoptarán por consenso.

9. Se considerará que el requisito del apartado y) del párrafo 2 del artículo 162 de la Convención de que se establezca un órgano subsidiario encargado de los asuntos financieros quedará cumplido mediante el establecimiento del Comité de Finanzas conforme a la presente sección.

باسم أفغانستان :

代表阿富汗:

In the name of Afghanistan:

Au nom de l'Afghanistan :

От имени Афганистана:

En nombre del Afganistán:

باسم ألبانيا :

代表阿尔巴尼亚:

In the name of Albania:

Au nom de l'Albanie :

От имени Албании:

En nombre de Albania:

باسم الجزائر :

代表阿尔及利亚:

In the name of Algeria:

Au nom de l'Algérie :

От имени Алжира:

En nombre de Argelia:

RAMTANE LAMAMRA

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم اندورا :

以安道尔的名义:

In the name of Andorra:

Au nom de l'Andorre :

От имени Андорры:

En nombre de Andorra:

باسم أنغولا :

代表安哥拉:

In the name of Angola:

Au nom de l'Angola :

От имени Анголы:

En nombre de Angola:

باسم أنتيغوا وباربودا :

代表安提瓜和巴布达:

In the name of Antigua and Barbuda:

Au nom d'Antigua-et-Barbuda :

От имени Антигуа и Барбуды:

En nombre de Antigua y Barbuda:

باسم الأرجنتين :

代表阿根廷:

In the name of Argentina:

Au nom de l'Argentine :

От имени Аргентины:

En nombre de la Argentina:

D. EMILIO CARDENAS

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم أرمينيا :

亚美尼亚代表:

In the name of Armenia:

Au nom de l'Arménie :

От имени Армении:

En nombre de Armenia:

باسم استراليا :

代表澳大利亚:

In the name of Australia:

Au nom de l'Australie :

От имени Австралии:

En nombre de Australia:

RICHARD WILLIAM BUTLER

RICHARD ANTHONY ROWE

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم النمسا :

代表奥地利:

In the name of Austria:

Au nom de l'Autriche :

От имени Австрии:

En nombre de Austria:

HELMUT TÜRK<sup>1</sup>

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم أذربيجان :

阿塞拜疆代表:

In the name of Azerbaijan:

Au nom de l'Azerbaïdjan :

От имени Азербайджана:

En nombre de Azerbaïdján:

باسم البهاما :

代表巴哈马:

In the name of the Bahamas:

Au nom des Bahamas :

От имени Багамских островов:

En nombre de las Bahamas:

HARCOURT L. TURNQUEST

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم البحرين :

代表巴林:

In the name of Bahrain:

Au nom de Bahreïn :

От имени Бахрейна:

En nombre de Bahreïn:

<sup>1</sup> For the text of the declaration made upon signature, see p. 179 of this volume — Pour le texte de la déclaration faite lors de la signature, voir p. 179 du présent volume.

باسم بنفلا ديش:

**代表孟加拉国:**

In the name of Bangladesh:

Au nom du Bangladesh :

От имени Бангладеш:

En nombre de Bangladesh:

باسم بربادوس:

**代表巴巴多斯:**

In the name of Barbados:

Au nom de la Barbade :

От имени Барбадоса:

En nombre de Barbados:

ERNEST BESLEY MAYCOCK

[15 November 1994 — 15 novembre 1994]

عن بيلاروس :

**白俄罗斯代表:**

In the name of Belarus:

Au nom du Bélarus :

От имени Беларуси:

En nombre de Belarús:

باسم بلجيكا :

**代表比利时:**

In the name of Belgium:

Au nom de la Belgique :

От имени Бельгии:

En nombre de Belgique:

P. NOTERDAEME

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

« Cette signature engage également la Région flamande, la Région wallonne et la Région de Bruxelles-Capitale »<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> [TRANSLATION — TRADUCTION] This signature also commits the Flemish region, the Wallone region and the region of the capital Brussels.

باسم بيليز :

**代表伯利兹**

In the name of Belize:

Au nom du Belize :

От имени Белиза:

En nombre de Belice:

EDWARD A. LAING

[21 October 1994 — 21 octobre 1994]

باسم بينن :

**代表贝宁:**

In the name of Benin:

Au nom du Bénin :

От имени Бенина:

En nombre de Benin:

باسم بوتان :

**代表不丹:**

In the name of Bhutan:

Au nom du Bhoutan :

От имени Бутана:

En nombre de Bhután:

باسم بوليفيا :

**代表玻利维亚:**

In the name of Bolivia:

Au nom de la Bolivie :

От имени Боливии:

En nombre de Bolivia:

باسم البوسنة والهرسك :

**以波斯尼亚和黑塞哥维那的名义:**

In the name of Bosnia and Herzegovina:

Au nom de la Bosnie-Herzégovine :

От имени Боснии и Герцеговины:

En nombre de Bosnia y Herzegovina:



باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳:

In the name of Botswana:

Au nom du Botswana :

От имени Ботсваны:

En nombre de Botswana:

باسم البرازيل :

代表巴西:

In the name of Brazil:

Au nom du Brésil :

От имени Бразилии:

En nombre del Brasil:

RONALD MOTA SARDENBERG

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم بروني دارالسلام :

代表文莱国:

In the name of Brunei Darussalam:

Au nom de Brunéi Darussalam :

От имени Брунея Даруссалама:

En nombre de Brunei Darussalam:

باسم بلغاريا :

代表保加利亚:

In the name of Bulgaria:

Au nom de la Bulgarie :

От имени Болгарии:

En nombre de Bulgaria:

باسم بوركينا فاسو :

代表布尔基纳法索:

In the name of Burkina Faso:

Au nom du Burkina Faso :

От имени Буркина Фасо:

En nombre de Burkina Faso:

GAËTAN R. OUEDRAOGO

[30 November 1994 — 30 novembre 1994]

باسم بوروندى :

代表布隆迪:

In the name of Burundi:

Au nom du Burundi :

От имени Бурунди:

En nombre de Burundi:

باسم كمبوديا :

柬埔寨代表:

In the name of Cambodia:

Au nom du Cambodge :

От имени Камбоджи:

En nombre de Camboya:

باسم الكاميرون :

喀麦隆代表:

In the name of Cameroon:

Au nom du Cameroun :

От имени Камеруна:

En nombre del Camerún:

BILOA TANG PASCAL

[24 May 1995 — 24 mai 1995]

[Subject to approval — Sous réserve d'approbation]

باسم كندا :

代表加拿大:

In the name of Canada:

Au nom du Canada :

От имени Канады:

En nombre del Canadá:

ROBERT HAGE

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

**باسم الرأس الأخضر:****代表佛得角:**

In the name of Cape Verde:

Au nom du Cap-Vert :

От имени Островов Зеленого Мыса:

En nombre de Cabo Verde:

JOSE LUIS MONTEIRO

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

**باسم جمهورية افريقيا الوسطى:****代表中非共和国:**

In the name of the Central African Republic:

Au nom de la République centrafricaine :

От имени Центральноафриканской Республики:

En nombre de la República Centrafricana:

**باسم تشاد:****代表乍得:**

In the name of Chad:

Au nom du Tchad :

От имени Чада:

En nombre del Chad:

**باسم شيلي:****代表智利:**

In the name of Chile:

Au nom du Chili :

От имени Чили:

En nombre de Chile:

**باسم الصين:****代表中国:**

In the name of China:

Au nom de la Chine :

От имени Китая:

En nombre de China:

LI ZHAOXING

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم كولومبيا :

代表哥伦比亚 :

In the name of Colombia:

Au nom de la Colombie :

От имени Колумбии:

En nombre de Colombia:

باسم كومورو :

代表科摩罗 :

In the name of the Comoros:

Au nom des Comores :

От имени Коморских островов:

En nombre de las Comoras:

باسم الكونغو :

代表刚果 :

In the name of the Congo:

Au nom du Congo :

От имени Конго:

En nombre del Congo:

باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加 :

In the name of Costa Rica:

Au nom du Costa Rica :

От имени Коста-Рики:

En nombre de Costa Rica:

باسم كوت د'يفوار :

科特迪瓦代表

In the name of Côte d'Ivoire:

Au nom de la Côte d'Ivoire :

От имени Кот д'Ивуар:

En nombre de Côte d'Ivoire:

AMARA ESSY

[25 November 1994 — 25 novembre 1994]

باسم كرواتيا :

以克罗地亚的名义：

In the name of Croatia:

Au nom de la Croatie :

От имени Хорватии:

En nombre de Croacia:

باسم كوبا :

代表古巴：

In the name of Cuba:

Au nom de Cuba :

От имени Кубы:

En nombre de Cuba:

باسم قبرص :

代表塞浦路斯：

In the name of Cyprus:

Au nom de Chypre :

От имени Кипра:

En nombre de Chipre:

ALEIOS SHAMBOS

[1 November 1994 — 1<sup>er</sup> novembre 1994]

باسم الجمهورية التشيكية :

捷克共和国代表：

In the name of the Czech Republic:

Au nom de la République tchèque :

От имени Чешской Республики:

En nombre de la República Checa:

KAREL KOVANDA

[16 November 1994 — 16 novembre 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية :

代表朝鲜民主主义人民共和国:

In the name of the Democratic People's Republic of Korea:

Au nom de la République populaire démocratique de Corée :

От имени Корейской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

باسم الدانمرك :

代表丹麦:

In the name of Denmark:

Au nom du Danemark :

От имени Дании:

En nombre de Dinamarca:

J. R. LILJE-JENSEN

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم جيبوتي :

代表吉布提:

In the name of Djibouti:

Au nom de Djibouti :

От имени Джибути:

En nombre de Djibouti:

باسم دومينيكا :

代表多米尼加:

In the name of Dominica:

Au nom de la Dominique :

От имени Доминики:

En nombre de Dominica:

باسم الجمهورية الدومينيكية :

代表多米尼加共和国:

In the name of the Dominican Republic:

Au nom de la République dominicaine :

От имени Доминиканской Республики:

En nombre de la República Dominicana:

باسم اکوادور:

代表厄瓜多尔:

In the name of Ecuador:

Au nom de l'Équateur :

От имени Эквадора:

En nombre del Ecuador:

باسم مصر:

代表埃及:

In the name of Egypt:

Au nom de l'Égypte :

От имени Египта:

En nombre de Égypte:

NABIL ELARABY

[22 March 1995 — 22 mars 1995]

باسم السلفادور:

代表萨尔瓦多:

In the name of El Salvador:

Au nom d'El Salvador :

От имени Сальвадора:

En nombre de El Salvador:

باسم غينيا الاستوائية:

代表赤道几内亚:

In the name of Equatorial Guinea:

Au nom de la Guinée équatoriale :

От имени Экваториальной Гвинеи:

En nombre de Guinée Ecuatorial:

باسم اريتريا:

代表厄立特里亚:

In the name of Eritrea:

Au nom de l'Erythrée :

От имени Эритреи:

En nombre de Eritrea:

عن استونيا :

爱沙尼亚代表:

In the name of Estonia:

Au nom de l'Estonie :

От имени Эстонии:

En nombre de Estonia:

باسم اثيوبيا :

代表埃塞俄比亚:

In the name of Ethiopia:

Au nom de l'Ethiopie :

От имени Эфиопии:

En nombre de Etiopía:

باسم فيجي :

代表斐济:

In the name of Fiji:

Au nom de Fidji :

От имени Фиджи:

En nombre de Fiji:

RATU MANASA SENILOLI

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

SATYA NAND NANDAN

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم فنلندا :

代表芬兰:

In the name of Finland:

Au nom de la Finlande :

От имени Финляндии:

En nombre de Finlandia:

IIVO SALMI

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]



باسم فرنسا :

**代表法国:**

In the name of France:  
Au nom de la France :  
От имени Франции:  
En nombre de Francia:

JEAN-PIERRE PUISSOCHET

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم غابون :

**代表加蓬:**

In the name of Gabon:  
Au nom du Gabon :  
От имени Габона:  
En nombre del Gabón:

DENIS DANGUI REWAKA

[4 April 1995 — 4 avril 1995]

باسم غامبيا :

**代表冈比亚:**

In the name of the Gambia:  
Au nom de la Gambie :  
От имени Гамбии:  
En nombre de Gambia:

باسم جورجيا :

**格鲁吉亚代表:**

In the name of Georgia:  
Au nom de la Géorgie :  
От имени Грузии:  
En nombre de Georgia:

باسم ألمانيا :

德国代表:

In the name of Germany:

Au nom de l'Allemagne :

От имени Германии:

En nombre de Alemania:

GERHARD HENZE

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم غانا :

代表加纳:

In the name of Ghana:

Au nom du Ghana :

От имени Ганы:

En nombre de Ghana:

باسم اليونان :

代表希腊:

In the name of Greece:

Au nom de la Grèce :

От имени Греции:

En nombre de Grèce:

ADAMANTIOS TH. VASSILAKIS

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم غرينادا :

代表格林纳达:

In the name of Grenada:

Au nom de la Grenade :

От имени Гренады:

En nombre de Granada:

EUGENE PURSOO

[14 November 1994 — 14 novembre 1994]

باسم غواتيمالا :

代表危地马拉:

In the name of Guatemala:

Au nom du Guatemala :

От имени Гватемалы:

En nombre de Guatemala:

باسم غينيا :

代表几内亚:

In the name of Guinea:

Au nom de la Guinée :

От имени Гвинеи:

En nombre de Guinea:

ABOUBACAR DIONE

[26 August 1994 — 26 août 1994]

باسم غينيا - بيساو :

代表几内亚比绍:

In the name of Guinea-Bissau:

Au nom de la Guinée-Bissau :

От имени Гвинеи-Бисау:

En nombre de Guinea-Bissau:

باسم غيانا :

代表圭亚那:

In the name of Guyana:

Au nom de la Guyane :

От имени Гвианы:

En nombre de Guyana:

باسم هايتي :

代表海地:

In the name of Haiti:

Au nom d'Haïti :

От имени Гаити:

En nombre de Haïti:

باسم الكرسي الرسولي :

代表教廷:

In the name of the Holy See:

Au nom du Saint-Siège :

От имени Святейшего престола:

En nombre de la Santa Sede:

باسم هندوراس:

代表洪都拉斯:

In the name of Honduras:

Au nom du Honduras :

От имени Гондураса:

En nombre de Honduras:

باسم هنغاريا:

代表匈牙利:

In the name of Hungary:

Au nom de la Hongrie :

От имени Венгрии:

En nombre de Hongría:

باسم ايسلندا:

代表冰岛:

In the name of Iceland:

Au nom de l'Islande :

От имени Исландии:

En nombre de Islandia:

KORNELIUS SIGMUNDSSON

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم الهند:

代表印度:

In the name of India:

Au nom de l'Inde :

От имени Индии:

En nombre de la India:

SHRI M. H. ANSARI

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم اندونيسيا :

代表印度尼西亚:

In the name of Indonesia:

Au nom de l'Indonésie :

От имени Индонезии:

En nombre de Indonesia:

HASLIM DJALAL

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم جمهورية ايران الاسلامية :

代表伊朗伊斯兰共和国:

In the name of the Islamic Republic of Iran:

Au nom de la République islamique d'Iran :

От имени Исламской Республики Иран:

En nombre de la República Islámica del Irán:

باسم العراق :

代表伊拉克:

In the name of Iraq:

Au nom de l'Iraq :

От имени Ирака:

En nombre del Iraq:

باسم ايرلندا :

代表爱尔兰:

In the name of Ireland:

Au nom de l'Irlande :

От имени Ирландии:

En nombre de Irlanda:

RAPHAEL SIEV

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم اسرائيل :

代表以色列:

In the name of Israel:

Au nom d'Israël :

От имени Израиля:

En nombre de Israel:

باسم إيطاليا :

代表意大利:

In the name of Italy:

Au nom de l'Italie :

От имени Италии:

En nombre de Italia:

FRANCESCO PAOLO FULCI

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم جامايكا :

代表牙买加:

In the name of Jamaica:

Au nom de la Jamaïque :

От имени Ямайки:

En nombre de Jamaica:

LUCILLE MAIR

KENNETH RATTRAY

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم اليابان :

代表日本:

In the name of Japan:

Au nom du Japon :

От имени Японии:

En nombre del Japón:

SHUNJI MARUYAMA

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم الأردن :

代表约旦:

In the name of Jordan:

Au nom de la Jordanie :

От имени Иордании:

En nombre de Jordania:

باسم كازاخستان :

哈萨克斯坦代表:

In the name of Kazakstan:

Au nom du Kazakstan :

От имени Казахстана:

En nombre de Kazakstán:

باسم كينيا :

代表肯尼亚:

In the name of Kenya:

Au nom du Kenya :

От имени Кении:

En nombre de Kenya:

FRANCIS KIRIMI MUTHAURA

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم كيريباتي :

代表基里巴斯:

In the name of Kiribati:

Au nom de Kiribati :

От имени Кирибати:

En nombre de Kiribati:

باسم الكويت :

代表科威特:

In the name of Kuwait:

Au nom du Koweït :

От имени Кувейта:

En nombre de Kuwait:

باسم قيرغيزستان :

吉尔吉斯斯坦代表:

In the name of Kyrgyzstan:

Au nom du Kirghizistan :

От имени Кыргызстана:

En nombre de Kirguistán:

باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية :

代表老挝人民民主共和国:

In the name of the Lao People's Democratic Republic:

Au nom de la République démocratique populaire lao :

От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:

En nombre de la República Democrática Popular Lao:

ALOUNKEO KITTIKHOUN

[27 October 1994 — 27 octobre 1994]

عن لاتفيا :

拉脱维亚代表:

In the name of Latvia:

Au nom de la Lettonie :

От имени Латвии:

En nombre de Letonia:

باسم لبنان :

代表黎巴嫩:

In the name of Lebanon:

Au nom du Liban :

От имени Ливана:

En nombre del Líbano:

باسم ليسوتو :

代表莱索托:

In the name of Lesotho:

Au nom du Lesotho :

От имени Лесото:

En nombre de Lesotho:

باسم ليبيريا :

代表利比里亚:

In the name of Liberia:

Au nom du Libéria :

От имени Либерии:

En nombre de Liberia:



باسم الجماهيرية العربية الليبية :

代表阿拉伯利比亚民众国:

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:  
 Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :  
 От имени Ливийской Арабской Джамахирии:  
 En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

باسم لختنشتاين :

代表列支敦士登:

In the name of Liechtenstein:  
 Au nom du Liechtenstein :  
 От имени Лихтенштейна:  
 En nombre de Liechtenstein:

عن ليتوانيا :

立陶宛代表:

In the name of Lithuania:  
 Au nom de la Lituanie :  
 От имени Литвы:  
 En nombre de Lituania:

باسم لكسمبرغ :

代表卢森堡:

In the name of Luxembourg:  
 Au nom du Luxembourg :  
 От имени Люксембурга:  
 En nombre de Luxemburgo:

ANNE BASTIAN

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم مدغشقر :

代表马达加斯加:

In the name of Madagascar:  
 Au nom de Madagascar :  
 От имени Мадагаскара:  
 En nombre de Madagascar:

باسم ملاوی :

代表馬拉維:

In the name of Malawi:

Au nom du Malawi :

От имени Малави:

En nombre de Malawi:

باسم ماليزيا :

代表馬來西亞:

In the name of Malaysia:

Au nom de la Malaisie :

От имени Малайзии:

En nombre de Malasia:

TAN SRI RAZALI BIN ISMAIL

[2 August 1994 — 2 août 1994]

باسم ملديف :

代表马尔代夫:

In the name of Maldives:

Au nom des Maldives :

От имени Мальдивов:

En nombre de Maldivas:

FATHULLA JAMEEL

[10 October 1994 — 10 octobre 1994]

باسم مالي :

代表馬里:

In the name of Mali:

Au nom du Mali :

От имени Мали:

En nombre de Malí:

باسم مالطة :

代表马耳他:

In the name of Malta:

Au nom de Malte :

От имени Мальты:

En nombre de Malta:

WALTER BALZAN

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

عن جزر مارشال :

马绍尔群岛代表:

In the name of the Marshall Islands:

Au nom des Iles Marshall :

От имени Маршалловых Островов:

En nombre de las Islas Marshall:

باسم موريتانيا :

代表毛里塔尼亚:

In the name of Mauritania:

Au nom de la Mauritanie :

От имени Мавритании:

En nombre de Mauritania:

MOHAMEDOU OULD MOHAMED MAHMOUD

[2 August 1994 — 2 août 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم موريشيوس :

代表毛里求斯:

In the name of Mauritius:

Au nom de Maurice :

От имени Маврикия:

En nombre de Mauricio:

باسم المكسيك :

代表墨西哥:

In the name of Mexico:

Au nom du Mexique :

От имени Мексики:

En nombre de México:

عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة :

密克罗尼西亚联邦代表:

In the name of the Federated States of Micronesia:

Au nom des Etats fédérés de Micronésie :

От имени федеративных Штатов Микронезии:

En nombre de los Estados Federados de Micronesia:

DAVID W. PANUELO

[August 10, 1994 — 10 août 1994]

باسم موناكو:

代表摩纳哥:

In the name of Monaco:

Au nom de Monaco :

От имени Монако:

En nombre de Mónaco:

JACQUES BOISSON

[30 November 1994 — 30 novembre 1994]

باسم منغوليا :

代表蒙古:

In the name of Mongolia:

Au nom de la Mongolie :

От имени Монголии:

En nombre de Mongolia:

LUVSANGIIN EROENECHULUUN

[17 August 1994 — 17 août 1994]

باسم المغرب :

代表摩洛哥:

In the name of Morocco:  
Au nom du Maroc :  
От имени Марокко:  
En nombre de Marruecos:

AHMED SNOUSSI

[19 October 1994 — 19 octobre 1994]

باسم موزامبيق :

代表莫桑比克:

In the name of Mozambique:  
Au nom du Mozambique :  
От имени Мозамбика:  
En nombre de Mozambique:

باسم ميانمار :

缅甸代表:

In the name of Myanmar:  
Au nom du Myanmar :  
От имени Мьянмы:  
En nombre de Myanmar:

باسم ناميبيا :

代表纳米比亚:

In the name of Namibia:  
Au nom de la Namibie :  
От имени Намибии:  
En nombre de Namibia:

DR. TUNGURU HUARAKA

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم ناورو :

代表瑙鲁:

In the name of Nauru:  
Au nom de Nauru :  
От имени Науру:  
En nombre de Nauru:

باسم नेपाल :

代表尼泊尔：

In the name of Nepal:

Au nom du Népal :

От имени Непала:

En nombre de Nepal:

باسم هولندا :

代表荷兰：

In the name of the Netherlands:

Au nom des Pays-Bas :

От имени Нидерландов:

En nombre de los Países Bajos:

TEUNIS HALFF

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم نيوزيلندا :

代表新西兰：

In the name of New Zealand:

Au nom de la Nouvelle-Zélande :

От имени Новой Зеландии:

En nombre de Nueva Zelandia:

COLIN ROBERT KEATING

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم نيكاراغوا :

代表尼加拉瓜：

In the name of Nicaragua:

Au nom du Nicaragua :

От имени Никарагуа:

En nombre de Nicaragua:

باسم النيجر:

代表尼日尔:

In the name of the Niger:

Au nom du Niger :

От имени Нигера:

En nombre del Níger:

باسم نيجيريا:

代表尼日利亚:

In the name of Nigeria:

Au nom du Nigéria :

От имени Нигерии:

En nombre de Nigeria:

IBRAHIM SAMBARI

[25 October 1994 — 25 octobre 1994]

باسم النرويج:

代表挪威:

In the name of Norway:

Au nom de la Norvège :

От имени Норвегии:

En nombre de Noruega:

باسم عمان:

代表阿曼:

In the name of Oman:

Au nom de l'Oman :

От имени Омана:

En nombre de Omán:

باسم پاکستان :

代表巴基斯坦:

In the name of Pakistan:

Au nom du Pakistan :

От имени Пакистана:

En nombre del Pakistán:

SAIYED TAUQUIR HUSSAIN NAQUI

[10 August 1994 — 10 août 1994]

باسم بنما :

代表巴拿马:

In the name of Panama:

Au nom du Panama :

От имени Панамы:

En nombre de Panamá:

باسم بابوا غينيا الجديدة :

代表巴布亚新几内亚:

In the name of Papua New Guinea:

Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :

От имени Папуа-Новой Гвинеи:

En nombre de Papua Nueva Guinea:

باسم باراغواي :

代表巴拉圭:

In the name of Paraguay:

Au nom du Paraguay :

От имени Парагвая:

En nombre del Paraguay:

JOSE FELIX FERNANDEZ ESTIGARRIBIA

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]



باسم بيرو:

代表秘鲁:

In the name of Peru:

Au nom du Pérou :

От имени Перу:

En nombre del Perú:

باسم الفلبين:

代表菲律宾:

In the name of the Philippines:

Au nom des Philippines :

От имени Филиппин:

En nombre de Filipinas:

MARIA LOURDES LOPEZ

[15 November 1994 — 15 novembre 1994]

باسم بولندا:

代表波兰:

In the name of Poland:

Au nom de la Pologne :

От имени Польши:

En nombre de Pologne:

ZBIGNIEW M. WLOSOWICZ

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم البرتغال:

代表葡萄牙:

In the name of Portugal:

Au nom du Portugal :

От имени Португалии:

En nombre de Portugal:

MARIA DE FATIMA MENDES

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم قطر:

代表卡塔尔:

In the name of Qatar:

Au nom du Qatar :

От имени Катара:

En nombre de Qatar:

باسم جمهورية كوريا:

代表大韩民国:

In the name of the Republic of Korea:

Au nom de la République de Corée :

От имени Корейской Республики:

En nombre de la República de Corea:

YOO CHONG HA

[7 November 1994 — 7 novembre 1994]

باسم جمهورية مولدوفا:

摩尔多瓦共和国代表:

In the name of the Republic of Moldova:

Au nom de la République de Moldova :

От имени Республики Молдова:

En nombre de la República de Moldova:

باسم رومانيا:

代表罗马尼亚:

In the name of Romania:

Au nom de la Roumanie :

От имени Румынии:

En nombre de Rumania:

باسم الاتحاد الروسي:

俄罗斯联邦代表:

In the name of the Russian Federation:

Au nom de la Fédération de Russie :

От имени Российской Федерации:

En nombre de la Federación de Rusia:

باسم رواندا :

代表卢旺达:

In the name of Rwanda:

Au nom du Rwanda :

От имени Руанды:

En nombre de Rwanda:

باسم سانت كيتس ونيفيس

代表圣基茨和尼维斯

In the name of Saint Kitts and Nevis:

Au nom de Saint-Kitts-et-Nevis :

От имени Сент-Китс и Невис:

En nombre de Saint Kitts y Nevis:

باسم سانت لوسيا :

代表圣卢西亚:

In the name of Saint Lucia:

Au nom de Sainte-Lucie :

От имени Сент-Люсии:

En nombre de Santa Lucía:

باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين :

代表圣文森特和格林纳丁斯:

In the name of Saint Vincent and the Grenadines:

Au nom de Saint-Vincent-et-Grenadines :

От имени Сент-Винсента и Гренады:

En nombre de San Vicente y las Granadinas:

باسم ساموا :

代表萨摩亚:

In the name of Samoa:

Au nom du Samoa :

От имени Самоа:

En nombre de Samoa:

TUILOMA NERONI SLADE

[7 July 1995 — 7 juillet 1995]

باسم سان مارينو:

代表圣马力诺:

In the name of San Marino:

Au nom de Saint-Marin :

От имени Сан-Марино:

En nombre de San Marino:

باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比:

In the name of Sao Tome and Principe:

Au nom de Sao Tomé-et-Principe :

От имени Сан-Томе и Принсипи:

En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

باسم المملكة العربية السعودية :

代表沙特阿拉伯:

In the name of Saudi Arabia:

Au nom de l'Arabie saoudite :

От имени Саудовской Аравии:

En nombre de Arabia Saudita:

باسم السنغال :

代表塞内加尔:

In the name of Senegal:

Au nom du Sénégal :

От имени Сенегала:

En nombre del Senegal:

KÉBA BIRANE CISSE

[9 August 1994 — 9 août 1994]

باسم سيشيل :

代表塞舌尔:

In the name of Seychelles:

Au nom des Seychelles :

От имени Сейшельских островов:

En nombre de Seychelles:

MARC MARENGO

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم سيراليون :

代表塞拉利昂:

In the name of Sierra Leone:

Au nom de la Sierra Leone :

От имени Сьерра-Леоне:

En nombre de Sierra Leona:

باسم سنغافوره :

代表新加坡:

In the name of Singapore:

Au nom de Singapour :

От имени Сингапура:

En nombre de Singapur:

باسم سلوفاكيا :

斯洛伐克代表:

In the name of Slovakia:

Au nom de la Slovaquie :

От имени Словакии:

En nombre de Eslovaquia:

PETER TOMKA

[14 November 1994 — 14 novembre 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم سلوفينيا :

以斯洛文尼亚的名义:

In the name of Slovenia:

Au nom de la Slovénie :

От имени Словении:

En nombre de Eslovenia:

DANILO TURK

[19 January 1995 — 19 janvier 1995]

باسم جزر سليمان :

代表所罗门群岛:

In the name of Solomon Islands:  
 Au nom des Iles Salomon :  
 От имени Соломоновых Островов:  
 En nombre de las Islas Salomón:

باسم الصومال :

代表索马里:

In the name of Somalia:  
 Au nom de la Somalie :  
 От имени Сомали:  
 En nombre de Somalia:

باسم افريقيا الجنوبية

代表南非:

In the name of South Africa:  
 Au nom de l'Afrique du Sud :  
 От имени Южной Африки:  
 En nombre de Sudáfrica:

N. MANDELA

[3 October 1994 — 3 octobre 1994]

باسم اسبانيا :

代表西班牙:

In the name of Spain:  
 Au nom de l'Espagne :  
 От имени Испании  
 En nombre de España:

JUAN A. YANEZ-BARNUEVO

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

*Ad referendum*

باسم سری لانکا :

代表斯里兰卡:

In the name of Sri Lanka:

Au nom de Sri Lanka :

От имени Шри Ланки:

En nombre de Sri Lanka:

F. S. C. P. KALPAGE

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم السودان :

代表苏丹:

In the name of the Sudan:

Au nom du Soudan :

От имени Судана:

En nombre del Sudán:

ALI MOHAMED OSMAN YASSIN

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم سورينام :

代表苏里南:

In the name of Suriname:

Au nom du Suriname :

От имени Суринама:

En nombre de Suriname:

باسم سوازيلاندا :

代表斯威士兰:

In the name of Swaziland:

Au nom du Swaziland :

От имени Свазиленда:

En nombre de Swazilandia:

MATHENDELE M. DLAMINI

[12 October 1994 — 12 octobre 1994]

باسم السويد :

代表瑞典：

In the name of Sweden:

Au nom de la Suède :

От имени Швеции:

En nombre de Suecia:

HANS LINTON

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم سويسرا :

代表瑞士：

In the name of Switzerland:

Au nom de la Suisse :

От имени Швейцарии:

En nombre de Suiza:

LUCIUS CAFLISCH

[26 October 1994 — 26 octobre 1994]

باسم الجمهورية العربية السورية :

代表阿拉伯叙利亚共和国：

In the name of the Syrian Arab Republic:

Au nom de la République arabe syrienne :

От имени Сирийской Арабской Республики:

En nombre de la República Árabe Siria:

باسم طاجيكستان :

塔吉克斯坦代表：

In the name of Tajikistan:

Au nom du Tadjikistan :

От имени Таджикистана:

En nombre de Tayikistán:

باسم تايلند :

代表泰国：

In the name of Thailand:

Au nom de la Thaïlande :

От имени Таиланда:

En nombre de Tailandia:



باسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة :

前南斯拉夫马其顿共和国代表:

In the name of the former Yugoslav Republic of Macedonia:

Au nom de l'ex-République yougoslave de Macédoine :

От имени бывшей Югославской Республики Македонии:

En nombre de la ex República Yugoslava de Macedonia:

باسم توغو:

代表多哥:

In the name of Togo:

Au nom du Togo :

От имени Того:

En nombre del Togo:

BIOVA-SOUMI PENNANEACH

[3 August 1994 — 3 août 1994]

باسم تونغا :

代表汤加:

In the name of Tonga:

Au nom des Tonga :

От имени Тонга:

En nombre de Tonga:

باسم ترينيداد وتوباغو:

代表特立尼达和多巴哥:

In the name of Trinidad and Tobago:

Au nom de la Trinité-et-Tobago :

От имени Тринидада и Тобаго:

En nombre de Trinidad y Tabago:

ANNETTE DES ILES

[10 October 1994 — 10 octobre 1994]

باسم تونس:

代表突尼斯:

In the name of Tunisia:

Au nom de la Tunisie :

От имени Туниса:

En nombre de Túnez:

SLAHEDDINE ABDELLAH

[15 May 1995 — 15 mai 1995]

باسم تركيا:

代表土耳其:

In the name of Turkey:

Au nom de la Turquie :

От имени Турции:

En nombre de Turquía:

باسم ترکمانستان:

土库曼斯坦代表:

In the name of Turkmenistan:

Au nom du Turkménistan :

От имени Туркменистана:

En nombre de Turkmenistán:

باسم توفالو:

代表图瓦卢:

In the name of Tuvalu:

Au nom de Tuvalu :

От имени Тувалу:

En nombre de Tuvalu:

باسم أونداندا:

代表乌干达:

In the name of Uganda:

Au nom de l'Ouganda :

От имени Уганды:

En nombre de Uganda:

PEREZI KARUKUBIRO KAMUNANWIRE

[9 August 1994 — 9 août 1994]

عن اوكرانيا :

乌克兰代表:

In the name of Ukraine:

Au nom de l'Ukraine :

От имени Украины:

En nombre de Ucraina:

ANATOLI M. ZLENKO

[28 February 1995 — 28 février 1995]

باسم الامارات العربية المتحدة :

代表阿拉伯联合酋长国:

In the name of the United Arab Emirates:

Au nom des Emirats arabes unis :

От имени Объединенных Арабских Эмиратов:

En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، و ايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国:

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:

En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

D. H. ANDERSON

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国:

In the name of the United Republic of Tanzania:

Au nom de la République-Unie de Tanzanie :

От имени Объединенной Республики Танзания:

En nombre de la República Unida de Tanzania:

JOSEPH CLEMENT RWAGASIRA

[7 October 1994 — 7 octobre 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم الولايات المتحدة الأمريكية:

代表美利坚合众国:

In the name of the United States of America:

Au nom des Etats-Unis d'Amérique :

От имени Соединенных Штатов Америки:

En nombre de los Estados Unidos de América:

MADELEINE K. ALBRIGHT

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم أوروغواي:

代表乌拉圭:

In the name of Uruguay:

Au nom de l'Uruguay :

От имени Уругвая:

En nombre del Uruguay:

RAMIRO PIRIZ BALLON

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

باسم اوزبكستان:

乌兹别克斯坦代表:

In the name of Uzbekistan:

Au nom de l'Ouzbékistan :

От имени Узбекистана:

En nombre de Uzbekistán:

باسم فانواتو:

代表瓦努阿图:

In the name of Vanuatu:

Au nom de Vanuatu :

От имени Вануату:

En nombre de Vanuatu:

JEAN RAVOU-AKII

[29 July 1994 — 29 juillet 1994]

[Subject to ratification — Sous réserve de ratification]

باسم فنزويلا :

代表委内瑞拉:

In the name of Venezuela:

Au nom du Venezuela :

От имени Венесуэлы:

En nombre de Venezuela:

باسم فيت نام :

代表越南社会主义共和国:

In the name of Viet Nam:

Au nom du Viet Nam :

От имени Вьетнама:

En nombre de Viet Nam:

باسم اليمن :

代表也门:

In the name of Yemen:

Au nom du Yémen :

От имени Йемена:

En nombre del Yemen:

باسم يوغوسلافيا :

代表南斯拉夫:

In the name of Yugoslavia:

Au nom de la Yougoslavie :

От имени Югославии:

En nombre de Yugoslavia:

DRAGOMIR DJOKIĆ

[12 May 1995 — 12 mai 1995]

باسم زائير :

代表扎伊尔:

In the name of Zaire:

Au nom du Zaïre :

От имени Заира:

En nombre del Zaire:

باسم زامبيا :

代表贊比亞:

In the name of Zambia:

Au nom de la Zambie :

От имени Замбии:

En nombre de Zambia:

PETER L. KASANDA

[13 October 1994 — 13 octobre 1994]

باسم زيمبابوي :

代表津巴布韦:

In the name of Zimbabwe:

Au nom du Zimbabwe :

От имени Зимбабве:

En nombre de Zimbabwe:

SIMBARASHE S. MUMBENGEGWI

[28 October 1994 — 28 octobre 1994]

باسم الجماعة الأوروبية :

以欧洲共同体名义:

In the name of the European Community:

Au nom de la Communauté européenne :

От имени Европейского сообщества:

En nombre de la Comunidad Europea:

ANGEL VIÑAS

[29 October 1994 — 29 octobre 1994]

باسم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة :

代表联合国粮食及农业组织:

In the name of the Food and Agriculture Organization of the United Nations:

Au nom de l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture :

От имени Продовольственной и сельскохозяйственной организации

Объединенных Наций:

En nombre de la Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación:

باسم مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة " غات " ) :

代表关税及贸易总协定:

In the name of the General Agreement on Tariffs and Trade:

Au nom de l'Accord général sur les tarifs douaniers et le commerce :

От имени Генерального соглашения по тарифам и торговле:

En nombre del Acuerdo General sobre Aranceles Aduaneros y Comercio:

باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

代表国际原子能机构:

In the name of the International Atomic Energy Agency:

Au nom de l'Agence internationale de l'énergie atomique :

От имени Международного агентства по атомной энергии:

En nombre del Organismo Internacional de Energía Atómica:

باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

代表国际复兴开发银行:

In the name of the International Bank for Reconstruction and Development:

Au nom de la Banque internationale pour la reconstruction et le développement :

От имени Международного банка реконструкции и развития:

En nombre del Banco Internacional de Reconstrucción y Fomento:

باسم منظمة الطيران المدني الدولي :

代表国际民用航空组织:

In the name of the International Civil Aviation Organization:

Au nom de l'Organisation de l'aviation civile internationale :

От имени Международной организации гражданской авиации:

En nombre de la Organización de Aviación Civil Internacional:

باسم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :

代表国际农业发展基金:

In the name of the International Fund for Agricultural Development:

Au nom du Fonds international de développement agricole :

От имени Международного фонда сельскохозяйственного развития:

En nombre del Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola:

باسم منظمة العمل الدولية :

代表国际劳工组织 :

In the name of the International Labour Organisation:  
Au nom de l'Organisation internationale du Travail :  
От имени Международной организации труда:  
En nombre de la Organización Internacional del Trabajo:

باسم صندوق النقد الدولي :

代表国际货币基金组织 :

In the name of the International Monetary Fund:  
Au nom du Fonds monétaire international :  
От имени Международного валютного фонда:  
En nombre del Fondo Monetario Internacional:

باسم المنظمة البحرية الدولية :

代表国际海事组织 :

In the name of the International Maritime Organization:  
Au nom de l'Organisation internationale de la navigation maritime :  
От имени Международной морской организации:  
En nombre de la Organización Marítima Internacional:

باسم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية :

代表国际电信联盟 :

In the name of the International Telecommunication Union:  
Au nom de l'Union internationale des télécommunications :  
От имени Международного союза электросвязи:  
En nombre de la Unión Internacional de Telecomunicaciones:

باسم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة :

代表联合国教育、科学及文化组织 :

In the name of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization:  
Au nom de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture :  
От имени Организации Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры:  
En nombre de la Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura:



باسم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

代表联合国工业发展组织 :

In the name of the United Nations Industrial Development Organization:

Au nom de l'Organisation des Nations Unies pour le développement industriel :

От имени Организации Объединенных Наций по промышленному развитию:

En nombre de la Organización de las Naciones Unidas para el Desarrollo Industrial:

باسم الاتحاد البريدي العالمي :

代表万国邮政联盟 :

In the name of the Universal Postal Union:

Au nom de l'Union postale universelle :

От имени Всемирного почтового союза:

En nombre de la Unión Postal Universal:

باسم منظمة الصحة العالمية :

代表世界卫生组织 :

In the name of the World Health Organization:

Au nom de l'Organisation mondiale de la santé :

От имени Всемирной организации здравоохранения:

En nombre de la Organización Mundial de la Salud:

باسم المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

代表世界知识产权组织 :

In the name of the World Intellectual Property Organization:

Au nom de l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle :

От имени Всемирной организации интеллектуальной собственности:

En nombre de la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual:

باسم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية :

代表世界气象组织 :

In the name of the World Meteorological Organization:

Au nom de l'Organisation météorologique mondiale :

От имени Всемирной метеорологической организации:

En nombre de la Organización Meteorológica Mundial:

باسم جزر كوك :

代表库克群岛:

In the name of Cook Islands:

Au nom des Iles Cook :

От имени островов Кука:

En nombre de las Islas Cook:

باسم نيوى :

代表纽埃岛:

In the name of Niue:

Au nom de Nioué :

От имени Ниуэ:

En nombre de Niue:

باسم الدول المرتبطة في جزر الهند الغربية :

代表西印度群岛联合邦:

In the name of the West Indies Associated States:

Au nom des Etats associés des Indes occidentales :

От имени Вест-Индских ассоциированных государств:

En nombre de los Estados Asociados de las Indias Occidentales:

باسم جزر ماريانا الشمالية :

以北马里亚纳群岛的名义:

In the name of the Northern Mariana Islands:

Au nom des Iles mariannes du Nord :

От имени Северных Марианских Островов:

En nombre de las Islas Marianas Septentrionales: